محمد بن جماعة

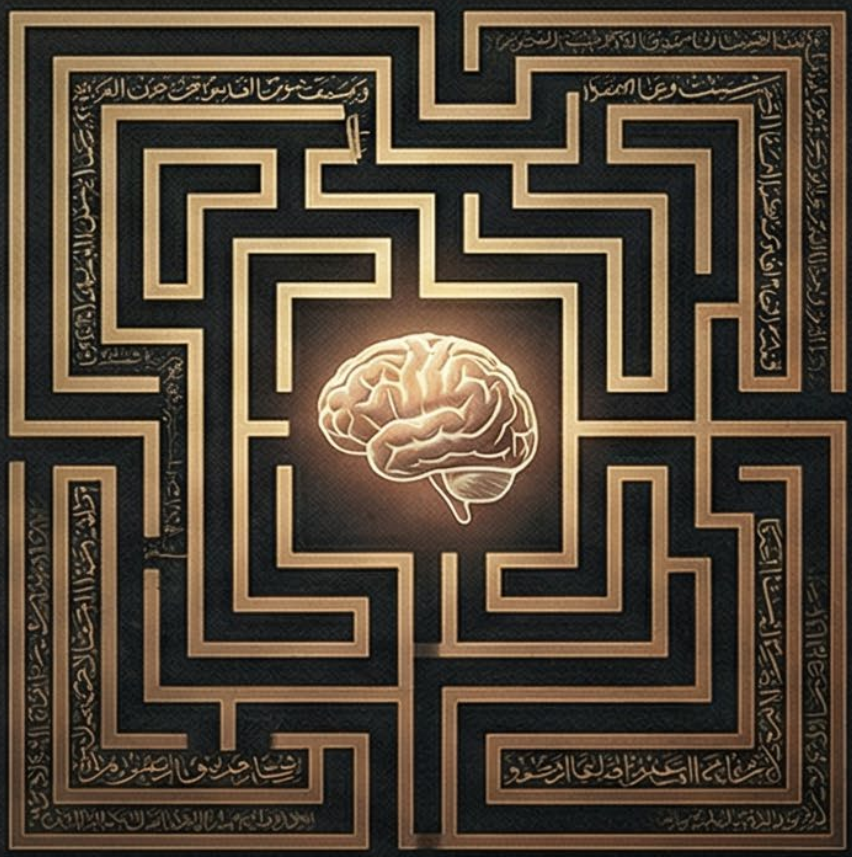

العقل تحت الحصار

اللغة والإعلام وصناعة الوعي في زمن الضجيج

مشروع نقدي في الوعي العربي الحديث

العقل تحت الحصار:

اللغة والإعلام وصناعة الوعي في زمن الضجيج

مشروع نقدي في الوعي العربي الحديث

محمد بن جماعة

أبريل 2026

عنوان الكتاب:

العقل تحت الحصار اللغة والإعلام وصناعة الوعي في زمن الضجيج

المؤلف: محمد بن جماعة

طبعة إلكترونية مجانية (2026)

الموقع الإلكتروني: mbenjemaa.com

البريد الإلكتروني: mbenjemaa@mbenjemaa.com

الفهرس

المقدمة: العقل تحت الحصار 6

الفصل الأول: اللغة كسلطة: حين تتكلم الكلمات باسمنا 14

الفصل الثاني: ألفاظ الطاعة: صناعة الشرعية بالخطاب 33

الفصل الثالث: من العقل إلى الخوارزمية: تحوّل الإدراك في الإعلام الرقمي 56

الفصل الرابع: تكتيكات التضليل في الفضاء الحرّ 75

الفصل الخامس: الإعلام كجهاز أيديولوجي للدولة 91

الفصل السادس: الرأي العام في زمن التشظي الرقمي 107

الفصل السابع: المواطن الناقد: مقاومة التلاعب وتحرير الذهن 122

الفصل الثامن: تحويل الوعي إلى ممارسة مدنية جماعية 133

الفصل التاسع: نحو لغة إنسانية: استعادة الأبعاد الأخلاقية للخطاب 143

الفصل العاشر: مشروع ثقافي لاستعادة العقل العام 152

خاتمة الكتاب: العقل تحت الحصار: من التشخيص إلى التحرير 160

الملحق الأول: تحليل نصوص وخطابات من الإعلام التونسي والعربي 164

الملحق الثاني: مسرد المصطلحات النقدية 169

الملحق الثالث: قائمة المراجع المفسّرة 177

الملحق الرابع: اتجاهات قراءة مقترحة 185

المقدمة:

العقل تحت الحصار

لم يكن **"الحصار"** في يوم من الأيام مجرد حالة عسكرية أو سياسية. فالعقل نفسه يمكن أن يُحاصر، لا بالأسوار والأسلحة، بل بالمعاني التي تُفرض عليه من الخارج، وباللغة التي تقيّد حركته من الداخل. لقد دخلنا في زمن جديد، لم تعد فيه المعركة بين من يملك الأرض ومن يملك السماء، بل بين من يملك **الكلمة** ومن يُحرم من حق تعريف الواقع.

نحن نعيش اليوم ما يمكن أن نسميه **"زمن الضجيج"**. ليس ضجيج الأصوات فحسب، بل ضجيج المعاني، وضجيج الادّعاء بالمعرفة. العالم أصبح مشبعًا بالمعلومات إلى درجة التخمة. تتدفّق علينا الأخبار من كل اتجاه، ونتلقى كل ساعة سيلاً من الصور، والتعليقات، والإحصاءات، والتغريدات. ومع ذلك، لم نكن في أي وقت مضى **أقل فهمًا للعالم وأكثر قابلية للتضليل** كما نحن اليوم.

المفارقة هنا ليست لغزًا فلسفيًا، بل نتيجة منطقية: فحين تتضخم المعلومة، يذوب المعنى. وحين يختلط الخبر بالإعلان، والتحليل بالدعاية، تفقد الكلمات وزنها الأخلاقي، وتتحول المعرفة إلى ضجيج أبيض: كثيف، مشغول، لكنه بلا اتجاه.

1- زمن الضجيج: من فائض المعلومة إلى فقدان الحقيقة

يبدو للوهلة الأولى أن تعدد المنابر والمصادر قد حرّر الإنسان من احتكار الحقيقة. لكن التجربة أثبتت العكس: لقد **استُبدل احتكار الدولة باحتكار الخوارزمية**. فبعد أن كانت السلطة السياسية تحدد

ما يجب أن نعرفه، أصبحت الشركات الرقمية الكبرى هي التي تقرر ما نراه وما لا نراه، عبر خوارزميات تصنّفنا وتعيد تشكيل ذوقنا وعقولنا دون أن نشعر. الإنسان الحديث يعيش في فقاعة رقمية، تُفصَّل على مقاس اهتماماته السابقة، وتُغذّى بما يشبهها فقط، حتى يتحول العالم كله إلى مرآة مقعّرة لعاداته الفكرية.

لم يعد السؤال: "هل نملك حرية التعبير؟" بل أصبح: "هل ما نقوله فعلًا نابع من وعينا أم من آلية تغذية ارتجاعية غير مرئية؟" لقد تحوّلت الخوارزمية إلى نوع جديد من السلطة الرمزية، أكثر عمقًا من الرقابة المباشرة، لأنها لا تمنعنا من الكلام، بل **تجعل كلامنا متوقعًا مسبقًا.**

هذه الحالة من التخمة المعلوماتية تُعرف اليوم بمفهوم ***infobesity*** - سمنة معرفية تجعل العقل يستهلك أكثر مما يستطيع أن يهضم، فيفقد حسّ التمييز. وفي ظل هذا الانفجار الاتصالي، ينهار المعنى تحت ضغط السرعة، ويتحول الحوار إلى منافسة في الظهور، لا في الفهم.

2- الوعي كساحة صراع

حين تتراجع القدرة على التمييز، يصبح الوعي ذاته ساحة المعركة. فالهيمنة الحديثة لا تُمارس بالعنف المباشر، بل عبر السيطرة على أدوات المعنى: اللغة، الصورة، العاطفة، والتكرار. السلطة الجديدة لا تقول لك "اصمت"، بل تقول لك "تحدث كما أريد". إنها سلطة تُبرمج الإدراك لا السلوك فقط.

هنا يصبح الإعلام، بكل أشكاله، جهازًا يوزّع الشرعية ويعيد إنتاج الواقع في صيغ يمكن ابتلاعها دون مقاومة. الإعلان التجاري والسياسي والخطاب الديني جميعها تشترك في لغة واحدة: لغة الإقناع العاطفي، والإبهار السريع، والإيهام بالاختيار الحر. إنها ليست سلطة قهر، بل سلطة رضى. المواطن لا يُجبر على تصديق ما يُقال له، بل **يُقاد إلى تصديقه من تلقاء نفسه**، لأنه مغمور بسياق لغوي لا يترك له بدائل جاهزة.

هذا ما سمّاه بيير بورديو بالعنف الرمزي: السيطرة التي لا تحتاج إلى عصا. إنه عنف يمارَس داخل اللغة نفسها، حين تتحول الكلمات إلى أدوات تصنيف اجتماعي، وتُمنح المعاني سلطة أخلاقية قبلية تجعل بعض الأفكار ممكنة وأخرى غير قابلة للنطق أصلًا.

3- تونس كحالة دراسية

قد يسأل القارئ: لماذا تُتخذ تونس مثالًا لهذا التحليل؟ لأنها البلد العربي الذي خاض تجربة الانفتاح الإعلامي الأكثر سرعة وفجائية بعد 2011. ففي غضون سنوات قليلة، انتقلت من رقابة صارمة إلى فوضى حرية مطلقة، ومن إعلام موجه رسميًا إلى فضاء مفتوح لا تحكمه إلا منطقته الاقتصادية ومصالح مموليه.

هذه النقلة الحادة جعلت تونس **مختبرًا مثاليًا لصراع الرموز**: حرية التعبير من جهة، وسلطات المال والسياسة من جهة أخرى، تتصارعان على عقل الجمهور في فضاء لا توجد فيه قواعد راسخة للمسؤولية أو للمعنى. من يتتبع الخطاب الإعلامي والسياسي التونسي في العقد الأخير، يلاحظ أن المصطلحات نفسها تغيّرت وظائفها. كلمات مثل "الإصلاح"، "التوافق"، "الاستقرار"، "المصلحة الوطنية"، و"هيبة الدولة" تحولت من تعبيرات عن الطموح الجماعي إلى أدوات للضبط و إعادة الشرعية.

إن ما يحدث في تونس لا يختلف جذريًا عن باقي العالم العربي، لكنه يظهر بشكل أوضح، لأن الدولة ضعيفة بما يكفي لتكشف البنية الخفية للخطاب، وقوية بما يكفي لتعيد إنتاجه في أشكال جديدة. إنها مرآة صافية لما يمكن أن نسميه **إعادة هندسة الوعي بعد الثورة**: الحرية السياسية منحت الجميع حق الكلام، لكن من الذي يملك حق المعنى؟

4- منهج الكتاب: ثلاثية المفهوم واللغة والأثر

هذا الكتاب ليس بيانًا أخلاقيًا ولا دراسةً أكاديميةً جافة. هو محاولةٌ عملية لتفكيك البنية التي تُنتج القبول والامتثال، واقتراح طريقٍ لإعادة بناء وعيٍ عامٍّ قادرٍ على التفكير المشترك. منهجه يقوم على ثلاث حلقات مترابطة:

أولًا، **تحليل المفهوم**: ينطلق كل فصل من فكرةٍ مركزية ويبين أثرها وهي تنتقل من مدلولٍ أصلي إلى وظيفةٍ أيديولوجية في الخطاب المعاصر. ليست المفاهيم هنا زينةً نظرية، بل عدساتٌ لفهم التحوّلات في إدراكنا للحرية، والإصلاح، والرأي العام، والمواطنة، والعدالة.

ثانيًا، **تحليل اللغة**: المعنى لا يعيش في المفهوم المجرد، بل في الجملة اليومية. لذلك نفحص كيف تُبنى العناوين، وكيف تتحوّل الكلمات إلى أقنعة، وكيف يمارس التكرار دور الرقابة الناعمة. اللغة ليست وسيطًا بريئًا؛ إنها آليةُ تصنيفٍ و إقصاءٍ وتطبيع.

ثالثًا، **تحليل الأثر الاجتماعي**: ما الذي يحدث حين تنتقل هذه الصياغات من مستوى القول إلى مستوى الفعل؟ كيف تصنع الكلماتُ الرأيَ، وكيف يوجّه الرأيُ السلوكَ، وكيف تُحوِّل الخوارزمياتُ الانفعالَ إلى عادةٍ جمعية؟ في كل فصل يحضر التطبيق بنسبةٍ لا تقل عن أربعين بالمئة، بالاستناد إلى خطابات رسمية، وبرامج، ومحتوى رقمي، وتجارب من الواقع التونسي والعربي.

الغاية ليست تأسيس نظريةٍ جديدة، بل بناء **وعيٍ نقديٍّ مُتاح** يعلّم القارئ كيف يرى ما وراء الكادر، وكيف يسمع ما وراء العبارة، وكيف يستردّ ملكية المعنى من سوق الانفعال.

5- مسار الكتاب: من تفكيك الهيمنة إلى بناء البديل

ترسي الفصول الأولى الأساس النظري واللغوي. يبدأ **الفصل الأوّل** بتأصيل فكرة "اللغة كسلطة"، موضّحًا كيف تتكلّم السلطةُ عبر الكلمات قبل أن تتجلّى في القرارات، وكيف تتحوّل ألفاظٌ كـ"الإصلاح" و"هيبة الدولة" و"المصلحة الوطنية" إلى أدواتٍ لإنتاج الطاعة الرمزية. ثم يأتي **الفصل**

الثاني ليكشف **"ألفاظ الطاعة"** وهي تصوغ الشرعية من دون أمرٍ مباشر: انتقال الإكراه من العصا إلى القالب الأخلاقي، ومن المنع إلى الاستدراج، حيث يُباع الامتثال بوصفه وعيًا ومسؤولية.

ينتقل الكتاب بعد ذلك إلى البنية التقنية للهيمنة. يوضح **الفصل الثالث** كيف صارت الخوارزمية سلطةً جديدةً تعيد ترتيب الواقع عبر التوصية، وكيف تحوّل الإعلامُ من جماهيريٍّ موحَّد إلى إعلامٍ مخصص لكل فرد، بما ينتجه ذلك من فقاعاتٍ معرفية وغرف صدى. ويتعقب **الفصل الرابع** تكتيكات التضليل الحديثة: من صناعة الضباب، إلى الدعاية الرمادية والبيضاء، إلى موجة الزيف التوليدي في زمن الذكاء الاصطناعي، حيث يبدو الباطل أكثر واقعيةً من الحقيقة.

بعد التشخيص، يتجه المسار إلى أثر هذه التحوّلات على المجال العمومي. يعيد **الفصل الخامس** قراءة الإعلام بوصفه **"جهازًا أيديولوجيًا"** لا مرآةً محايدة، مبرزًا تواطؤ السياسة والسوق والترفيه في إعادة إنتاج الطاعة الناعمة. ويبيّن **الفصل السادس** انهيار نموذج **"الرأي العام"** وتفتّته إلى **"آراءٍ مفصّلة بحسب المستخدم"**، وكيف تحوّل النقاش من منطق الحجة إلى منطق الترند، ومن العقل إلى الانفعال، مع اقتراح خطوطٍ أوليةٍ لاستعادة فضاءٍ عموميٍّ شبكيٍّ يقوم على التحقق والشفافية والبطء الواعي.

ثم ينتقل الكتاب إلى **الشقّ العملي التحويلي**. يقدّم **الفصل السابع** ملامح **"المواطن الناقد"**: وعيٌ دفاعيٌّ هجومي في آن، يُدير انتباهه قبل رأيه، ويحوّل الشكّ من ريبةٍ مدمّرة إلى أداة معرفة. ويطوّر **الفصل الثامن** هذا الوعي من الفرد إلى الجماعة: كيف يتحوّل النقد إلى ممارسةٍ مدنيةٍ منظّمة، وكيف يُبنى إعلامٌ بديل وثقافةُ ثقة، وكيف تُنشأ شبكاتٌ أفقية للوعي العملي يمكنها أن تُعيد توزيع الذكاء الجمعي.

قبل الخاتمة العامة، يضع **الفصل التاسع** قاعدةً أخلاقيةً للغة نفسها: من البلاغة إلى الصدق، من الزخرفة إلى تسمية الأشياء بأسمائها، من القاموس المفرغ إلى **"معجمٍ جديد للوعي"** يحرّر الكلمات من السوق والدعاية. ويأتي **الفصل العاشر** ليعرض **"مشروعًا ثقافيًا لاستعادة العقل العام"**: عقدًا غير مكتوبٍ بين المدرسة والإعلام والفنّ والمجتمع المدني، يرسّخ حقّ المواطن في الفهم، ويحوّل الثقافة إلى حارسٍ للمعنى، لا إلى ملحقٍ بالمنصّة.

6- إطار الكاتب ومنطلقاته

أكتب هذه الصفحات من موقعٍ يجمع بين التكوين التقني والخبرة التنفيذية وبين الاشتغال الفكري العام. عملي لعقودٍ بكندا، عند تقاطع التكنولوجيا والحوكمة والسياسات التنظيمية – من حوكمة البيانات وتصميم الأنظمة المعلوماتية إلى قياس الأداء ورصد أثر السياسات – منحني زاوية نظرٍ عملية تُوازِن بين التحليل والممكن. وقد تعزّز هذا المنظور بخبرتي في **قياس الأداء والمؤشرات العامة**، وبمشاركتي في تأسيس و إدارة **مرصد المواطن للإعلام** في تونس (2013–2017)، الذي تخصّص في قياس درجات التحيّز في وسائل الإعلام التونسي وتحليل أنماط تمثيل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

وفي الوقت نفسه، جاءت كتاباتي في الحقول الدينية والفكرية والسياسية من **انحيازٍ واضحٍ لقيم العدالة والمواطنة والمساواة وكرامة الإنسان**، ومن قناعةٍ بأن الفكر لا يكتمل إلا حين يُترجم إلى التزامٍ مدنيٍّ نقديٍّ ومسؤول. لذلك لا أقدّم وصفاتٍ جاهزة، ولا أستسلم لترفٍ نظري؛ بل أسعى إلى إطارٍ عمليٍّ للفهم والفعل، يظلّ مفتوحًا للمراجعة والتطوير.

7- هدف الكتاب: من مقاومة الهيمنة إلى استعادة العقل العام

هذا الكتاب لا يطلب اتفاقًا على الأفكار بقدر ما يطلب **اتفاقًا على شروط التفكير**: أن تبقى اللغة مفتوحةً للصدق، وأن يُصان حقّ الفهم قبل حقّ التعبير، وأن نعيد بناء الثقة بين الناس والكلمة. المعركة ليست في الشارع فحسب، بل في الجملة. وحين يتحرّر المعنى من سطوة السوق والدعاية والخوارزمية، يمكن للإنسان أن يستعيد عقلَه، وللمجتمع أن يستعيد **مجاله العمومي**، وللديموقراطية أن تستعيد روحها: حوارٌ لا ينتصر فيه أحدٌ على أحد، بل ينتصر فيه **الفهم المشترك** على الضجيج.

بهذا المعنى، يبدأ الطريق من هنا: من كلمةٍ تُسمّي، ولغةٍ تُنصف، وعقلٍ يجرؤ على الإصغاء قبل الحكم. فحين تعود الكلمة إلى مكانها، يعود الإنسان إلى مركز عالمه. وحين يعود الإنسان، يصبح العدل ممكنًا.

القسم الأول:

اللغة والهيمنة الرمزية

قبل أن يهيمن الإعلام، كانت اللغة هي أول سلطة

الفصل الأول:

اللغة كسلطة: حين تتكلم الكلمات باسمنا

من الصعب الحديث عن السلطة دون الحديث عن اللغة، بل يمكن القول إنّ **كل سلطة تبدأ من اللغة قبل أن تُمارس عبر المؤسسات.** فالقوة العسكرية قد تُخيف، والقانون قد يُلزم، لكن اللغة هي التي تمنح هذه القوة شرعيتها، وتُقنعنا بأنها ضرورية وطبيعية. لذلك، لا يمكن فصل الخطاب السياسي أو الديني أو الإعلامي عن بنيته اللغوية، لأنّ هذه البنية ليست مجرّد وسيلة تواصل، بل **أداة هيمنة رمزية،** تُعيد تعريف الواقع باستمرار وتعيد توزيع المعاني داخله.

إنّ الكلمات ليست بريئة. فهي لا تعكس الواقع كما هو، بل تُعيد تشكيله في وعينا. حين نقول "إصلاح"، أو "هيبة الدولة"، أو "المصلحة الوطنية"، لا نصف فقط حدثًا أو فكرة، بل نُسهم في إنتاج تصور محدّد للخير والشر، للمشروع والممنوع، للشرعية والتمرد. فاللغة لا تنقل المعنى فقط، بل **تؤطره وتوجّهه.** ومن يمتلك سلطة اللغة - أي من يملك القدرة على اختيار المفردات التي تُتداول وتُكرّر - يمتلك بالضرورة سلطة التأثير في الإدراك الجمعي.

إنّ السلطة، كما يلمّح فوكو، لا تُمارس دائمًا عبر الأوامر أو القوانين، بل من خلال شبكة دقيقة من الخطابات التي تُحدّد ما يمكن قوله وما لا يمكن قوله، ما يُعدّ فكرًا رشيدًا وما يُعتبر انحرافًا أو خيانة. وبورديو بدوره يذهب أبعد، فيُظهر أنّ اللغة ليست مجرد نظام للتعبير، بل **فضاء للتمييز الاجتماعي،** حيث يحمل كل لفظٍ رصيدًا رمزيًا يعكس موقع قائله في هرم القوة. فالكلمة التي تُقال من فم سياسي ليست

كالكلمة التي ينطقها عامل أو مواطن عادي، حتى و إن كانت الكلمة نفسها، لأن **الموقع الاجتماعي** يمنح المتحدث **رأسمالًا رمزيًا** يجعل كلمته أكثر "وزنًا" بغض النظر عن محتواها.

حين نفهم هذا، ندرك أنّ الجملة البسيطة "اللغة تتكلم السلطة" ليست مجازًا فلسفيًا، بل توصيف دقيق لبنية السيطرة الحديثة. فالكلمات التي نظن أننا نستخدمها، هي في الحقيقة التي تستخدمنا. إنها تحدّد حدود تفكيرنا قبل أن تحدّد مضمون خطابنا. كل كلمة تُقال في الفضاء العمومي تحمل في طياتها **تاريخًا من الاستعمالات الموجّهة**، وسلسلةً من الدلالات التي تشكّل اللاوعي الجماعي للأمة.

في السياق التونسي، يبدو هذا جليًا منذ اللحظة التي بدأت فيها اللغة السياسية تُستعار من الإعلام، والإعلام يستعير لغته من السلطة. فحين تتكرر عبارة مثل "الوضع الاستثنائي"، يتحول المعنى ببطء إلى قيدٍ ذهني يجعل كل نقاش حول العودة إلى الوضع الدستوري يبدو سذاجة أو تهديدًا للأمن. بهذا الشكل، لا تفرض السلطة رأيها بالقوة، بل تُعيد تعريف حدود المعقول في الوعي العام، إلى أن يُصبح الاستثناء قاعدة، والقاعدة استثناء.

اللغة هنا تعمل مثل برنامج تشغيل ذهني. فهي لا تقول لنا ماذا نفكر فقط، بل تُبرمج طريقة تفكيرنا. كل جملة تُعاد في النشرات اليومية أو الخطب الرسمية تُساهم في بناء شبكة من المعاني الثابتة التي تُشكّل "المناخ الرمزي" للمجتمع. وهذا المناخ بدوره يحدد طبيعة ردود الأفعال الممكنة. فحين يسمع المواطن كلمة "هيبة الدولة"، يتكوّن داخله استباقًا شعور مزدوج بالواجب والخوف، دون أن يُفكر في مضمونها القانوني أو الأخلاقي.

ولأنّ اللغة تُمارس هذا العنف غير المرئي، فقد سمّاه بورديو **العنف الرمزي**. إنه العنف الذي لا يحتاج إلى شرطي أو إلى سجن، بل يكفي أن يُقنعك أنّ العالم لا يمكن أن يكون إلا كما يُقال لك. هنا يكمن الخطر الأكبر: أن تتحوّل الكلمات إلى سجنٍ غير محسوس، يفرض عليك أن ترى الواقع بعيون من يملك الميكروفون.

لهذا يمكن القول إنّ أول أشكال التحرر ليست سياسية ولا اقتصادية، بل **لغوية**. أن تتعلم الشكّ في المصطلحات الشائعة، أن تسأل عن معنى ما يُقال لك، وأن تراقب المفردات لا الأشخاص. لأنّ كل منظومة هيمنة تبدأ من لحظةٍ يتم فيها احتكار اللغة وتحديد المعاني الممكنة. فحين تتكرر عبارات مثل "الاستقرار أولًا"، أو "الظرف الصعب"، أو "التضحيات الضرورية"، فإنّها لا تصف الواقع بقدر ما تُبرر شكلًا محددًا من الخضوع له.

إنّ اللغة، بهذا المعنى، ليست مجرد وعاءٍ للفكر، بل هي **أداة إنتاج الواقع نفسه**. ومن هنا فإنّ تحرير الإنسان يبدأ من تحرير معجمه، من استعادة حقه في تسمية الأشياء بأسمائها الخاصة لا بأسماء السلطة. فالسيطرة التي تمارسها الأنظمة الحديثة لم تعد سلطة القمع، بل سلطة **توجيه الإدراك**، أي تحويل المواطن من كائنٍ يفكر في العالم إلى كائنٍ يُعيد تكرار الكلمات التي صيغ بها العالم من أجله.

ومن المفارقات أن هذه السيطرة لا تحتاج اليوم إلى بروباغندا صريحة كما في الماضي، لأنّ **الإقناع أصبح مدمجًا في اللغة ذاتها**. فالكلمة التي نسمعها كل يوم في وسائل الإعلام أو في الخطابات الرسمية لم تعد تخاطب عقلنا بل تُخاطب لاوعينا، تُستبطن وتُعيد تشكيل مزاجنا الجمعي دون مقاومة. فالكلمة التي تكرّرت ألف مرة تصبح حقيقة حتى إن كانت في الأصل مجازًا.

بهذا المعنى، حين نقول إنّ "اللغة تتكلم السلطة"، فنحن لا نصف علاقة بين متكلم وسامع، بل نصف علاقة بين **نظامين من المعنى**: نظامٌ يُنتج اللغة ويضخّها في الفضاء العمومي، ونظامٌ يتلقاها ويمتصّها ويُعيد إنتاجها دون وعي. وفي المسافة بين النظامين، تتكوّن أخطر أشكال الهيمنة - الهيمنة التي لا تحتاج إلى قوة مادية لأنها تعمل داخل الذهن نفسه.

وهكذا يصبح السؤال المركزي في هذا الفصل ليس: *كيف تستخدم السلطة اللغة؟* بل: *كيف أصبحت اللغة نفسها سلطة؟* كيف تحوّلت من وسيلة للتعبير إلى وسيلة لتأطير الوعي؟ وكيف يمكن للإنسان أن يستعيدها من بين أيديها دون أن يقع في الفوضى اللغوية أو في الرفض العدمي للخطاب العام؟

1- العنف الرمزي: السيطرة التي لا تُرى

يمثل مفهوم **العنف الرمزي** أحد المفاتيح الكبرى لفهم علاقة اللغة بالسلطة. وهو لا يعني القهر المادي أو الإكراه الظاهر، بل يشير إلى الشكل الأعمق والأخطر من السيطرة: السيطرة عبر الإقناع، أو بالأحرى عبر القبول الطوعي بالمعاني المفروضة علينا دون وعي. العنف الرمزي لا يُمارَس عندما يُقال لنا "اصمت"، بل عندما نردّد دون مقاومة ما قيل لنا إنّه الصواب.

في السياق التونسي، يمكن ملاحظة هذا العنف يوميًا في المؤسسات الإعلامية. فحين تُحدَّد طبيعة النقاش مسبقًا عبر اختيار الضيوف المتشابهين في الموقف، أو عبر صياغة الأسئلة بطريقة تقود الإجابات إلى اتجاه واحد، أو عبر تحديد أولويات المواضيع التي "تستحق" التغطية، فإنّ هذه الخيارات التحريرية تمارس عنفًا رمزيًا صامتًا قبل أن تُنطق أي كلمة على الهواء. البرنامج السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي يبدو متوازنًا ظاهريًا، لكنه في الواقع ينتج خطابًا واحدًا: خطابًا يخدم منطقًا محددًا في فهم الأزمة أو تفسير الحلول الممكنة.

اللغة هنا تعمل مثل الجاذبية: لا نراها، لكننا جميعًا نتحرك في فلكها. حين يُعاد بثّ نفس المفردات في نشرات الأخبار، والمقالات، وتصريحات المسؤولين، تصبح هذه المفردات هي الأرضية المشتركة التي يفكر الناس من خلالها، حتى لو لم يوافقوا عليها بالكامل.

2- كيف تعمل اللغة داخل الوعي الجماعي

العنف الرمزي ليس فكرة فلسفية مجردة، بل هو تجربة نعيشها يوميًا دون أن نشعر بها. إنه العنف الذي يُمارس على العقول لا على الأجساد، والذي لا يحتاج إلى شرطي ولا إلى قاضٍ، بل إلى مذيعٍ لبق أو خطابٍ رسمي منمّق أو منشورٍ يتكرر حتى يُصبح بديهيًا. يعمل هذا العنف من الداخل، في صمتٍ كامل، حين تُقنعك اللغة أنّ ما تسمعه طبيعي، وأنّ السؤال ذاته غير ضروري.

في الحياة اليومية للمواطن التونسي، تتكرر مفردات بعينها في نشرات الأخبار والتصريحات الرسمية والحوارات العامة، حتى تتحوّل إلى **رموزٍ عاطفية** أكثر من كونها مفاهيم عقلانية. فكلمة مثل "الإصلاح" لا تُقدَّم كمفهوم اقتصادي أو اجتماعي قابل للنقاش، بل كقدرٍ لا يُردّ. تُقال الكلمة بنبرة أبوية حازمة: "علينا أن نقبل بالإصلاح"، وكأنّ الإصلاح هو حقيقة فيزيائية أو قانون كوني، لا خيارًا سياسيًا له تبعات وتكلفة ومسؤولية. إنّ ما يجعل هذا الخطاب عنيفًا ليس مضمونه فقط، بل الطريقة التي يُقنِع بها الناس بأنّ ما يُقال لهم هو الحقيقة الوحيدة الممكنة.

حين يتكرر هذا النمط من الخطاب، يبدأ المواطن شيئًا فشيئًا بفقدان حسّه النقدي، ويستبطن ما يسمعه. يتحوّل "الإصلاح" من وعدٍ بالتغيير إلى تبريرٍ للألم، ومن شعارٍ للنهضة إلى ذريعةٍ لرفع الأسعار أو لتقليص الخدمات. ومع الوقت، لا يعود أحد يسأل: من يُصلِح من؟ ومن يحدّد معنى "الأفضل" أصلًا؟ هنا تتجلّى **قوة اللغة كأداة للضبط الاجتماعي**: فهي لا تُجبرك على الطاعة، لكنها تجعل العصيان يبدو بلا معنى.

الأمر نفسه ينطبق على عبارة "هيبة الدولة"، التي أصبحت في الخطاب السياسي والإعلامي أشبه بحدٍّ مقدّس لا يُمسّ. يُكرَّر المصطلح كلما احتجّ الناس أو تظاهروا أو انتقدوا، فيتحول من مفهومٍ قانوني يعبّر عن احترام المؤسسات إلى سلاحٍ رمزي لإسكات النقاش العام. فمن يعارض باسم العدالة يُتّهم بأنه يهدّد "هيبة الدولة"، ومن يطالب بالمحاسبة يُصوَّر كأنه يزعزع النظام. بهذا الشكل، تُنقل المواجهة من مستوى السياسة إلى مستوى الأخلاق، ويُصبح الخضوع واجبًا وطنيًا.

ما يحدث في هذه الحالات هو **تجريدٌ لغوي ممنهج**: تُفرَّغ الكلمات من معناها الأول، وتُملأ بمعنى جديد يخدم ميزان القوى السائد. تتحوّل "الكرامة" من حقٍ اجتماعي إلى شعارٍ احتفالي، و"المصلحة الوطنية" من قيمةٍ جامعة إلى ذريعةٍ لتبرير القرارات المنفردة. هذا التحوّل لا يتم عبر مؤامرة واعية دائمًا، بل عبر تراكمٍ لغويٍ طويل تُسهم فيه مؤسسات الإعلام والتعليم والخطاب السياسي والخطاب الديني على حدّ سواء.

إنّ العنف الرمزي في اللغة اليومية يعمل كـ"نظام بيئي للمعاني" يطوّق التفكير الفردي من جميع الجهات. فالمواطن يسمع العبارات نفسها من التلفزيون، ومن نشرة الحكومة، ومن صفحات التواصل الاجتماعي، ومن خطب الجمعة، ومن الإعلانات التجارية، فيُصبح أسيرًا لمعجمٍ واحدٍ يُعيد إنتاج الطاعة حتى في غياب السلطة الفعلية. وهنا تبرز خطورة هذا العنف: أنّه لا يحتاج إلى سلطة قاهرة ليعمل، بل يستمدّ قوّته من **القبول الطوعي** به، ومن الإحساس بأنّ اللغة السائدة تعبّر بالفعل عن الواقع.

في هذا المستوى، تُصبح الهيمنة الرمزية أكثر رسوخًا من أي نظام سياسي. فالأنظمة يمكن أن تتغير، أما اللغة فتستمرّ، تحمل في طيّاتها آثار الماضي وتعيد توزيعها في المستقبل. وحين يرث الجيل الجديد المفردات نفسها التي استخدمتها السلطة القديمة، فإنه يرث معها أيضًا بنية التفكير القديمة، حتى لو ظنّ أنه يعيش في زمنٍ مختلف.

لهذا فإنّ مقاومة الهيمنة لا تبدأ من الشارع ولا من البرلمان، بل من **الوعي باللغة**. أن تنتبه للفظ الذي يُستخدم لتبرير وضعٍ ما، أن تكتشف الانزلاق بين المعنى الأصلي والمعنى الموجّه، أن تميّز بين اللغة التي تصف واللغة التي تُخدّر - هذه كلها ممارسات نقدية تشكّل نواة الوعي التحرّري. فلا أحد يُولد خاضعًا، بل يتعلّم الخضوع لغويًا، عبر الاستماع اليومي إلى الكلمات التي تُعيد ترتيب العالم من حوله بطريقة تجعل كل شيء يبدو "طبيعيًا".

من هنا يمكن القول إنّ اللغة اليومية، بكل بساطتها، هي أخطر مؤسسات الدولة غير المرئية. فهي التي تُعيد إنتاج الطاعة من دون عنف، وتخلق إجماعًا من دون اقتناع، وتحوّل المواطن من فاعلٍ سياسي إلى متلقٍ رمزي. وحين يتراكم هذا النمط من الخطاب، يتراجع النقاش العمومي لصالح التكرار، وتتحوّل اللغة من فضاءٍ للحوار إلى مرآةٍ للسلطة.

إنّ ما يجعل هذا الواقع خطيرًا هو أنّ الناس يشاركون فيه دون وعي، عبر ترديد المفردات ذاتها التي تقيدهم. فحين يصف المواطن المحتج بأنه "خارج عن القانون"، أو حين يُكرّر عبارة "الوضع لا يحتمل الفوضى"، فإنه، من حيث لا يدري، **يستبطن الخطاب السلطوي** ويعيد إنتاجه بلسانه. الهيمنة إذًا لا تعيش في القصور، بل في المفردات التي نتبادلها كل يوم ونحن نعتقد أننا أحرار في استخدامها.

ولذلك فإنّ أول خطوة نحو تحررٍ حقيقي هي إعادة تسمية الأشياء: أن نعيد للكلمات معناها، وأن نرفض المفردات التي تُخفي أكثر مما تُفصح. أن نقول "العدالة الاجتماعية" بدل "الإصلاح"، و"المساءلة" بدل "المصلحة الوطنية"، و"الكرامة الفعلية" بدل "الهيبة الشكلية". بهذا الفعل البسيط - فعل إعادة التسمية - يبدأ التحرر الرمزي، لأننا نستعيد حقّنا في تعريف العالم بلغتنا نحن، لا بلغتهم هم.

3- دراسة حالة: مصطلح "الإصلاح" بين الوعد والغطاء

يُعدّ مصطلح "الإصلاح" من أكثر المفردات التي استُهلكت في الخطاب السياسي والإعلامي التونسي منذ عام 2011، حتى كاد أن يفقد كل محتواه الدلالي. في السنوات الأولى التي تلت الثورة، كانت الكلمة مشبعة بطاقة رمزية إيجابية؛ كانت تعني التغيير، التحرر من الفساد، و إعادة بناء الدولة على أسس جديدة من العدالة والمساءلة. كانت مفردة ذات بعد أخلاقي وفكري في آن، تختزل حلم جيلٍ كامل في إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع. لكن شيئًا فشيئًا، ومع تحوّل المزاج السياسي والإعلامي نحو خطاب الواقعية الاقتصادية، بدأت الكلمة تُفرَّغ من مضمونها التحرّري، وتُحمَّل بدلالات جديدة، أكثر انضباطًا وأقل حلمًا.

في الخطابات الرسمية التي رافقت مراحل التقشف أو المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، بدأ مصطلح "الإصلاح" يتسلل بوصفه **كلمة الغطاء**. لم يعد يُستخدم للدلالة على التغيير البنّاء، بل صار يُستعمل لتبرير الألم، لتأجيل الأمل، ولتمرير السياسات التي كانت تُسمّى في السابق تقشفًا أو تراجعًا عن الالتزامات الاجتماعية. تكررت العبارات نفسها، بنفس النبرة وبنفس التركيب النحوي المغلق: "الإصلاح ضرورة وطنية"، "الإصلاح مؤلم لكنه لا مفرّ منه"، "من دون الإصلاح لن تنهض البلاد". إنّ هذا التكرار ليس بريئًا. فالجمل الثلاث تتقاسم خاصية واحدة: **تغلق النقاش مسبقًا**. إنها لا تُقدّم فكرة، بل حالة وجدانية - مزيج من الذنب والقبول - تجعل المستمع يشعر أنّ رفض الإصلاح هو رفض للوطن نفسه، وأنّ الألم علامة نضجٍ وطني، لا نتيجة لسياسات يمكن مناقشتها.

بهذه الطريقة تحوّل "الإصلاح" من وعدٍ بالمستقبل إلى أداةٍ للتهدئة الرمزية. الكلمة التي وُلدت كفعلٍ من أفعال الإرادة الجماعية صارت شعارًا يُقال لتسكين الوعي العام. لقد نجح الخطاب الرسمي في **نقل الكلمة من مجال السياسة إلى مجال الأخلاق**: لم يعد السؤال يدور حول "هل هذه السياسة فعّالة؟"، بل حول "هل أنت مستعد لتحمّل الألم من أجل الوطن؟". وهذا بالضبط هو العنف الرمزي في صورته الأصفى: حين تُختزل القضايا الاقتصادية في خطابٍ أخلاقي، يُجرّم التفكير النقدي باسم الوطنية.

الإعلام لعب دورًا مركزيًا في تثبيت هذا الانزياح اللغوي. ففي معظم البرامج الحوارية التي تتناول الشأن الاقتصادي، تحوّل النقاش من مساءلة الخيارات إلى مناقشة **درجة استعداد الناس للتضحية**. العناوين نفسها تُشير إلى هذا الانزلاق الخطابي: "هل تأخر الإصلاح؟"، "كيف نقنع الناس بضرورة الإصلاح؟"، "الإصلاح... طريقنا الوحيد؟". في كل هذه الصياغات، يُفترض مسبقًا أن الإصلاح واقع حتمي، وأنّ الاختلاف ليس حول المبدأ بل حول الطريقة، وكأنّنا أمام قانون طبيعي لا قرار سياسي. لم تُطرح الأسئلة الجوهرية: إصلاح ماذا؟ ولمصلحة من؟ ومن يحدّد أصلاً معنى "الإصلاح"؟ بهذا، تحوّل الخطاب الإعلامي إلى **صدى للسلطة**، يعيد إنتاج اللغة نفسها التي وُظفت لتبرير الألم، دون أن يملك المسافة النقدية اللازمة لتفكيكها.

لقد أصبحت الكلمة أشبه بشبكة لغوية متداخلة تُخفي داخلها مضمونًا سياسيًا واقتصاديًا محددًا. فما يُقدَّم للمواطن تحت عنوان "إصلاح" هو في الغالب حزمة من الإجراءات التي تمسّ مباشرة شروط حياته اليومية: رفع الدعم، تقليص الأجور، تجميد الانتدابات، وتحرير الأسعار. لكن الخطاب لا يسميها بأسمائها، بل يُغلفها بمفردة "الإصلاح" التي تمنحها شرعية رمزية وتجعلها أقلّ إيلامًا. إنها **تقنية لغوية للتجميل السياسي**، لا تختلف في جوهرها عن التسويق التجاري: يتمّ تغيير الاسم لإخفاء المضمون.

وهنا يظهر الوجه الأخلاقي للعنف الرمزي: فالكلمة لا تُقنع بالعقل، بل بالذنب. المواطن الذي يرفض "الإصلاح" يُصوّر كمن يتهرّب من واجبه، أو كمن لا يفهم المصلحة الوطنية. يتحوّل النقاش العام إلى اختبار ولاء: من يقبل بالسياسة القائمة يُعدّ "مسؤولًا"، ومن يرفضها يُتَّهم بالأنانية أو بالجهل الاقتصادي. بهذا الشكل، تُصبح الكلمة أداة لتشكيل الضمير الجمعي، لا فقط لتوجيه الرأي العام.

إنّ ما حدث لمصطلح "الإصلاح" في تونس - كما في تجارب عربية أخرى - يُجسّد بوضوح عملية **الاستلاب الدلالي** التي تمارسها اللغة حين تخرج من يد المجتمع وتُدار من فوق. فالكلمة التي وُلدت لتعبّر عن إرادة الناس في التغيير، أصبحت تعبيرًا عن إرادة السلطة في الإقناع. ولأنّ اللغة لا تعمل في الفراغ، فإنّ تكرارها اليومي عبر الإعلام، والتعليم، والخطاب السياسي، رسّخ في الوعي الجمعي معادلةً بسيطة: *الإصلاح يعني المعاناة، والمعاناة واجب وطني*. تلك المعادلة لا تُنتج سوى مزيد من القبول السلبي، لأنّها تُفرغ مفهوم الإصلاح من جوهره التحرّري - الإصلاح بوصفه تحسينًا، لا تقشّفًا.

بهذا المعنى، يمكن القول إنّ "الإصلاح" لم يعد فكرة سياسية، بل أصبح **طقسًا لغويًا** يُمارس لتجديد شرعية النظام القائم. كلما اشتدّ الغضب أو الأزمات، تُرفع الكلمة مجددًا كرايةٍ أخلاقية، تذكّر الناس بأنّ الصبر واجب، وأنّ الألم فضيلة، وأنّ النقد خطر. وفي هذا التحول من المفهوم إلى الطقس تكمن مأساة الوعي اللغوي في عالمنا العربي: أنّ الكلمات التي وُلدت للنهضة تحوّلت إلى أداةٍ لتجميدها.

4- مفردات أخرى تمارس العنف ذاته

لم تكن كلمة "الإصلاح" استثناءً في هذا المسار الذي تسلب فيه السلطة اللغة وتعيد توجيهها. فقد نشأت بعد الثورة عائلة كاملة من المفردات التي أدّت الوظيفة نفسها: **تحويل المعنى من أداة نقد إلى أداة ضبط**، من وعدٍ بالمشاركة إلى غطاءٍ للهيمنة. إنها كلمات بسيطة، مألوفة، متداولة، لكنّها محمّلة بطاقة رمزية قادرة على تشكيل الوعي الجمعي أكثر مما تفعله أي مؤسسة رسمية. فالكلمة حين تُكرَّر بما يكفي، تصبح نظامًا أخلاقيًا مصغّرًا يحدّد ما هو ممكن وما هو محرّم في التفكير العام.

من بين هذه المفردات، تبرز عبارة "هيبة الدولة" بوصفها المثال الأوضح على هذا الانزياح. ففي معناها الأصلي، كانت الكلمة تحيل إلى الاحترام - احترام القانون، واحترام مؤسسات الدولة، واحترام سيادتها في الداخل والخارج. كانت "الهيبة" هي الوجه الأخلاقي للقوة، أي تلك الصرامة العادلة التي تجعل المواطن يشعر بالأمان لأنّ الدولة قوية بالقانون، لا لأنها قاسية. لكنّ الخطاب السياسي

والإعلامي المعاصر حوّل هذا المفهوم من قيمةٍ قانونية إلى **أداة تخويف رمزية**. فكلما عبّر الناس عن غضبهم أو خرجوا إلى الشارع للمطالبة بحقوقهم، استُدعيت العبارة ذاتها: "يجب استعادة هيبة الدولة". يُقال هذا الجملة دائمًا بنبرة تأديبية، وكأنّ الشعب طفلٌ تجاوز حدوده، وكأنّ مشكلة الدولة ليست في فسادها أو في عجزها الإداري، بل في "جرأة المواطن" على النقد أو الاعتراض.

بهذا الانقلاب اللغوي، انتقلت "الهيبة" من رمزٍ للعدالة إلى **شعارٍ للطاعة**. وأصبح الحفاظ على "هيبة الدولة" يعني، في الممارسة، حماية السلطة من النقد لا حماية القانون من الانتهاك. إنها المفارقة الكبرى: حين تُستخدم الكلمة التي كان يفترض أن تضمن العدالة لتبرير الظلم باسم الاستقرار. وهكذا تحوّلت الهيبة من قيمة أخلاقية إلى قناعٍ سياسي يخفي غياب الكفاءة أو فشل السياسات العامة.

هذه الاستراتيجية اللغوية لا تكتفي بتبرير القمع، بل تُنتج شعورًا جماعيًا بالذنب لدى المواطن. فهو حين يعترض أو يحتجّ، يشعر في الوقت نفسه أنه ربما يهدّد الدولة أو يضعفها، لأنّ الخطاب الرسمي أقنعه بأنّ هيبة الدولة هشة إلى درجةٍ يمكن أن يُسقطها سؤال أو مظاهرة. تلك هي آلية **العنف الرمزي في أرقى صورها**: أن يتحوّل الدفاع عن الحقوق إلى إحراجٍ أخلاقي، وأن يصبح الصمت فضيلة وطنية.

وفي السياق نفسه تأتي عبارة "المصلحة الوطنية". فهي، في أصلها، من المفاهيم التي تجمع بين الأخلاق والسياسة، لأنها تعبّر عن نقطة الالتقاء بين الفئات والمصالح المتباينة. كان يُفترض أن تكون "المصلحة الوطنية" تعبيرًا عن الخير المشترك، عن الوعي الجمعي الذي يتجاوز الحسابات الفردية والحزبية. لكنّ الخطاب السياسي والإعلامي حوّلها تدريجيًا إلى **مظلّة لغوية فارغة** تُمرَّر تحتها القرارات الأحادية، وتُقصى عبرها كل الأصوات المخالفة. فما إن يُقال "إنّ هذا القرار يخدم المصلحة الوطنية"، حتى تُغلق مساحة النقاش. الكلمة هنا تعمل كختمٍ أخلاقي جاهز: تمنح الشرعية بلا تبرير، وتُعفي المتكلم من البرهان، وتجعل المعترض يبدو وكأنه يعارض الوطن نفسه لا القرار.

في هذا السياق، تكتسب "المصلحة الوطنية" وظيفة نفسية إضافية. فهي تُخاطب الضمير أكثر مما تُخاطب العقل، وتستدعي فكرة التضحية والانتماء والوفاء. لكن حين تُستخدم هذه القيم لتبرير قرارات لا تُناقش، تتحوّل إلى آلية لشلّ التفكير النقدي. فمن السهل أن تُسكت المعارض حين تُلبسه

ثوب "الأناني"، وأن تحوّل كل نقاش مشروع إلى تهمة أخلاقية. وهكذا تُعاد صياغة العلاقة بين المواطن والسلطة على قاعدة شعورية لا عقلانية: الولاء بدل الحوار، الطاعة بدل الفهم.

إنّ ما يجمع بين هذه المفردات - "الإصلاح"، و"هيبة الدولة"، و"المصلحة الوطنية" - هو خيطٌ دلالي واحد: كلها تعمل كـ**أجهزة لغوية لإدارة الوعي العام**. فهي تُعيد تعريف حدود المعقول، وتُحوّل التوافق مع السلطة إلى سلوكٍ يبدو عقلانيًا ومسؤولًا، بينما يُقدَّم الاعتراض وكأنه انفعال أو تهوّر أو عدميّة. إنّها كلمات تخلق مناخًا ذهنيًا يُصبح فيه الدفاع عن الحرية عبئًا، والسكوت فضيلة، والامتثال علامة وعي.

تلك المفردات الثلاث لا تعمل في عزلة، بل في انسجامٍ دقيق داخل خطابٍ واحدٍ يبدو في ظاهره عقلانيًا، وفي باطنه يحمل كل سمات الإقناع العاطفي الذي يُنتج الطاعة الطوعية. فما تحتاجه السلطة الحديثة ليس الرهبة، بل القبول. وليس القمع، بل **الإيمان بضرورة القمع**. والطريق إلى هذا الإيمان يمرّ بالكلمة، لأنّ الكلمة هي الوسيط الأعمق بين السلطة والضمير.

بهذا المعنى، يمكن القول إنّ اللغة في تونس، كما في كثير من السياقات العربية، لم تعد فقط مرآةً للواقع السياسي، بل أصبحت **آلته الداخلية**. الكلمات التي نسمعها كل يوم لا تصف السلطة، بل تشتغل داخلها كأدواتٍ للتنظيم والتبرير والتكرار. وحين تُستعاد هذه الكلمات دون مساءلة، تصبح الذاكرة الجماعية نفسها امتدادًا لسلطة لا تحتاج أن تتكلم كثيرًا، لأنّ الناس صاروا يتكلمون بلسانها.

5- اللغة التخديرية: من التفكير إلى الانفعال

حين تتحوّل اللغة إلى أداة تخدير، فإنّها لا تُلغِي الوعي، بل تُخدّره بجرعات صغيرة من الشعور الموجّه. تتوقف الكلمات عن أن تكون أدواتٍ للفهم، وتتحول إلى محفّزاتٍ عاطفية. يُعاد بناء العالم في ذهن المواطن لا وفق منطق التحليل، بل وفق **منطق الانفعال**: أمن أو فوضى، وطنية أو خيانة، استقرار أو خراب. إنّ هذا الاختزال الثنائي للواقع ليس مجرد ضعفٍ في التعبير، بل سياسة لغوية متعمدة تُنتج عقلًا جماعيًا عاجزًا عن رؤية التعقيد، وعن التفكير في البدائل.

في مثل هذا المناخ، لا يحتاج النظام إلى قمع الفكر الحرّ، لأنّ الناس أنفسهم **يتخلّون عنه طواعية.** تُصبح النقاشات السياسية والإعلامية مجرّد تبادل للاتهامات والانفعالات، حيث يتحدّد الموقف لا بحسب الحجج بل بحسب المشاعر: من يغضب أكثر يبدو أكثر وطنية، ومن يتردّد يُصنَّف متواطئًا. وهكذا تتحول الساحة العمومية إلى مسرحٍ كبيرٍ للعاطفة السياسية، تُدار فيه المعارك بالكلمات المشحونة، لا بالأفكار.

الإعلام، في هذا السياق، لا يطلب من الجمهور أن يفكّر، بل أن يشعر. إنه لا يخاطب العقل بل الغريزة الأخلاقية، يُقدّم للعامة صورة مريحة للعالم مقسومة إلى فئتين: فئة صالحة تعمل للإصلاح، وفئة خبيثة تُعطّل المسار. وفي المنتصف جمهورٌ يُطلب منه فقط أن يختار معسكرًا، لا أن يناقش القضية. بهذا البناء الثنائي، يتحوّل الحوار إلى ولاء، والاختلاف إلى خيانة. اللغة لم تعد وسيلة للفهم، بل **آلية للتجنيد الرمزي**، تُعيد تقسيم المجتمع وفق منطق الولاء لا المنطق النقدي.

هذه الاستراتيجية اللغوية تخدم وظيفة دقيقة: إنها تمنح الناس شعورًا بالانخراط والمشاركة، بينما تُبعدهم فعليًا عن أي تأثير حقيقي في القرار العام. المواطن يشعر أنه يشارك في النقاش، لكنه في الواقع يدور داخل قفصٍ من المفاهيم الجاهزة التي وضعتها السلطة أو السوق الإعلامية. العبارات نفسها تتكرر في كل المنابر، بنفس الصيغ وبنفس العواطف: "المرحلة دقيقة"، "نحتاج إلى الوحدة الوطنية"، "الخطر يتهدد الدولة". كلها جمل تُنتج حالة ذهنية واحدة: **الانفعال الموجّه.** الناس يتحدثون كثيرًا، لكنهم لا يفكرون فعليًا؛ يبدون منشغلين بالنقاش، لكنهم جميعًا يتجادلون داخل الإطار ذاته الذي فرضه الخطاب السائد.

وحين تتكرر هذه الثنائيات بما يكفي، تتحول إلى طبيعة ثانية. لا أحد يتساءل بعد الآن إن كان هناك خيار ثالث بين الأمن والفوضى، بين الوطنية والخيانة، بين الإصلاح والخراب. اللغة نفسها تلغي إمكان البديل، لأنها تُعيد بناء الواقع في شكل جدارٍ لغوي مغلق لا يُرى، لكنه موجود في الذهن. إنها **سلطة اللغة في أعلى مراحلها:** حين لا تحتاج إلى القسر، بل تكفيها العادة.

في هذا المستوى، لا يعود الإعلام مجرد ناقل للخطاب السياسي، بل يصبح شريكًا في إنتاج البنية العاطفية التي يقوم عليها النظام الرمزي كله. فالبرامج التي تُقدَّم على أنها حوارات مفتوحة لا تفتح شيئًا في الحقيقة؛ إنها تُعيد توزيع الانفعال بين المتحدثين، وتُوجّه المتلقي ليحسّ بالانتماء أو الغضب، لا بالفهم. كل كلمة تُقال تُشحن عاطفيًا بحيث تُفقد قدرتها التفسيرية. وهكذا يتكوّن ما يمكن أن نسمّيه **الوعي المسكَّن**: وعيٌ لا يعارض السلطة لكنه لا يساندها بعمق أيضًا، وعيٌ مُستسلم لطمأنينةٍ لغوية تُغنيه عن مواجهة الواقع الحقيقي.

هذه اللغة التخديرية لا تعمل ضد الحرية فقط، بل تعمل ضد **الإدراك ذاته**. فهي تجعل المواطن يظنّ أنه يعرف، بينما هو في الحقيقة يردّد. تمنحه شعورًا زائفًا باليقين، وتُحرره من عناء الشك، وهو أخطر أنواع الاستلاب: حين تُصبح الراحة النفسية بديلاً عن الفهم، وتُصبح المشاركة اللفظية بديلاً عن الفعل.

في النهاية، يمكن القول إنّ اللغة التخديرية هي الوجه العصري للعنف الرمزي. فهي لا تفرض المعنى بالقوة، بل تُغرقه في ضجيج العواطف. وحين يفقد الناس القدرة على التمييز بين الفهم والانفعال، تُصبح الديمقراطية نفسها شكلًا من أشكال المسرح. الناس يتحدثون كثيرًا، يصرخون، يعلّقون، لكنّ الصراخ لا يخرج من الإطار الذي صُمِّم لهم. وما لم تُستعاد اللغة كأداةٍ للتفكير لا للتعبئة، سيبقى العقل العام أسيرًا لجرعاتٍ متكررة من التخدير اللغوي، تُسكّنه دون أن تشفيه، وتُقنعه بأنّ الصمت نوع من النضج، والامتثال علامة على الوعي.

6- الإعلام كمصنع للمعنى

ما يجعل هذه العملية فعّالة ليس وجود سلطة واحدة تفرض معجمها من الأعلى، بل تضافر جميع **الفاعلين الرمزيين** حول الخطاب ذاته. فاللغة السلطوية لا تعمل إلا حين يتبناها من يُفترض أن يكونوا مستقلين عنها: الصحفيون، والمحللون، والمثقفون، والمعلّقون، وكل من يملك ميكروفونًا أو منبرًا في المجال العمومي. إنّ ما نسميه "الخطاب العام" ليس صوت السلطة وحدها، بل **نتاج شبكةٍ واسعة من التواطؤات اللغوية غير المعلنة**، حيث يُعاد إنتاج نفس الإطار الفكري، و إنْ اختلفت الوجوه والآراء.

فالمؤسسات الإعلامية، من خلال خياراتها التحريرية اليومية، لا تكتفي بنقل الواقع، بل تُعيد تشكيله في وعي الناس. الحدث لا يوجد فعليًا إلا حين يُروى، والطريقة التي يُروى بها هي التي تحدّد مكانه في الذاكرة الجماعية. حين يقرر رئيس تحرير أي ضيفٍ يُستضاف وأيٍّ يُستبعد، وأيّ قضية تُطرح للنقاش وأيٍّ تُهمَل، فإنه لا يُمارس مجرد قرارٍ مهني، بل **فعلًا لغويًا للسلطة**. فالمساحة الزمنية، ونبرة المذيع، وتسلسل الأسئلة، وتوصيف الضيف ("خبير اقتصادي"، "ناشط سياسي"، "مواطن غاضب")، كلّها قرارات لغوية تسبق الحقيقة وتحدّد شكلها. بهذا المعنى، الإعلام لا يصف الواقع، بل **يصنعه سرديًا**. إنه يعيد ترتيب العالم وفق ما يُعتبر ممكنًا أو لائقًا أو مسموحًا قوله داخل المجال العمومي.

إنّ التحرير الإعلامي نفسه ممارسة لغوية للسلطة بامتياز. فهو الذي يُحدّد ما يُقال وكيف يُقال، وما يُسمّى "خارج السياق" أو "مثيرًا للجدل". كل فقرة مكتوبة وكل صورة مختارة تمرّ عبر فلترٍ غير مرئي يقرّر مسبقًا ما إذا كانت الفكرة تخدم منطق "الاستقرار" أم تهدّده. الحياد الصحفي، الذي يُقدَّم بوصفه قيمة مهنية، يتحوّل في هذه الحالة إلى **آلية انضباط**: انضباط في اللغة وفي توزيع الضوء. فحين يُختزل صوتٌ ناقد في عبارة "محتجّ"، أو حين يُقدَّم مسؤول حكومي بلقبه الرسمي الكامل مع خلفية موسيقية هادئة، لا يكون ذلك مجرّد اختيار جمالي، بل **ترميزٌ اجتماعي للشرعية**.

في هذا المستوى، يصبح الإعلام أكثر من جهازٍ ناقلٍ للخبر، إنه **جهاز لإنتاج المعنى ذاته**. فهو لا يقدّم المعلومة فحسب، بل الإطار الذي يجعلها معقولة أو مرفوضة. حين يعرض تقريرًا عن احتجاجٍ شعبي، يمكن لتوصيفٍ بسيط - "احتجاجٌ فوضوي"، أو "احتجاجٌ يعطّل المرفق العام" - أن يُحوّل الفعل السياسي إلى جرمٍ رمزي. هنا لا يكون العنف في الصورة، بل في الكلمة التي تُرافقها.

في العالم العربي، كما في تونس، غالبًا ما تُمارس السلطة عبر هذه اللغة التي تُحافظ على نغمة الموضوعية. الصحفي لا يصرخ، لا يُهدّد، لكنه يختار كلماته بعناية تُعيد إنتاج الرواية الرسمية في صيغةٍ تبدو عقلانية ومحايدة. الحياد، في هذه الحالة، ليس تجرّدًا، بل **انحياز هادئ** لصالح ما هو قائم. إنّه الحياد الذي يصمت عن أشياء ويتحدث عن أخرى، الذي يضيء حدثًا ويُغرق آخر في الظلّ، فيُصبح التوازن الظاهري نفسه أداة هيمنة رمزية.

هذه الآلية من أخطر ما يُميز السلطة الحديثة: فهي لم تعد تحتاج إلى المتحدثين باسمها، بل إلى **أجهزة تكرارٍ ناعمة** تجعل خطابها يبدو طبيعيًا وغير قابل للمساءلة. يعمل الإعلام كغرفة صدى كبرى تعيد تدوير المفاهيم التي أنتجتها السلطة: "الإصلاح"، "المصلحة الوطنية"، "هيبة الدولة"، "الاستقرار". وكل تكرارٍ لهذه المفردات يضيف طبقة جديدة من المشروعية، حتى يُصبح من المستحيل تقريبًا التمييز بين الخبر والدعاية، بين التحليل والإقناع.

وهكذا، تُصبح اللغة الإعلامية هي الحارس الأول لبنية النظام الرمزي. إنها التي تُحدّد ما يمكن التفكير فيه، وما يُعتبر خيالًا أو خطرًا أو سذاجة. وحين تفقد الكلمات براءتها، يصبح الواقع نفسه نسخة من الخبر الذي صيغ عنه. فما لا يُقال لا يوجد، وما يُقال يُصبح واقعًا، حتى لو لم يحدث فعلاً. وهذا هو جوهر الهيمنة الحديثة: **أن تُقنع الناس بما لم يرَوه، وأن تجعلهم يدافعون عما لم يختبروه.**

إنّ خطورة هذا الدور تكمن في أنه لا يُمارَس بقصدٍ مباشر في كثير من الأحيان، بل عبر تراكمٍ بطيء من العادات المهنية والضغوط الاقتصادية والخيارات التحريرية. فالصحفي الذي يظنّ نفسه محايدًا قد يكون في الواقع جزءًا من آلةٍ لغوية ضخمة تعمل دون أوامر، لأنّها استبطنت معاييرها الخاصة. وهكذا تتحول **الموضوعية** نفسها إلى خطابٍ مهيمن، يفرض الإيقاع واللغة والإطار، ويجعل أي سردٍ بديل يبدو عاطفيًا أو غير مهني.

في النهاية، يمكن القول إنّ الإعلام في بنيته الحالية لم يعد مجرد وسيطٍ بين المواطن والحدث، بل أصبح **فاعلًا مباشرًا في صناعة الإدراك.** إنه لا يُخبر الناس بما يجري، بل يُخبرهم كيف يجب أن يشعروا تجاه ما يجري. وبين هذه الطبقة من "الموضوعية الانحيازية" وتلك الجرعة المستمرة من "اللغة التخديرية" التي تسبقها، تتكوّن **أخطر أشكال السيطرة الرمزية**: السيطرة التي تُمارس بالهدوء، وتُلبس القهر ثوب المهنية، وتُخضع العقول من خلال ما تظنه العقول حرية معرفة.

7- من الوعي إلى اللاوعي الجماعي

كل ما سبق من تكرارٍ وتبسيطٍ وتأطيرٍ لغوي لا يمرّ عبثًا في الوعي الجمعي. فالكلمات التي تُقال اليوم في نشرات الأخبار وفي خطب الساسة وفي تصريحات المسؤولين لا تموت بانتهاء الجملة، بل تُخزَّن في طبقات اللغة التي يفكر بها الناس. تتسلل المفردات إلى الأذهان، لا عبر الإقناع المباشر، بل عبر **الاعتياد السمعي**. وحين يتكرر المصطلح بما يكفي، يتحول من كلمةٍ إلى ردّ فعلٍ نفسي، ومن معنى إلى **منبّهٍ ذهني** يستدعي استجابة محددة قبل أي تفكير.

فحين يسمع المواطن عبارة "هيبة الدولة"، لا يمرّ عبر مسارٍ نقدي يسأل فيه: ما المقصود بالدولة؟ ومن يمثّل هيبتها؟ وما علاقة الهيبة بالعدالة؟ بل تتولد لديه فورًا مشاعر الاحترام والخوف، كأنّ العبارة نفسها تُفعّل برنامجًا لغويًا داخليًا. وحين يسمع "الوضع الاستثنائي"، يستعدّ ذهنيًا لتقبّل تعليق الدستور أو تقييد الحريات، لأنّ اللغة قد هيّأته مسبقًا لذلك. بهذا المعنى، تتحول الكلمات إلى **أنظمة تشغيل للوعي**. ليست اللغة إذًا مجرد وعاءٍ للتفكير، بل هي **البرمجة التي تحدد ما يمكن التفكير فيه وما يُستبعد منه.**

هذه هي المرحلة الأعمق في اشتغال العنف الرمزي: حين لا يحتاج الخطاب إلى فرض معانيه بالقوة، لأنّ الجمهور صار يتكفّل بالدفاع عنها. حين تتحوّل المفردات من أدواتٍ للهيمنة إلى جزءٍ من البنية النفسية التي يُعيد بها الأفراد تفسير العالم. وهكذا تُصبح اللغة، ببطءٍ وبلا صخب، ما يشبه **الحبر غير المرئي الذي يُكتب به تاريخ الوعي**. إنها تعمل في الصمت، لكن آثارها واضحة في كيفية تفكيرنا وتعبيرنا وتقييمنا للأحداث.

النتيجة أن المواطن يتحدث بحرية ظاهرة، يعبّر، يناقش، يعلّق على كل ما يجري، لكنه يفعل ذلك داخل إطارٍ لغوي ضيّق رسمته الكلمات مسبقًا. الحرية هنا ليست وهمًا كاملًا، لكنها حرية محروسة. فالكلمات التي نستخدمها لتسمية الأشياء هي نفسها التي تحدّنا وتوجّهنا. نظنّ أننا ننتقد السلطة، لكننا نستخدم لغتها. نطالب بالعدالة، لكننا نفعل ذلك بمفاهيمها. وبهذا المعنى، تصبح **الحرية اللغوية ذاتها شكلًا جديدًا من الانضباط الاجتماعي**، حيث يتحوّل التمرد إلى تكرارٍ بلغةٍ أكثر انفعالًا، لا أكثر وعيًا.

إن هذا التجريد الممنهج للمفاهيم يفتح الباب أمام المرحلة التالية من الهيمنة: وهي مرحلة البلاغة السلطوية، حيث لا يكتفي الخطاب بإفراغ الكلمات، بل يستخدمها **كأدوات إبهار وشحن عاطفي** لخلق حالة وجدانية من الطاعة والقبول، وهذا ما سنحلله بالتفصيل في الفصل التالي.

8- نحو وعي نقدي جديد

التحرر الحقيقي لا يبدأ من الشارع، بل من الجملة. فاللغة هي الجبهة الأولى التي تُخاض عليها معركة الوعي. من يربح معركة المفاهيم يربح معركة الواقع، لأنّ ما يمكن التفكير فيه لا يولد من الوقائع المادية فقط، بل من **اللغة التي تصفها**. لهذا، فإنّ تفكيك الخطاب ليس ترفًا ثقافيًا، بل **ضرورة تحررية**. إنّه الشرط الذي يُعيد إلينا ملكية المعنى، بعد أن صادرته أجهزة السياسة والإعلام والدين والاستهلاك.

تفكيك اللغة لا يعني الانفصال عن الواقع، بل العكس تمامًا: إنه استعادة الواقع من تحت ركام الكلمات التي طمسته. فحين نحلّل مصطلحاتنا اليومية، نكتشف أنّ كثيرًا مما نعتبره "تفكيرًا مستقلاً" ليس إلا تكرارًا منسجمًا مع ما بُثّ فينا عبر الشاشات والمنابر والمناهج. حين نقول "إصلاح"، علينا أن نسأل: **إصلاح ماذا؟ ومن أجل من؟** وحين نسمع "المصلحة الوطنية"، علينا أن نُعيد السؤال إلى مكانه الصحيح: **من يعرّفها؟ ومن يستفيد منها؟** وحين تُستدعى "هيبة الدولة"، فلنسأل: **لماذا تُستدعى فقط عندما يطالب المواطن بحقّه، لا حين يُنتهك هذا الحق؟** إنّ مثل هذه الأسئلة ليست تمرينًا لغويًا أو لعبًا بالمفردات، بل فعل مقاومة رمزية حقيقية.

الكلمة، في هذه الرؤية، ليست أداة تعبير، بل **ساحة صراع**. من يملكها يملك القدرة على توجيه الإدراك، ومن يستعيدها يحرر نفسه من السيطرة الناعمة التي تُمارَس من خلال اللغة. اللغة التي تخدّرنا يمكن أن توقظنا أيضًا، لأنها ليست حكرًا على أحد؛ هي المجال المشترك الذي يُعاد فيه بناء الوعي، لا بالسلاح ولا بالشعار، بل بالتحليل الدؤوب، وبالشجاعة على تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية.

إنّ استعادة الوعي تبدأ من لحظة الشكّ في بداهة اللغة، من لحظة الوعي بأنّ الكلمات ليست نوافذ شفافة بل مرايا مشوّهة علينا تنظيفها أولًا. وحين نُعيد تعريف مفرداتنا بأنفسنا، نُعيد تشكيل حدود

تفكيرنا، ونسترجع المجال الذي صادرته الخطابات السائدة. وحين يتحرر المعنى، يتحرر العقل معه. فالمعركة ضد الاستبداد ليست فقط معركة على السلطة، بل على **اللغة التي تُبررها**. وما لم نفكك هذه اللغة، سنبقى نحارب صورًا من السلطة بينما تظلّ جذورها قائمة في الكلمات التي تنطق بها ألسنتنا.

9- اللغة كسجنٍ ناعمٍ للوعي

ليست الهيمنة في عصرنا سلسلة من القيود، بل شبكة من الكلمات. لم تعد السلطة بحاجة إلى أن تُرهب المواطن أو تُخرسه؛ يكفي أن تمنحه قاموسًا جاهزًا ليتحدث به. فحين يتبنى الناس مفردات السلطة، يصبحون حراسًا طوعيين لمعناها، دون أن يشعروا بأنهم فقدوا حريتهم. اللغة، في هذا المستوى، ليست وسيلة للتواصل، بل **نظام ضبطٍ رمزي** يحدد شكل التفكير وحدود النقد، ويجعل الخضوع يبدو عقلانيًا، والاعتراض يبدو فوضويًا أو غير واقعي.

كل خطاب سياسي أو إعلامي يعمل، بوعي أو بغير وعي، على بناء **سجنٍ لغوي ناعم**: سجن لا تُرى جدرانه، لأنّها مصنوعة من المعاني التي نرددها كل يوم. في داخله يتحرك الأفراد بحرية ظاهرية، يناقشون، يتجادلون، يعبرون عن آرائهم، لكنهم لا يغادرون الإطار الذي صيغت فيه لغتهم. من هنا تأتي خطورة "الحرية المراقَبة"، لأنها تُنتج مواطنًا مطمئنًا، يظنّ أنه يفكر، بينما هو في الحقيقة يُعيد إنتاج ما فُكّر له مسبقًا.

العنف الرمزي لا يعمل من خلال الإكراه، بل من خلال الإقناع الهادئ والتكرار المألوف. كلما ازدادت الكلمة رواجًا، ضعُف معناها، وكلما ضعُف معناها، ازدادت قدرتها على التسلط. فالكلمات التي تملأ الفضاء العام - مثل "الإصلاح"، "الاستقرار"، "المصلحة الوطنية"، "هيبة الدولة" - لم تعد تشير إلى وقائع محددة، بل إلى **مزاجٍ سياسي عام** يبرر كل شيء باسم ما لا يُمكن الاعتراض عليه. وهنا بالضبط يتجلى جوهر السيطرة الحديثة: **أن تتحول اللغة من أداة للفهم إلى أداة للقبول.**

لكن ما يُنتج السجن يمكنه أيضًا أن يُنتج التحرر. فاللغة، رغم خضوعها للتوظيف السلطوي، تظلّ فضاءً مفتوحًا للمقاومة. كل محاولةٍ لتفكيك خطابٍ سائد، كل مساءلةٍ لمفهومٍ مكرّس، هي فعلٌ تحرريٌّ

صغير يُعيد بناء العقل من الداخل. وحين يُستعاد السؤال من قبضة الإجابة الجاهزة، تبدأ حركة الوعي من جديد. إنّ الشكّ في اللغة هو البداية الحقيقية لأي نهضة فكرية أو سياسية، لأنّ أولى مراحل الاستبداد كانت دائمًا السيطرة على المعنى.

في نهاية هذا الفصل، يتضح أنّ الصراع في العالم العربي - وفي تونس على وجه الخصوص - لم يعد يدور حول من يحكم، بل حول **كيف يُروى الحكم**، ولم يعد السؤال: من يملك السلطة؟ بل: **من يملك الكلمة التي تمنحها شرعيتها؟** وحين ندرك هذه الحقيقة، نفهم أنّ تحرير العقل لا يبدأ من الميادين، بل من الجمل التي نرددها دون وعي، وأنّ أول مقاومة حقيقية هي استعادة الحق في تسمية الأشياء بلغتنا نحن، لا بلغة السلطة.

إنّ هذا الفهم يفتح الطريق نحو المرحلة التالية من التحليل: كيف تتحوّل الكلمات من أداةٍ للهيمنة إلى **أداةٍ للطاعة**، وكيف تُصاغ الشرعية لا في القوانين، بل في المفردات التي تمنحها غطاءها الأخلاقي. من هنا يبدأ الفصل الثاني:

"ألفاظ الطاعة: صناعة الشرعية بالخطاب"، حيث ننتقل من اللغة التي تُقنع إلى اللغة التي تُأمر، ومن الهيمنة الرمزية إلى الطاعة الطوعية التي تُنتجها الكلمات.

الفصل الثاني:

ألفاظ الطاعة: صناعة الشرعية بالخطاب

لم يعد أحد يأمرنا اليوم بالطاعة مباشرة. فالعصر الذي كانت فيه السلطة تصرخ في وجه الناس **"أطيعوا"** قد انتهى أو تراجع على الأقل. لم تعد الطاعة تُنتزع بالإكراه، بل تُستدرج بالإقناع، ولم تعد تُفرض بالقوة، بل تُقدَّم كقيمة أخلاقية عليا. لقد تغيّر شكل الخطاب السياسي، وتغيّرت معه اللغة التي يتوجّه بها الحاكم إلى المحكوم. صار الخطاب أكثر هدوءًا، وأكثر تهذيبًا، لكنه أيضًا أكثر فاعلية وأعمق اختراقًا. فالكلمات التي تُقال اليوم لا تأمر، بل **تُربّي**؛ لا تفرض، بل **تُطبع**؛ لا تُعلن سلطتها صراحة، بل تُخفيها داخل ما يبدو بديهيًا وطبيعيًا.

السلطة الحديثة لم تعد بحاجة إلى رفع الصوت أو استخدام العنف المادي لتثبيت حضورها. يكفيها أن تُكرّر مفردات محددة بإيقاعٍ مستمرٍّ حتى تترسّخ في الوعي العام باعتبارها **حقائق أخلاقية**. وحين تكتسب هذه المفردات شرعية القيم، يتحوّل الخضوع لها إلى سلوكٍ تلقائيّ، لا يُشعر صاحبه بالمهانة، بل بالفخر والانتماء. اللغة هنا تقوم بدورٍ مزدوج: تُقنع وتُخدّر، تُشرعن وتُجمّل، تُخفي الأمر داخل النصح، والتهديد داخل الدعوة إلى المسؤولية. إنها تُعيد تعريف الطاعة بحيث لا تبدو نقيضًا للحرية، بل شكلًا من أشكالها.

بهذا المعنى، يمكن القول إنّ **السلطة الرمزية في القرن الحادي والعشرين** لم تعد تمارس الإكراه، بل **تحتكر المعنى**. إنها لم تعد تحتاج إلى أن تقول **"افعل"**، لأنّ اللغة التي يتنفسها المواطن هي التي تفعل ذلك نيابةً عنها. حين يسمع عبارة مثل **"الإصلاح الضروري"**، أو **"المصلحة الوطنية"**، أو

"الاستقرار أولًا"، فإنه لا يتلقّى أمرًا سياسيًا، بل درسًا أخلاقيًا مغلفًا في شكل خطاب وطني مسؤول. لكنّ هذا الخطاب، في جوهره، ليس دعوة إلى التفكير، بل إلى **الامتثال الطوعي**. كل كلمة تُقدَّم كقيمة عليا تُخفي في طيّاتها **أمرًا ضمنيًا بالطاعة**، دون أن تُعلن ذلك صراحة. إنها الصيغة الحديثة للهيمنة: أن تُقنع الناس بأنّهم اختاروا ما اختير لهم سلفًا.

هكذا تتحوّل الطاعة من فعلٍ قسري إلى **نظامٍ رمزيٍّ للتوافق**، ومن علاقةٍ عمودية بين الحاكم والمحكوم إلى حالةٍ ذهنية يعيشها الجميع داخل فضاءٍ لغوي واحد. فالكلمات التي تُستخدم في الخطاب العام لا تكتفي بتبرير القرارات، بل تُعيد صياغة الشعور الجمعي تجاهها. وحين تُقدَّم هذه القرارات في ثوب الواجب الأخلاقي، يصبح نقدها شكلاً من الخيانة أو قلة المسؤولية. تُصبح الطاعة إذن، لا استجابة لسلطة ظاهرة، بل تعبيرًا عن **هوية رمزية**. المواطن لا يُطيع شخصًا أو مؤسسة، بل يُطيع فكرة، كلمة، رمزًا يبدو أكبر من الجميع: الدولة، الوطن، المصلحة العليا، الاستقرار، الخطر الداهم.

هذه الألفاظ ليست محايدة، ولا بريئة. إنها تشكّل ما يمكن تسميته **بالمعجم السلطوي الأخلاقي** الذي يعيد تنظيم العلاقة بين المواطن والسلطة. فهي لا تفرض القهر، بل تُنتجه في صورة القناعة. ومن خلال هذا المعجم، تتسلل السلطة إلى الحقل الأخلاقي، لتصبح الطاعة مرادفة للنُبل، والمعارضة مرادفة للأنانية أو اللامسؤولية. إنها عملية شرعنة رمزية متواصلة، تُعيد فيها السلطة صياغة ذاتها داخل اللغة، وتمنح قراراتها بُعدًا أخلاقيًا يجعلها محصّنة ضد المساءلة.

في هذا الفصل، سنحاول تفكيك هذه الآلية المعقدة التي تُحوّل الكلمة إلى أمرٍ، والرمز إلى قانونٍ، واللغة إلى نظامٍ أخلاقي مغلق. سنرى كيف انتقلت السلطة من الإكراه المباشر إلى **الإقناع المتدرّب**، وكيف أصبحت اللغة أداةً لتطبيع الاستثناء السياسي، ثم سنُحلّل مجموعة من المفردات التي شكّلت لبّ هذا الخطاب في السياق التونسي بعد 2011، مثل "المرحلة الانتقالية"، و"التوافق الوطني"، و"المصلحة الوطنية". وسنحاول أن نُبيّن كيف تعمل هذه الألفاظ السلطوية داخل الإعلام، وكيف تُحوّل بلاغة الطاعة إلى **نظامٍ رمزيٍّ جديدٍ للشرعية**.

إنّ ما نواجهه اليوم ليس سلطةً تفرض علينا الصمت، بل لغةً تجعلنا نتحدث داخل ما تريده أن يُقال. ومقاومة هذا الشكل من الطاعة لا تكون بالصراخ، بل **بفهم الخطاب الذي يُنتجها**. فحين نكشف كيف تعمل الكلمات التي تُشرعن الخضوع، نكون قد بدأنا بالفعل **تحرير الطاعة من سحرها الأخلاقي**، ونعيد المعنى إلى مكانه الطبيعي: في خدمة الإنسان، لا في خدمة السلطة.

1- من الإكراه إلى الإقناع: تطور آليات السلطة اللغوية

حين نراجع تاريخ السلطة في العالم العربي، بل وفي العالم الحديث عمومًا، نلاحظ أنّ اللغة كانت دائمًا الحقل الذي تمرّ عبره كلّ تحوّلاتها. في الأزمنة القديمة، كانت السلطة تُمارس مباشرة: من الأعلى إلى الأسفل، من السيد إلى التابع، من الحاكم إلى الرعية. كانت الكلمة السلطوية تُقال بوضوح لا يحتمل التأويل: "افعل"، "لا تفعل"، "أُمِرْتُ أن آمرَك". كانت اللغة آنذاك أداةً من أدوات العنف المادي، صريحة في تهديدها، ومباشرة في غايتها. لم يكن المطلوب من المواطن أن يقتنع، بل أن يُطيع. فالخضوع كان يُعتبر ضمانة النظام، والطاعة شرطًا للبقاء.

لكنّ الدولة الحديثة، مع نشوء المجتمع المدني والإعلام والتعليم، وجدت نفسها مضطرة لتغيير أدواتها. لم يعد بالإمكان استخدام لغة الأوامر في فضاءٍ يدّعي الحرية والمواطنة. لم يعد من الممكن أن تقول السلطة "أطيعوني"، لأنّ هذه الجملة باتت مرفوضة أخلاقيًا ومجتمعيًا. فاستبدلت بها لغةً جديدة تقوم على **الإقناع الهادئ** بدل الإكراه المباشر، لغة تُغلف الأمر بالنصيحة، وتقدّم الإذعان في صورة الوعي والمسؤولية. وهكذا، منحت السلطة الحديثة لنفسها وجهًا رمزيًا جديدًا، وصارت تمارس هيمنتها **من داخل القيم نفسها التي ترفعها**.

لقد اكتشفت الأنظمة المعاصرة أن القهر لم يعد ناجعًا في عصر الصور، وأنّ العنف المادي يمكن أن يولّد مقاومة، بينما العنف الرمزي يُنتج القبول الطوعي. إنها آلية فوكوية بامتياز: لم تعد السلطة تراقب الأجساد فقط، بل تراقب اللغة التي تصفها، والأفكار التي تتحدث بها. تدير الوعي لا بالسياط، بل

بالمعاني. وهكذا، تحوّل الخطاب السلطوي من منظومة أوامر إلى منظومة **إقناعٍ أخلاقيٍّ ناعم**، من أمرٍ يُفرض من الخارج إلى قناعةٍ تُبنى في الداخل.

هذه النقلة لم تكن مجرد تبدّلٍ في الأسلوب، بل **تحوّل في البنية الرمزية للسلطة**. فبدل أن تكون القوة أداةَ الحكم، أصبحت **اللغة** نفسها شكلَ الحكم. الكلمات التي تُقال في بيانات الحكومات، أو في خطابات الرؤساء، أو حتى في العناوين الإعلامية، لم تعد تهدف إلى نقل موقف أو قرار، بل إلى **إنتاج شعورٍ جماعي بالضرورة**. حين يُقال "الإصلاح ضروري"، أو "الوطن يمرّ بمرحلة دقيقة"، أو "نحتاج إلى قرارات مؤلمة"، فإنّ الخطاب لا يسعى لإقناع الناس بمنطقه، بل لإقناعهم بأنّهم **لا يملكون خيارًا آخر**. هنا تتحوّل البلاغة إلى أداةٍ لإغلاق الأفق.

الإقناع في الخطاب السلطوي لا يعني النقاش أو الحجة، بل إعادة تشكيل الخيال السياسي للمجتمع. فحين تُقدَّم السياسة بلغة "الحتمية"، أي حين يُقال إنّ الإجراءات الصعبة لا بدّ منها، تُختزل الإرادة الشعبية في مجرد ردّ فعلٍ أخلاقي: أن نتحمل، أن نصبر، أن نكون مسؤولين. هذه اللغة لا تُخاطب العقل النقدي، بل **الضمير الجمعي**. إنها تخلق شعورًا عامًا بالذنب إن لم نمتثل، وتجعل الطاعة تبدو خيارًا ناضجًا لا خضوعًا مذلًا. تتحوّل الممارسة السياسية إلى **طقس أخلاقي جماعي**، تُبارك فيه وسائل الإعلام ما يُقرَّر مسبقًا، وتُقاس الوطنية فيه بمدى القدرة على الصمت والتفهّم، لا على السؤال والاعتراض.

هكذا، يصبح الفرق بين الإكراه والإقناع في الظاهر فرقًا في الشكل، لكنه في العمق **تحوّل في بنية السيطرة نفسها**. فالإكراه الخارجي كان يستدعي مقاومة خارجية، أما الإقناع اللغوي فيحوّل المقاومة إلى شعور بالذنب، ويجعلها تبدو خروجًا عن الإجماع الأخلاقي. بهذا المعنى، اللغة لم تعد تُستخدم فقط لتوصيل أوامر السلطة، بل أصبحت **هي السلطة ذاتها**: سلطة تحدد ما هو معقول وما هو غير مقبول، ما هو وطني وما هو خيانة، ما هو إصلاح وما هو فوضى.

في السياق التونسي، يمكن ملاحظة هذا التحوّل بوضوح بعد **2011**. فقد انتقلت الخطابات الرسمية والإعلامية من لهجة الصدام المباشر إلى لهجة **الاستدعاء الأخلاقي**. لم يعد أحد يقول للمواطن

"اسكت"، بل قيل له "تحلَّ بالمسؤولية". لم يعد يُقال "لا تحتجّ"، بل "الوطن في ظرفٍ دقيق لا يحتمل التوتّر". وبين هذه العبارات الصغيرة التي تتسلّل إلى الأذهان، تُصاغ منظومة كاملة من الانضباط اللغوي الطوعي. لقد تراجع القهر، لكن لم تتراجع السيطرة؛ تبدّل وجهها فحسب، وصارت تُمارس بلباقةٍ لغوية لا تُثير الخوف، بل **تستدعي الإحساس بالواجب**.

إنّ هذا الانتقال من الإكراه إلى الإقناع لا يُعدّ تقدّمًا ديمقراطيًا بالضرورة، بل هو انتقالٌ من العنف الخشن إلى **العنف الناعم** الذي يصعب كشفه أو مقاومته. فحين يتحول المواطن إلى ذاتٍ مطيعة بإرادتها، ويصبح الخضوع قرارًا داخليًا لا مفروضًا خارجيًا، تبلغ السلطة أقصى درجاتها: الهيمنة التي تُمارس باسم الوعي، والطاعة التي تُقدَّم بوصفها دليلًا على النضج.

2- اللغة كآلية لشرعنة الاستثناء

السلطة، في صورتها الحديثة، لم تعد تفرض الاستثناء بالقوة، بل **تبرّره لغويًا**. فالاستثناء، في معناه القانوني والسياسي، هو خرقٌ للقاعدة، أو تعليقٌ مؤقت للقانون. لكنّ ما يمنحه الشرعية ليس النصّ القانوني، بل **الخطاب الذي يصاحبه**. فما أن يُقال "الوضع الاستثنائي"، حتى يتحول الخروج عن المألوف إلى ضرورة وطنية، ويغدو تعليق القواعد مظهرًا من مظاهر الحكمة السياسية. الكلمات هنا لا تشرح ما يجري، بل تُعيد تعريفه بحيث يبدو منطقيًا، أخلاقيًا، لا مفرّ منه.

هذه القدرة على تحويل الخرق إلى فضيلة هي أحد أكثر أشكال **العنف الرمزي دقّةً وخطورةً**. فما كان في زمنٍ مضى يُعتبر تجاوزًا للقانون، يصبح بفضل الخطاب الرسمي "إجراءً استثنائيًا"، أي إجراءً مبرّرًا بحكم الظرف. ويكفي أن تتكرر العبارات نفسها - "الوضع يتطلب قرارات شجاعة"، "الظرف دقيق"، "البلاد تمرّ بمنعطف خطير" - حتى يُعاد ترتيب المشاعر العامة، فيتحول الخوف من الاستبداد إلى خوفٍ من الفوضى، ويتحوّل الحذر من السلطة إلى حذرٍ من الحرية نفسها.

اللغة هنا لا تفرض الطاعة، بل **تعيد تعريفها**. فحين يُقدَّم تعليق الدستور أو تقليص الحريات على أنه "ضرورة إنقاذية"، يُعاد تعريف الخضوع بوصفه تضحية وطنية. وحين تُقدَّم القرارات الأحادية على

أنها "إجراءات تصحيحية"، يُعاد تعريف الاستبداد بوصفه إصلاحًا. وهكذا، تُنقل الأفعال من مجال السياسة إلى مجال الأخلاق، ومن حقل النقاش إلى حقل الإيمان. فالاستثناء لا يُناقَش، بل يُصدَّق.

إنّ أخطر ما في هذه العملية أنّها لا تحتاج إلى كذبٍ صريح. فالكلمات التي تُستخدم في شرعنة الاستثناء هي كلمات صادقة ظاهريًا، لكنّها تعمل بطريقةٍ تُغيّر العلاقات بين المعاني، لا المعاني نفسها. حين يُقال "الوطن في خطر"، لا أحد يُكذّب الجملة في حدّ ذاتها؛ لكنّها، في السياق الذي تُقال فيه، تُصبح **مفتاحًا لغويًا لتعليق الحقوق** باسم الحماية. هكذا تتحول الحقيقة الجزئية إلى ذريعة شاملة، ويُعاد ترتيب الأولويات بحيث يُقدَّم الأمن على الحرية، والوحدة على التعدد، والنجاة على العدالة.

في تونس، كما في غيرها من البلدان التي عاشت مراحل انتقالٍ سياسي، تكرّرت هذه التقنية اللغوية في كلّ أزمة تقريبًا. فعند كلّ منعطفٍ خطير، تُستدعى لغة "الظرفية" لتُبرر إجراءاتٍ لا يمكن تمريرها في أوقات الاستقرار. حين أُغلقت مؤسسات، أو جُمّدت هيئات، أو أُعيدت صلاحيات إلى يدٍ واحدة، كان الخطاب دائمًا يبدأ بالعبارة ذاتها: "الوضع الاستثنائي". تبدو الكلمة بريئة، لكنها تختصر تاريخًا كاملاً من **التطبيع مع الخروج عن القانون**. إنها تضع المواطن في حالة ذهنية خاصة: بين الخوف والرجاء، بين الحذر والقبول. فهو لا يُجبر على الموافقة، لكنه يشعر أنّ الاعتراض في مثل هذا الظرف خيانة، أو على الأقل سوء تقدير.

هذه القدرة على إنتاج "المشروعية اللغوية" للاستثناء هي ما يجعل الخطاب السلطوي الحديث أكثر تماسكًا من الاستبداد القديم. فهو لا يُقصي خصومه بالقوة، بل **يُقصيهم من المعنى**: حين يعارضون، يُتهمون بعدم إدراك حجم الخطر؛ وحين يصمتون، يُقدَّمون كوطنيين متفهّمين. في الحالتين، تظلّ اللغة هي الحكم الوحيد في ميدان الوعي العام، تمنح الشرعية لمن يتحدث ضمن حدودها، وتنزعها عمّن يحاول كسرها.

وهكذا تتحول الكلمات إلى **درعٍ رمزيٍّ للسلطة**، تُغطي الاستثناء بطلاءٍ أخلاقي ناعم، وتجعل القهر يبدو حِكمة. إنّ شرعنة الاستثناء ليست حدثًا سياسيًا فحسب، بل هي عملية لغوية متواصلة، يتواطأ فيها الإعلام، والخبراء، والناطقون الرسميون، وكلّ من يعيد ترديد المفردات ذاتها دون مساءلة. فالسلطة

لا تحتاج إلى تبرير قراراتها إذا تكفّل الناس بذلك لغويًا عنها، يكفي أن تضع لهم المفاهيم، وهم يتولّون الدفاع عنها باسم الوطنية والعقلانية.

بهذا الشكل، تتحول اللغة إلى **آلية إنتاجٍ متجددة للشرعية**، تجعل الخروج عن القاعدة هو القاعدة نفسها، وتحوّل الطوارئ إلى نمطٍ دائمٍ للحكم. ولأنّ الكلمات التي تُستخدم في هذا الإطار محمّلة بالعاطفة الوطنية والخوف الجماعي، فإنّ مقاومتها تبدو دائمًا غير مناسبة، بل غير أخلاقية. فالذي يعترض في زمن الخطر يُعتبر خائنًا، والذي يسكت يُعتبر مواطنًا صالحًا. وهكذا تكتمل الدائرة: **اللغة تُبرر الاستثناء، والاستثناء يُعيد إنتاج اللغة.**

في جوهر الأمر، لا يعود السؤال: هل يوجد استبداد؟ بل: كيف يُعاد إنتاجه من خلال خطابٍ يجعلنا نُبرّره باسم الصالح العام؟ وهذا ما سيقودنا إلى المفهوم التالي، الأكثر شيوعًا في التجربة التونسية بعد 2011: كيف تحوّلت عبارة **"المرحلة الانتقالية"** إلى أداةٍ لتعليق الزمن نفسه باسم المستقبل.

3- "المرحلة الانتقالية": تعليق الزمن باسم المستقبل

تُعدّ عبارة **"المرحلة الانتقالية"** من أكثر المفردات رسوخًا في الخطاب السياسي والإعلامي التونسي بعد 2011، حتى بدت وكأنها قدرٌ لغوي لا فكاك منه. في ظاهرها، توحي الكلمة بالحركة، بالعبور من وضعٍ إلى آخر، بالتحول نحو الأفضل. لكن في عمقها، أصبحت هذه العبارة **أداةً رمزية لتعليق الزمن**، و إرجاء المساءلة، و إبقاء الدولة والمجتمع في حالة انتظارٍ دائم.

منذ اللحظة الأولى التي وُصفت فيها تونس بأنها "في مرحلة انتقالية"، دخل الخطاب العام في منطقٍ جديد: منطق التبرير المؤقت. كل إخفاق، كل تجاوز، كل إجراءٍ غير مقبول، كان يجد في هذه العبارة مأوى لغويًا جاهزًا. "نحن في مرحلة انتقالية" أصبحت تعني، دون تصريح، "لا تحاسبوا بعد"، "انتظروا حتى يستقرّ الوضع"، "اصبروا قليلًا". وبذلك تحوّلت العبارة من وصفٍ للواقع إلى **استراتيجية خطابية لتعليق النقد.**

في البداية، كان للمصطلح معنى موضوعي مشروع. كل المجتمعات الخارجة من أنظمة سلطوية تحتاج إلى فترة انتقالٍ تنظَّم فيها المؤسسات وتُعاد فيها كتابة القواعد. لكن مع مرور الوقت، انقلبت الوظيفة: لم تعد "المرحلة الانتقالية" حالةً مؤقتةً نحو الديمقراطية، بل أصبحت **نظام حكمٍ لغويًّا بحد ذاته**، تُستخدم لتبرير كلّ تأجيلٍ، وكلّ ضعفٍ، وكلّ انحرافٍ عن الوعود الأولى. تحوّلت من وعدٍ بالمستقبل إلى ذريعةٍ لجمود الحاضر.

في البرامج التلفزية والنقاشات السياسية، كانت العبارة تتكرر بلا انقطاع: "نحن ما زلنا في مرحلة انتقالية"، "لا يمكن محاسبة أحد الآن"، "الظروف الانتقالية لا تسمح". حتى بدا وكأنّ الزمن نفسه توقّف في منتصف الطريق بين الثورة والدولة. إنّ هذا التكرار، الذي قد يبدو بريئًا، رسّخ في الوعي الجماعي فكرةً خطيرة: أنّ الديمقراطية لا تبدأ أبدًا، وأنّ الانتقال لا ينتهي أبدًا. بهذا الشكل، صار الانتظار هو السياسة ذاتها.

العبارة، في بنيتها اللغوية، تنتمي إلى **زمنٍ معلّق**، زمنٍ لا ماضٍ له ولا حاضر، بل وعدٌ دائم بالمستقبل. وحين يُبنى الخطاب السياسي على هذا النحو، يصبح النقد نفسه مؤجّلًا بحكم اللغة. فكل اعتراضٍ يمكن أن يُواجه بالسؤال السهل: "ألا ترى أننا في مرحلة انتقالية؟". تُصبح الجملة سيفًا لغويًا في وجه المساءلة، لأنها تمنح من ينطقها **سلطة الزمن**، وكأنّها تقول: "ليس هذا وقت الحساب، فهناك وقت آخر قادم."

بهذا الشكل، يتكوّن ما يمكن تسميته **بالاستثناء الزمني**: حالة لا يُعلَن فيها تعليق الدستور، ولكن يُعلَّق فيها التاريخ ذاته. فالمواطن يعيش بين وعدٍ بالمستقبل وواقعٍ لا يتغيّر، تُقال له كلمات جديدة، تُطلق مبادرات، تُعلن إصلاحات، لكنّ الإطار الخطابي واحد: "نحن ننتقل"، "نحن نبني"، "نحن نصحح المسار". إنّ هذه الصيغة اللغوية تُبقي المجتمع في حركةٍ رمزية لا تنتهي، تُشعره بالتحوّل دون أن تتيح له التقدّم فعليًا.

في الجوهر، "المرحلة الانتقالية" ليست توصيفًا زمنيًا فحسب، بل هي **أداة سلطة** تتيح للحاكم أن يُعلّق المحاسبة باسم الاستقرار، وللمعارضة أن تُبرر عجزها باسم التعقيد، وللإعلام أن يُكرّر الخطاب نفسه باسم "الواقعية". إنها كلمةٌ جامعة تُريح الجميع وتُبقي كل شيء كما هو.

وحين تتكرّر هذه العبارة بما يكفي، تتحول إلى **إطارٍ معرفي** (frame) يحدد طريقة التفكير في السياسة. فالناس يتحدثون عن الانتقال كما لو كان فعلًا قائمًا في ذاته، لا وسيلةً لبلوغ غاية. والنتيجة أنّ الزمن السياسي يصبح دائريًا: كلّ شيءٍ مؤجّل، وكلّ أزمةٍ تُبرَّر بأنها عَرَضٌ مؤقت، وكلّ إخفاقٍ يُحمَّل للماضي، لا للحاضر. إنها لغةٌ تُحافظ على النظام عبر الوعد بالتغيير، وتضمن بقاء الامتثال عبر التذكير الدائم بأنّ اللحظة غير مناسبة للمطالبة بالحقوق.

وهكذا، تتحول عبارة "المرحلة الانتقالية" إلى شكلٍ ناعمٍ من **الطاعة الزمنية**. فهي لا تطلب من الناس أن يخضعوا بالقوة، بل أن ينتظروا باسم الأمل. تجعل المواطن يعيش في حالة "تأجيلٍ دائم" تمنحه وهم المشاركة في بناء المستقبل، بينما يُعاد ترتيب الحاضر على النحو الذي تريده السلطة. إنها الطاعة المؤجلة التي تُخدّر الغضب، وتحوّل الحلم بالحرية إلى عادةٍ لغويةٍ تكرّر نفسها.

بهذا المعنى، ليست "المرحلة الانتقالية" مرحلة سياسية فحسب، بل **حالة لغوية جماعية** تمارس فيها السلطة حضورها من خلال الزمن لا من خلال القانون. فالكلمة التي كانت في الأصل وعدًا بالعبور، أصبحت جسرًا لا ينتهي، يقف عليه الجميع دون أن يعبر أحد.

4- "التوافق الوطني": الحيلة اللغوية للسكوت العام

من بين المفردات التي هيمنت على الخطاب السياسي التونسي بعد الثورة، لا شيء يكشف وظيفة اللغة السلطوية مثل عبارة **"التوافق الوطني"**. فقد تحولت هذه الكلمة، التي بدأت كشعار نبيل للحوار والوحدة، إلى **أداة لغوية لإخماد الصراع المشروع**، وإفراغ السياسة من معناها الجدلي. "التوافق" في أصل معناه يدل على الالتقاء، على القدرة على تجاوز الخلافات من أجل الصالح العام.

لكن في الممارسة الخطابية والسياسية، صار يعني شيئًا آخر تمامًا: **السكوت العام باسم الوحدة، والرضا القسري باسم المسؤولية.**

منذ عام 2013 تحديدًا، حين دخلت البلاد مرحلة حساسة من التجاذب السياسي والأمني، أصبحت عبارة "التوافق الوطني" كلمة السرّ التي تُغلق بها كل نقاشات المساءلة. في البداية، كانت تبدو كمنقذ لغوي من الانقسام، وكوسيلة لإعادة الطمأنينة إلى المجال العام. لكن مع مرور الوقت، تحوّلت إلى **أيديولوجيا رمزية** تُخفي تحتها منطق السيطرة المتبادلة، حيث يلتقي الخصوم لا على قاعدة المصالح المشتركة، بل على قاعدة **الخوف المشترك من الشعب.**

لقد نجحت هذه الكلمة في تحويل السياسة من ساحة صراعٍ علني بين مشاريع مختلفة، إلى **منظومة تواطؤٍ ناعم** تُقدَّم باسم الاستقرار. من يعارض يُتّهم بأنه يُهدد الوحدة الوطنية، ومن يُطالب بالمحاسبة يُوصف بأنه متطرّف أو مثالي، ومن يصمت يُعتبر وطنيًا رشيدًا. هكذا، أُعيد بناء المشهد السياسي والإعلامي حول منطقٍ واحد: أنّ الخلاف خطر، وأنّ النقد يهدد اللحمة، وأنّ المصلحة العليا تقتضي **السكوت المؤدّب.**

في الواقع، "التوافق الوطني" لم يكن يومًا محايدًا، بل كان **لغة سلطة بامتياز.** فهو لا يوحّد المتخاصمين إلا بعد أن يُقصي الجمهور من النقاش. إنه نوعٌ من التفاهم الفوقي الذي يجعل الشعب متفرجًا على تسوياتٍ لا يُشارك فيها، ويحوّل الممارسة السياسية إلى **صفقة رمزية مغلقة.** وحين تُبثّ هذه الكلمة في الإعلام، تُقدَّم دائمًا بنغمةٍ أبوية: "لقد اختار القادة الحكمة"، "البلاد بحاجة إلى توافق لا إلى صراع". تبدو الجمل مطمئنة، لكنها تُخفي وراءها **إلغاءً للسياسة نفسها.**

إنّ أخطر ما في هذه المفردة أنّها **تستبدل الصراع بالحوار، والحوار بالتهدئة، والتهدئة بالصمت.** وما أن يستتبّ هذا الصمت حتى تفقد الديمقراطية معناها، إذ لا ديمقراطية دون اختلاف، ولا اختلاف دون لغةٍ تسمح به. حين تُصبح كلمة "توافق" رديفًا لـ "نجاة البلاد"، تتحول المعارضة إلى تهديد، وتُختزل المشاركة في المباركة. وهكذا، تُعاد صياغة العلاقة بين المواطن والسلطة وفق منطقٍ جديد: ليس مطلوبًا منك أن تقاوم أو أن تقترح، بل أن تفهم "حساسية المرحلة" وأن تثق في من يعرف أكثر منك.

بهذا الشكل، تتحول "اللغة التوافقية" إلى **نظام ضبطٍ رمزيّ**. فهي تُخدّر التوتر الاجتماعي لا بحله، بل بتسميته "فتنة"، وتحمي النخب من النقد باسم الوحدة، وتحوّل السجال الديمقراطي إلى طقسٍ أخلاقي من التفاهم العام. الاستقرار هنا لا يُبنى على العدالة، بل على **الخوف من الفوضى**، والوحدة لا تُبنى على الحوار، بل على **إلغاء النقاش**.

الإعلام لعب دورًا محوريًا في هذا التحول. فقد قدّم التوافق في صورة فضيلة سياسية مطلقة، وصوّر كل من يشكّك فيه كخصمٍ للمصلحة الوطنية. برامج الحوار أصبحت تكرّر النغمة نفسها: "كفانا انقسامات"، "التونسيون تعبوا من الصراع"، دون أن يسأل أحد: **تعبوا من ماذا؟ من السياسة أم من غيابها؟** وبذلك، ساهم الإعلام في بناء صورة مثالية لبلدٍ متوافقٍ شكليًا، لكنّه عاجز عن طرح الأسئلة الجوهرية حول العدالة والمحاسبة وإعادة توزيع السلطة.

إنّ "التوافق الوطني" بوصفه خطابًا لغويًا لا سياسيًا فقط، هو التعبير الأكثر اكتمالًا عن مرحلة ما بعد الثورة: مرحلةٍ خاف فيها الجميع من الصدام، فاستبدلوه بسلامٍ لغوي يُخفي تحت هدوئه صراعاتٍ حقيقية غير محلولة. ولأنّ هذه الكلمة مشحونة بمعاني الخير والوطنية والعقلانية، فقد صارت **درعًا أخلاقيًا للطاعة العامة**. فالسكوت هنا لا يبدو خضوعًا، بل مشاركة في إنقاذ الوطن.

هكذا، استطاعت السلطة - ومعها النخب السياسية والإعلامية - أن تُحوّل التوافق إلى **مبدأ لغوي مقدّس** لا يُمسّ. كل من يقترب منه يُتّهم بتأجيج الانقسام، وكل من يسكت يُكافأ بالاعتراف والشرعية. لقد نجح هذا الخطاب في إنتاج ما يمكن تسميته **بثقافة الطاعة الصامتة**، حيث تُصبح الكلمات نفسها سياجًا رمزيًا يمنع التفكير، ويُحوّل المشاركة السياسية إلى شكلٍ من أشكال الإجماع الأخلاقي المفروض.

في النهاية، يمكن القول إنّ "التوافق الوطني" ليس حالة سياسية بقدر ما هو **نظام لغوي**، يُعيد تعريف الطاعة بوصفها فضيلة، والمعارضة بوصفها خطيئة. وحين تُختزل السياسة في أخلاق السكون، تغدو الطاعة هي اللغة الوحيدة الممكنة.

5- الشرعنة الأخلاقية: المصلحة الوطنية كقيمة فوق السياسة

من بين كل المفردات التي تُستخدم لتثبيت الطاعة وتجميل الخضوع، تحتلّ عبارة **"المصلحة الوطنية"** مكانةً خاصّة في الخطاب السياسي والإعلامي التونسي والعربي عمومًا. فهي كلمةٌ ثقيلة بالمعنى، رنانة بالإيحاء الأخلاقي، يصعب الاعتراض عليها من دون أن يُساء فهمك. تبدو وكأنها تتجاوز الانتماءات الحزبية والمصالح الفردية لتتحدث باسم الوطن كلّه، لكنها في الواقع **تُخفي خلف سحرها اللغوي آليةً دقيقة لتطويع العقول وضبط النقاش العام.**

من حيث الأصل، "المصلحة الوطنية" مفهومٌ مشروع، بل ضروري. كل مجتمعٍ يحتاج إلى فكرةٍ جامعةٍ تمثّل الحدّ الأدنى من القيم المشتركة التي تُبقي الجماعة متماسكة. غير أنّ هذه الفكرة، حين تنتقل من ميدان القيم إلى ميدان الخطاب السياسي، تتحول من مبدأٍ تنظيمي إلى **أداةٍ سلطوية.** فمن يملك حقّ تعريف "المصلحة الوطنية" يملك، في الوقت نفسه، حقّ تحديد ما هو نافع وما هو ضار، ما هو وطني وما هو خيانة، أي يملك سلطة **رسم حدود المشروع والممنوع** داخل الفضاء العمومي.

حين تُرفع هذه العبارة في الخطب الرسمية، تُقدَّم دائمًا بلهجةٍ جازمة لا تحتمل النقاش. "علينا أن نضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار." جملةٌ تبدو نبيلة، لكنها في الحقيقة **تلغي كل اعتبار آخر:** العدالة الاجتماعية، المساءلة، الحقوق الفردية، حتى القانون نفسه. فما أن يُعلن المتحدث أنّ قراره أو موقفه أو سياسته باسم "المصلحة الوطنية"، حتى يتحوّل الاعتراض عليه إلى فعلٍ غير وطني، بل غير أخلاقي. إنها **آلية لغوية لإسكات الخلاف:** لا أحد يستطيع أن يسأل "من يحدّد المصلحة الوطنية؟" من يسأل يبدو وكأنه يطعن في الوطن نفسه.

الإعلام بدوره يتبنّى هذا الخطاب في شكلٍ من أشكال التبجيل الوطني. تُطرح الأسئلة دائمًا من داخل الإطار ذاته: "هل تتقدّم المصلحة الوطنية على المطالب القطاعية؟" "هل المعارضة اليوم تضع المصلحة الوطنية فوق الحسابات السياسية؟" إنّ هذه الصياغة تُخفي افتراضًا خطيرًا: أنّ السلطة هي التي تحتكر تعريف المصلحة، وأنّ من يعارضها يعمل ضد الجماعة. هكذا يتحوّل النقاش السياسي إلى امتحانٍ أخلاقي، والاختلاف إلى مشكلةٍ في النوايا لا في الأفكار.

تتجلّى قوة هذه العبارة في أنّها **تجمع بين القداسة والوطنية والعقلانية** في وقتٍ واحد. فهي مقدّسة لأنها تُنطق باسم الوطن، وهي وطنية لأنها تُفترض جامعة لكل المواطنين، وهي عقلانية لأنها تُقدَّم كاختيارٍ رشيدٍ بين الفوضى والنظام. ومن اجتماع هذه الصفات الثلاث، تولد **الشرعية الأخلاقية المطلقة**. تصبح القرارات غير القابلة للتبرير عقلًا مبرّرةً أخلاقًا. ويصبح القبول بالظلم فضيلةً حين يُقدَّم في ثوب التضحية الوطنية.

في التاريخ السياسي الحديث لتونس، استُعملت "المصلحة الوطنية" كدرعٍ لغوي في كل لحظة توتّر أو أزمة. حين طُلب من النقابات تعليق الإضرابات، حين طُلب من المعارضة تهدئة خطابها، حين طُلب من الإعلام "تفهّم دقة الظرف"، كانت العبارة دائمًا حاضرة: "المصلحة الوطنية تقتضي ذلك." بهذا الشكل، **تحوّلت المصلحة الوطنية إلى سلطةٍ فوق القانون**، تُبرّر ما لا يمكن تبريره، وتُعيد تعريف الواجب بما يخدم استمرار الوضع القائم.

والأخطر من ذلك، أنّ هذه العبارة تعمل على **تحييد السياسة ذاتها**. فما دامت المصلحة الوطنية قيمةً عليا تتجاوز الخلاف، فإنّ كل نقاشٍ سياسي يصبح تهديدًا لها. وبذلك تُلغى السياسة باسم الوطن، ويُختزل الفضاء العمومي في صوتٍ واحد يُكرّر الصيغة نفسها: "نحن جميعًا في قاربٍ واحد." لكنّ القارب، في الحقيقة، لا يتسع للجميع بالتساوي؛ بعضهم يجد فيه المقعد والقيادة، والآخرون يجدون فيه فقط واجب التجديف والصمت.

في مستوى أعمق، تعمل "المصلحة الوطنية" كآلية لغوية لإنتاج **الذنب الجمعي**. فهي تجعل المواطن يشعر أنّ الاعتراض خيانة، وأنّ المطالبة بحقوقه في زمن الأزمة أنانية، وأنّ التفكير النقدي نوعٌ من الترف في زمن الخطر. بهذا المعنى، تتحول الكلمة إلى **سلطة أخلاقية ناعمة**، تُراقب الضمائر لا الأجساد، وتجعل الخضوع يبدو التزامًا ذاتيًا لا قسرًا خارجيًا.

إنّ هذه الشرعنة الأخلاقية تُعيدنا إلى جوهر السلطة الحديثة: القدرة على جعل الناس يطيعون باسم الضمير لا باسم الخوف. فما دام الامتثال مغلفًا بإحساسٍ بالواجب، فلا حاجة إلى الرقابة ولا إلى

العقاب. الطاعة هنا ليست ردّ فعلٍ على أمرٍ صريح، بل نتيجةُ عمليةٍ لغويةٍ معقدة تُحوّل القهر إلى قناعة، وتُقدّم الخضوع كاختيارٍ مسؤول.

وهكذا، تُصبح "المصلحة الوطنية" أداةً مركزية في **إنتاج الطاعة الأخلاقية**. فالسلطة لا تحتاج بعدها إلى التهديد، يكفي أن تتحدث باسم الوطن كي تضمن الصمت. ومن هنا تبدأ المرحلة التالية من عمل الخطاب السلطوي: حين تنتقل الكلمات من تبرير الأفعال إلى **إنتاج القيم** التي تحكمها، أي حين تتحوّل اللغة إلى منظومة أخلاقية مغلقة، تُعرّف الخير بما يخدم السلطة، وتُعرّف الشر بما يُربكها.

6- كيف تعمل الألفاظ السلطوية داخل الإعلام

إذا كانت السلطة تنتج خطابها السياسي من موقع القرار، فإنّ الإعلام هو **الذراع التي تمنحه الحياة اليومية والمعنى المتداول**. فالكلمات التي تولد في دوائر الحكم لا تصبح فعّالة إلا حين تتبناها الشاشات والجرائد والإذاعات، وتعيد بثّها في الفضاء العام بصيغةٍ مكرّرة ومنمّقة، حتى تُصبح مألوفة في الأذن ومقنعة في الوجدان. فالإعلام لا يفرض المعنى فرضًا، بل **يطبع به الوعي عبر التكرار والاعتياد**. وهذا هو السرّ في فاعلية الألفاظ السلطوية: أنّها لا تُقال مرةً واحدة، بل تُعاد بلا انقطاع حتى تكتسب طابع الحقيقة.

تبدأ العملية من **اختيار المفردات** التي يُسمح بتداولها. ففي نشرات الأخبار والحوارات السياسية، لا تُطرح المفاهيم على قدم المساواة. هناك دائمًا كلماتٌ "آمنة" وكلمات "خطرة". كلمة "استقرار" آمنة، لأنها تنتمي إلى قاموس الطاعة الهادئة، بينما كلمة "احتجاج" خطرة لأنها تستدعي فعلًا وتحرّكًا. كلمة "إصلاح" تمنح انطباعًا بالعقلانية والمسؤولية، أما كلمة "تغيير جذري" فتبدو مريبة، كأنها دعوة إلى الفوضى. من خلال هذه **التصنيفات الخفية**، يرسم الإعلام حدود ما يمكن قوله، ويُعيد تنظيم اللغة بما يضمن انحيازها المسبق لما هو قائم.

إنّ الخطر لا يكمن في المضمون المعلن بقدر ما يكمن في **البنية اللغوية المتكررة** التي تُقدَّم بها القضايا. حين يُقال "الحكومة مضطرة لاتخاذ قرارات مؤلمة"، فإنّ المفردتين "مضطرة" و"مؤلمة"

تعملان معًا لتوليد إحساسٍ بالinevitability ، أي بأنّ الألم قدرٌ لا مفرّ منه. وحين يُقال "الوطن يمرّ بمرحلة دقيقة"، يُزرع في ذهن المشاهد شعورٌ بأنّ أي اعتراض سيكون في غير وقته. اللغة هنا لا تنقل موقفًا، بل **تؤطر الإدراك العام**، فتجعل القبول بالمعاناة فضيلة، والنقد خطرًا.

وفي هذا السياق، لا يكون المذيع أو الصحفي مجرّد ناقلٍ للخطاب الرسمي، بل يتحول إلى **فاعلٍ رمزيٍّ في إعادة إنتاجه**. فهو من يختار التوصيفات، ويمنح الكلمات نغمتها العاطفية. يصف المحتجّين أحيانًا بأنهم "أبناء الوطن الغاضبون"، فيبدو التعاطف، أو يسميهم "مثيري الشغب"، فيُعيدهم إلى موقع الإدانة. التحكم في المفردة هو التحكم في الموقف، والتلاعب باللغة هو **التلاعب بالشرعية ذاتها**. فما يُسمّى بالحياد الإعلامي ليس إلا **إدارةً دقيقة للنبرة والإيقاع والمعجم**.

إنّ السلطة الرمزية للإعلام لا تُمارَس بالضرورة من خلال الرقابة المباشرة، بل من خلال ما يمكن تسميته بـ **"الفلترة الرمزية"**. تُحدَّد زوايا التصوير، تُختار المقاطع، تُختصر التصريحات، فتبدو الواقعة كما لو كانت تؤكّد الخطاب السائد لا تناقضه. وحين تُضاف إليها العناوين والعناوين الفرعية، يتحوّل الحدث من واقعةٍ مفتوحة على التأويل إلى **رسالةٍ محددة الاتجاه**. "المتظاهرون يعطلون السير" - لا "المتظاهرون يطالبون بحقوقهم". "قرارات شجاعة من الحكومة" - لا "قرارات مثيرة للجدل". هذه الانزياحات البسيطة في اللغة كافيةٌ لتغيير موقع الحقيقة في الإدراك الجماعي.

الإعلام، بهذا المعنى، هو **المصنع الفعلي للألفاظ السلطوية**. فهو لا يكتفي بترديدها، بل يضفي عليها شرعية التداول العام. وحين يسمع المواطن نفس العبارة على لسان المذيع والضيف والمعلّق، يبدأ في **استبطانها كجزءٍ من الواقع نفسه**. تصبح "هيبة الدولة" إحساسًا غامضًا في اللاوعي، و"المصلحة الوطنية" قيمةً مطلقة لا تُناقش، و"الاستقرار" هدفًا يعلو على كل الحقوق الأخرى. وبينما تبدو هذه المفردات عادية في ظاهرها، تُشكّل في عمقها **البنية الأخلاقية للطاعة المعاصرة**.

لا يمكن فصل هذه الآلية عن **منطق السوق الإعلامي** ذاته. فالبرامج تبحث عن "السكينة لا الصدام"، وعن "الاستقرار لا الجدل"، لأنّ الجمهور - أو هكذا يُفترض - لا يحتمل الصراع الطويل، ويريد إجاباتٍ قصيرة ومواقف جاهزة. فتغدو السلطة الرمزية مجرّد استجابةٍ لمنطق الطلب والعرض: تُنتج اللغة

التي تُريح، وتُقصي اللغة التي تُقلق. لكنّ ما يُقصى هنا ليس الكلمات فقط، بل **إمكان التفكير السياسي الحرّ**. فحين يختفي الصراع من اللغة، يختفي من الواقع.

وهكذا يُعاد بناء العلاقة بين المواطن والإعلام على أساسٍ جديد: لم يعد الإعلام يُنير الوعي، بل يُهذّبه. يمنحه مساحةً آمنة للكلام دون أن تمسّ جوهر المسائل. يُعلّق كل شيء على "الظرف"، ويُؤطر كل نقاش في حدود "المصلحة الوطنية". إنه يقدّم الحرية بوصفها **حقًّا في الكلام**، لا في الفهم. وفي هذه المساحة المزيّفة من الحرية، تُمارس الطاعة في شكل المشاركة، ويُعاد إنتاج الهيمنة في ثوب التعددية.

في النهاية، يمكن القول إنّ الإعلام الحديث لم يعد فقط وسيلةً لنشر الأفكار، بل أصبح **مؤسسة رمزية لإدارة الوعي الجماعي**. فهو الذي يقرر ما يُقال وما يُنسى، ويُعيد توزيع الضوء والظلّ على مفردات الواقع، حتى تبدو السلطة شفافة والعنف ضروريًا والاختلاف خطرًا. إنّ الألفاظ السلطوية لا تعيش إلا عبر الإعلام، ولا تموت إلا حين تُعرّى من غلافها البلاغي وتُعاد إلى معناها الأصلي.

7- بلاغة الطاعة: حين تتحول اللغة إلى نظام أخلاقي

ليست الطاعة في زمننا الحديث أمرًا يُطلب صراحة، ولا هي نتيجة خوفٍ مباشر من العقاب. إنّها تنشأ من داخل اللغة نفسها، حين تتحوّل المفردات إلى **قيمٍ أخلاقية**، وحين يُقدَّم الخضوع لا كفعلٍ سياسي، بل كفضيلةٍ أخلاقية واجبة. هكذا تصبح الطاعة نوعًا من "الضمير العام"، يتبنّاه المواطن من تلقاء ذاته، ويُحاسب به نفسه قبل أن تُحاسبه السلطة.

في اللغة السلطوية الحديثة، لا يُقال "أطع"، بل "كن مواطنًا صالحًا". لا يُقال "اصمت"، بل "تحلَّ بالمسؤولية". ولا يُقال "لا تعترض"، بل "لا تخرّب وحدة الصفّ الوطني". بهذا التحوّل اللغوي الدقيق، يُستبدل فعل الإكراه بفعل الاقتناع. فالكلمة لم تعد مجرّد وسيلة تواصل، بل **أداة لإنتاج الضمير الجمعي** الذي يُعيد إنتاج السلطة دون حاجةٍ إلى حضورها اليومي.

إنّ البلاغة التي تُصاغ بها هذه الألفاظ ليست بريئة. فهي تستدعي دائمًا قاموسًا أخلاقيًا يربط الولاء بالفضيلة، ويقرن النقد بالسلبية أو العدوان. يُقال عن من يعارض السياسات الاقتصادية "إنه يُثبّط الهمم"، وعن من يطالب بالمحاسبة "إنه يسيء لصورة الوطن"، وعن من يخرج في مظاهرة "إنه يعبّر عن غضب مشروع لكن عليه أن يلتزم بالسلمية". هكذا تُستعمل البلاغة الأخلاقية لتجريد الأفعال السياسية من معناها، ولإعادة إدراجها داخل خطاب الطاعة الأخلاقية.

هذه **اللغة الموعِظة** –بلغة تُشبه خطاب الواعظ أكثر من خطاب السياسي– تنتج شكلًا جديدًا من السلطة الناعمة. فهي لا تواجه المواطن كخصم، بل تخاطبه كضمير. تُحدثه عن "الواجب الوطني"، "المسؤولية"، "التضحية"، "الانضباط"، وتُقدّم الامتثال كطريقٍ للخلاص الجماعي، فيما تُصوّر الاعتراض كأنّه أنانية أو جهل أو عدم نضج سياسي. البلاغة هنا **تُخاطب الأخلاق لا العقل**، وتُحوّل السياسة إلى مسألة وجدانٍ لا إلى مسألة مصلحة أو عدالة.

إنّ هذه البلاغة الأخلاقية تُعيد تشكيل علاقة المواطن بنفسه. فهو لم يعد يحتاج إلى شرطيّ يراقبه، بل يكفي أن يسمع صدى الجمل المتكرّرة في داخله: "الوطن أولًا"، "الظرف لا يحتمل"، "ليست هذه الأولوية الآن". هذه الجمل الصغيرة تُصبح مع الوقت **نظامًا داخليًا للرقابة الذاتية**، يُحدّد متى يتكلم، وكيف يفكر، وما الذي يُعتبر تجاوزًا أو "قلة مسؤولية". هكذا يتحوّل الوعي إلى سلطةٍ داخلية، تعمل باسم الأخلاق العامة، وتمنح الشرعية لأوامر لا تُنطق لكنها تُفهم.

في التاريخ السياسي لتونس، يمكن تتبّع أثر هذه البلاغة بسهولة. في كل مرحلة أزمة أو توتر، تظهر أصواتٌ تتحدث بلغةٍ أخلاقية عالية النبرة: "نحن في لحظة وطنية حساسة"، "الوقت ليس للجدل بل للبناء"، "كفى تشكيكًا، نحن في سفينة واحدة". كل هذه العبارات تُصاغ بلبوسٍ بلاغيٍّ جميل، لكنها في جوهرها **دعوة إلى تعليق السياسة مؤقتًا باسم الأخلاق**، وما يُعلَّق مؤقتًا في التاريخ السياسي العربي، غالبًا ما يتحوّل إلى حالة دائمة.

إنّ ما يُميّز هذه البلاغة أنّها **تُنتج المعنى لا الموقف**. هي لا تقول للناس ماذا يفعلون، بل كيف يشعرون. إنّها لا تفرض قرارًا، بل تبني إحساسًا جماعيًا بالذنب أو بالمسؤولية. وحين يصبح الشعور

بالواجب أقوى من الرغبة في العدالة، تتحقق الطاعة بأكمل صورها. فاللغة لا تأمر بالركوع، بل تجعل الوقوف يبدو قلة احترام.

هذه البلاغة الأخلاقية تمتلك سحرًا خاصًا لأنها تُخاطب منطقةً في الإنسان يختلط فيها الضمير بالانتماء، والعاطفة بالعقل. فالمواطن الذي يتأثر بنداء "من أجل الوطن" يعتقد أنه يُمارس فعلًا أخلاقيًا نبيلاً، بينما هو في الواقع يُسهم – دون قصد– في إعادة إنتاج نظام الطاعة نفسه. هكذا تتجلى عبقرية الخطاب السلطوي الحديث: أن يجعل الطاعة فضيلةً، وأن يجعل السؤال عن الشرعية خطيئةً.

البلاغة السلطوية، في جوهرها، هي **بلاغة التواطؤ الناعم** بين السلطة واللغة والضمير. فهي لا تحتاج إلى الكذب الصريح، بل يكفيها أن تمزج الحقيقة بالواجب، والعقل بالعاطفة. حينها، يتحوّل الخطاب العام إلى صلاةٍ جماعيةٍ بلا إمام، يتلو فيها الجميع نفس الدعاء: "اللهم احفظ الوطن من الفوضى"، ولا أحد يسأل: من يهدده فعلًا؟

وهكذا تُصبح اللغة، في لحظتها القصوى، نظامًا أخلاقيًا مغلقًا يوزّع الأدوار بدقة: السلطة تتحدث باسم الضمير، والشعب يطيع باسم المحبة. ويبدو المشهد متناغمًا ومطمئنًا، إلى أن يسأل أحدهم السؤال الذي يُخِلّ بالنغمة: **هل ما نفعله واجبٌ أخلاقي فعلًا، أم طاعةٌ مغطاة بالقداسة؟**

8- الطاعة الرمزية وموت السياسة

حين تتحول اللغة إلى منظومةٍ أخلاقية مغلقة، كما رأينا في القسم السابق، لا يبقى مجالٌ واسع للسياسة بالمعنى الحقيقي للكلمة. فالسياسة - في جوهرها - هي فنّ الاختلاف، هي صراع التأويلات والمصالح والرؤى حول ما هو صالح للمجتمع. لكنّ الخطاب السلطوي الحديث يعمل على **إلغاء هذا الصراع** من جذوره، بأن يُحوّل المجال السياسي إلى **فضاءٍ أخلاقي موحّد**، تُستبدل فيه المعارضة بالنصح، والمساءلة بالثقة، والجدل بالسكينة. في هذا الفضاء، لا يموت النقاش وحده، بل **تموت السياسة ذاتها.**

الطاعة الرمزية ليست مجرد انصياعٍ للأوامر، بل هي **قبولٌ بالمنظومة اللغوية التي تُنتج الأوامر.** فحين يُقنع الخطاب المواطن بأنّ "المصلحة الوطنية" فوق كل اعتبار، وأنّ "الاستقرار" هو القيمة العليا، يكون قد ألغى مسبقًا إمكانية طرح بدائل سياسية أو اقتصادية. يصبح الصراع حول الأفكار انحرافًا أخلاقيًا، ويُختزل الخلاف في مسألة نوايا لا في مسألة رؤى. من هنا، فإنّ الطاعة الرمزية هي الطاعة التي **تسبق الفعل**، تسكن العقل واللغة قبل أن تصل إلى الجسد.

في هذه الحالة، لا يعود المواطن مُجبَرًا على الصمت، بل يختار الصمت طوعًا لأنه أصبح مقتنعًا بأنّ الكلام غير مجدٍ، أو لأنّ لحظة الكلام لم تأت بعد، أو لأنّ "الوطن في خطر" ولا وقت للمحاسبة. إنها **الطاعة التي تتخفى في هيئة التعقّل**، وتتغذى من الخوف من الفوضى أكثر مما تتغذى من الخوف من السلطة. الاستقرار يتحول إلى دينٍ مدني جديد، فيه الخضوع طقسُ خلاصٍ جماعي، والاعتراضُ خطيئةٌ تستوجب التوبة.

هذه الحالة ليست خاصة بتونس وحدها، لكنها تظهر فيها بوضوحٍ بعد 2011، حين انتقل الخطاب العام من لغة الثورة إلى لغة "التصحيح"، ومن "المحاسبة" إلى "الاستثناء"، ومن "الحرية" إلى "الانضباط". تغيّر المعجم دون أن يتغيّر جوهر العلاقة بين الحاكم والمحكوم: ظلّ المواطن مدعوًّا للثقة لا للمشاركة، وللصبر لا للمساءلة، وللإيمان لا للتفكير. كلّما زادت الأزمات، زاد اللجوء إلى لغة "الضرورة"، وكأنّ التاريخ يُعاد كتابته من جديد بلغة الطاعة المتجددة.

الإعلام والنخبة السياسية يسهمان معًا في إدامة هذا الوضع. فالإعلام يُعيد تدوير المفردات، والنخب تُعيد تبريرها تحت شعار "الواقعية السياسية". بهذه الطريقة، تُصان منظومة الطاعة من السقوط، وتُقدَّم دائمًا كخيار العقلاء في مواجهة "المتهورين". لكنّ ما يُقدَّم كعقلانية في الظاهر، هو في الحقيقة **أيديولوجيا الطاعة المستقرة**، التي تجعل كل نظامٍ سياسي يبدو وكأنه الحلّ الوحيد الممكن، وكل محاولةٍ للتفكير خارج إطاره تبدو كتهديدٍ وجودي للمجتمع.

إنّ أخطر ما في الطاعة الرمزية أنها **تخلق الوهم بالاستقرار.** فحين تُلغى السياسة، لا يختفي الصراع، بل يُدفن تحت سطحٍ هادئ، يتراكم فيه الإحباط واللامعنى. الناس يبدون مطمئنين، لكنّهم في

أعماقهم يشعرون بالانفصال. يتحول المجال العام إلى **صمتٍ صاخب**: الكلّ يتكلم اللغة نفسها، لكن لا أحد يسمع أحدًا. فالكلمات فقدت قدرتها على الفعل، وأصبحت مجرد طقوس لغوية للحفاظ على النظام الرمزي القائم.

وهكذا يصبح الخطر الحقيقي ليس في الاستبداد العنيف، بل في **الاستقرار اللغوي** الذي يُخفي موت السياسة. فحين لا نملك مفرداتٍ جديدة للتعبير عن الغضب، ولا كلماتٍ بديلة للتفكير في المستقبل، نعيش داخل عالمٍ لغويٍّ مغلق لا ينتج إلا الطاعة. إنّ اللغة التي تُكرّر نفسها تقتل السياسة ببطء، والشعب الذي لا يجدد معجمه، لا يجدد وعيه.

إنّ استعادة السياسة تبدأ من استعادة الكلمة. فلا يمكن أن نعيد بناء الحياة العامة من دون أن نعيد بناء لغتها، ولا يمكن أن نطالب بالحرية ونحن نتكلم بنفس مفردات السيطرة. إنّ تحرير اللغة هو أول تمرين على الحرية، لأنّ الكلمة هي الفضاء الذي تُمارَس فيه المواطنة الرمزية قبل المواطنة السياسية. وعندما يجرؤ الناس على تسمية الأشياء بأسمائها، يكونون قد بدأوا أول فعلٍ سياسي حقيقي: **كسر الصمت المزيَّن بالكلمات.**

9- خاتمة: من الطاعة إلى القبول: كيف تعاد صياغة الوعي العام

عندما تتكلّم اللغة باسم السلطة، يتغيّر شكل الطاعة، ويتحوّل الخضوع من فعلٍ خارجي إلى قناعةٍ داخلية. لم تعد الطاعة في عالم اليوم استجابةً لأمرٍ مباشر، بل هي **نتيجة عملية لغوية طويلة**، تُعيد تشكيل الوعي ببطء، وتجعل الامتثال يبدو كخيارٍ نابعٍ من الذات. فالخطاب السلطوي لا يقول للناس ماذا يفعلون، بل يجعلهم يرون العالم بطريقةٍ لا تتيح لهم إلا فعلاً واحدًا ممكنًا. بهذا المعنى، تتحوّل اللغة من وسيلةٍ للتواصل إلى **نظام تفكيرٍ مغلق**، يُحدّد ما يمكن قوله، وما يمكن تصوّره، وما يُستبعد حتى من الحلم.

في هذا النظام الرمزي، تُصبح الكلمات حوامل للطاعة، لا للمعنى. تُغلف السلطة أوامرها بأغطيةٍ لغوية براقة: "المصلحة الوطنية"، "الاستقرار"، "الضرورة"، "الوضع الاستثنائي"، "هيبة الدولة".

كلّها مفردات تُقدَّم كقيمٍ سامية، لكنها تعمل كأقفالٍ على التفكير النقدي. إنها لا تمنع السؤال بالعنف، بل **تُفرغه من جدواه**، لأنّ الجواب موجود مسبقًا في صياغة السؤال ذاته. وهكذا تشتغل البلاغة السلطوية على تحويل الطاعة إلى ممارسةٍ لغوية، يتبنّاها المواطن من موقع الأخلاق، لا من موقع الخوف.

لكن ما يجعل هذه المنظومة أكثر رسوخًا هو أنّها **لا تواجه المقاومة، بل تسبقها**. فهي لا تحتاج إلى إقناع الناس في كل مرة، لأنّها تخلق معجمًا عامًا يبدو مشتركًا بين الجميع. وحين يتحدث الخصوم السياسيون بلغةٍ واحدة، حين يتبنون المصطلحات نفسها ولو بتأويلٍ مختلف، تنتصر السلطة اللغوية دون أن تُعلن النصر. ذلك هو جوهر الطاعة الرمزية: أن يتوحّد المتخاصمون داخل القاموس نفسه، أن يختلفوا في المضمون لكنّهم يتكلمون اللغة التي صاغها غيرهم.

إنّ أخطر ما في الألفاظ السلطوية ليس معناها، بل **طبيعتها المزدوجة**. فهي تجمع بين العاطفة والعقل، بين الأخلاق والسياسة، بين الدين والمدنية، فتبدو كأنها تُرضي الجميع، بينما هي في الحقيقة تُحيّد الجميع. هي كلمات "لا تُقال ضدها"، ولذلك تملك قوةً شبه مطلقة: لا تحتاج إلى الدفاع عن نفسها لأنها ترتدي ثوب القداسة. وهنا، يتوقف الوعي عن العمل النقدي، وتتحوّل السياسة إلى أخلاقٍ زائفة، والنقاش إلى تكرارٍ لا نهائي لخطابٍ واحدٍ بأصواتٍ مختلفة.

ومع هذا، فإنّ الطاعة ليست قدرًا نهائيًا. فكما تنتج اللغة الخضوع، يمكن أن تنتج الوعي أيضًا. فالتحليل النقدي للخطاب، والوعي بطريقة عمل الكلمات في تشكيل الفكر، هو الخطوة الأولى لاستعادة الذات الجماعية. حين نفكك بنية "المصلحة الوطنية" و"الاستقرار" و"الإصلاح"، نكتشف أنّها لم تكن مفاهيم مطلقة بل أدواتٌ ظرفية، تخدم من يملك حقّ تعريفها. وحين نستعيد هذا الحقّ، نكون قد استعدنا جزءًا من سيادتنا العقلية.

إنّ مقاومة الطاعة الرمزية لا تبدأ من الثورة السياسية، بل من **الثورة اللغوية**، من إعادة بناء معجمٍ جديدٍ يعبّر عن حاجات الناس الحقيقية، ويمنحهم القدرة على تسمية معاناتهم بلغتهم لا بلغة السلطة.

وهذه هي النقطة التي تفتح الطريق نحو الفصل الثالث من هذا الكتاب، حيث تنتقل الطاعة من مستوى الفرد إلى مستوى الجماعة، وتتحوّل اللغة من وسيلة للهيمنة إلى **أداة لصناعة القبول الاجتماعي**.

فاللغة التي جعلت المواطن مطيعًا، هي نفسها التي ستجعله متصالحًا مع ما يُفرض عليه. ومن هنا تبدأ المرحلة التالية من التحليل: كيف تُدار الرضا الجماعي، وكيف يُصاغ "الرأي العام" ليصبح **المؤسسة الكبرى للطاعة الحديثة**، ذلك ما سيتناوله الفصل الثالث.

القسم الثاني:

الإعلام الجديد وصناعة الوهم

لم يعد الإعلام يخبرنا بما يجري، بل بما يجب أن نفكر فيه.

الفصل الثالث:

من العقل إلى الخوارزمية: تحوّل الإدراك في الإعلام الرقمي

من الإنسان الواعي إلى المستخدم المُوجَّه

لم يعد العقل، في زمننا، سيد قراراته كما كان يتصوّر فلاسفة التنوير. لقد خرج الإنسان الحديث من وهم السيطرة على اختياراته، ودخل إلى زمنٍ جديدٍ تُدار فيه قراراته الصغيرة والكبيرة عبر خوارزمياتٍ صامتة، تُقدّم له العالم في واجهاتٍ رقميةٍ مصمَّمة بعناية، بحيث يرى ما "يجب" أن يراه، ويقتنع بما صُمّم له أن يقتنع به. في الماضي، كان المواطن يختار جريدته أو قناته أو كتابه؛ أما اليوم، فإنّ الصفحة تختاره قبل أن يختارها. الاقتراحات، التوصيات، التصنيفات، الترندات، كلّها آليات جديدة لخلق **وعيٍ مُوجَّه** يظن نفسه حرًّا بينما هو يتحرك داخل فضاءٍ صمّمته له الخوارزمية.

لقد تغيّر شكل السيطرة من الرقابة إلى التخصيص. لم يعد الهدف حجب المعلومة، بل **توجيه تدفقها**. فالمعلومة التي تُخفيها السلطة القديمة كانت تُثير الشكّ، أما المعلومة التي تُغرقك بها السلطة الرقمية فتُطفئ قدرتك على التمييز. إنّ الرقابة في العصر الجديد لا تُمارَس من خارجك، بل **من داخلك**، حين تُغذّى ذائقتك بما يشبهك حتى لا تفكر فيما يختلف عنك. وهكذا، لم يعد القمع ضرورة، يكفي أن تُغلق الخوارزمية الأبواب غير المرغوب فيها داخل رأسك، فتصير السجون القديمة مجرد أثرٍ رمزي لعالمٍ باتت قيوده رقميةً بالكامل.

من المنع إلى التوجيه: ولادة السلطة الرقمية

في القرن العشرين، كانت السلطة تُخيف. في القرن الحادي والعشرين، تُقنع. لكنّ الخوارزمية تجاوزت القهر والإقناع معًا لتدخل مرحلةً ثالثة: **التوجيه الخفي**. لا تخاطبك كما يخاطبك السياسي أو الخطيب أو الصحفي، بل تعرفك أكثر مما تعرف نفسك. تحلل تفاعلاتك، مزاجك، وقت يقظتك، الكلمات التي تتوقف عندها أكثر من غيرها. ثم تُعيد تقديم المحتوى الذي "يناسبك"، فيخلق لك واقعًا مصغّرًا يطابق ذوقك ويستبعد ما يزعجك. بهذه الطريقة، لا تفرض السلطة الجديدة أفكارها، بل تجعلنا نعيش داخل **فقاعاتٍ مريحة من المعنى**، نتنفس فيها الألفة وننفر من الاختلاف.

وهكذا، لم تعد المسألة تتعلق بحرية التعبير، بل بحرية الإدراك. فالذي يتحكم في ما نراه وما لا نراه يمتلك القدرة على تشكيل العالم في وعينا. كل ضغطة "إعجاب"، كل مشاركةٍ عابرة، هي لبنةٌ في هندسةٍ ضخمةٍ تصنع وعينا الجمعي الجديد، وتحوّلنا من مواطنين إلى مستخدمين، ومن فاعلين في المجال العام إلى **بياناتٍ خامٍّ تُستخدم لتغذية آليات التنبؤ والسلوك**.

من مجتمع المراقبة إلى مجتمع التوجيه

لم يعد التحكم في الناس قائمًا على الممنوع والمسموح، بل على **ما يُقدَّم أولًا وما يُدفَع إلى الخلف**. ترتيب النتائج في محرّك البحث، أو الأخبار في الصفحة الأولى، هو في حد ذاته ممارسةٌ للسلطة، لكنها سلطة هادئة لا تُعلن نفسها. التحكم لم يعد يتطلّب حذف الأخبار، بل يكفي أن تُدفن تحت فيضٍ لا ينتهي من الأخبار الأخرى. وهكذا تحوّلنا من **مجتمع المراقبة** إلى **مجتمع التوجيه الخفي**، حيث تُقاد العقول بواسطة إحصاءات "ما يعجبك"، و"ما يشبهك"، و"ما قد يثير اهتمامك". النتيجة ليست الجهل، بل **التشويش المنظّم**. لم نعد نفتقر إلى المعلومة، بل إلى القدرة على تنظيمها.

من الحقيقة إلى التخصيص

في هذا العالم، لم تعد الحقيقة هي ما يتفق عليه الناس، بل ما تُبرمجه الخوارزمية لكل واحدٍ على حدة. فما يظهر على صفحتك لا يشبه ما يظهر على صفحة غيرك، حتى لو بحثتما عن الموضوع نفسه. لقد تحوّل الفضاء الرقمي من ساحةٍ عموميةٍ واحدة إلى **ملايين الساحات الخاصة**، كل واحدةٍ منها تبني

عالمها الداخلي الخاص، وتُقنع مستخدمها أنه يرى الصورة الكاملة، بينما هو في الحقيقة يرى **انعكاس ذاته على مرآةٍ مصمّمة مسبقًا.**

بهذا المعنى، لم تعد الخوارزمية مجرّد أداة تقنية، بل أصبحت **مؤسسة رمزية جديدة للسلطة.** إنها تُعيد تعريف المفاهيم التي كان يحتكرها العقل الحديث: الحقيقة، الاختيار، الذوق، الرأي، وحتى الحرية. لقد انتقلنا من مرحلة "العقل المستنير" إلى مرحلة "الذهن الموزّع"، حيث تتوزّع قراراتنا بين ملايين العقد الرقمية التي تُفكر بالنيابة عنا، وتُعيد صياغة ذاكرتنا، وسلوكنا، وحتى انفعالاتنا.

1- الخوارزمية كسلطة جديدة

ليست الخوارزمية مجرد كودٍ حسابي محايد كما يظنّ كثيرون، بل هي **نظام ثقافي كامل**، يختبئ وراء مظهره التقني البارد. ففي أعماق كل معادلة رياضية، وفي كل سطر من البرمجة التي تُنظّم تدفّق الأخبار والمحتوى، تسكن **قيمٌ اقتصادية وأيديولوجية** تُوجّه النظر وتُعيد تشكيل المعنى. ما يبدو مجرّد ترتيب منطقي للنتائج أو اقتراح بريء للمحتوى، هو في الحقيقة **عملية سياسية صامتة** تحدّد ما يستحق الظهور وما يُدفن في الظلّ، من دون أن تصدر أي سلطة أمرًا أو تُمارس قهرًا صريحًا.

لقد انتقلت السيطرة من الدولة إلى المنصّة، ومن الرقيب إلى الخوارزمية، ومن المنع إلى **الترتيب.** في الماضي، كانت السلطة تحدّد ما يُقال وما يُمنع قوله، أمّا اليوم، فإنّ الخوارزمية تحدّد ما يُرى وما يُنسى. لا أحد يمنعك من الكتابة أو من التعبير عن رأيك، لكنّ منشورك قد يُدفن في عمق الذاكرة الرقمية، بينما تتصدّر واجهات الآخرين محتويات أخرى صيغت خصيصًا لتجذب انتباهك وتستهلك وقتك. إنها **سلطة الإخفاء عبر الإغراق:** لا تحتاج إلى حذف الحقيقة ما دمت تستطيع أن تغمرها بمليارات الوقائع الصغيرة التي تُفقدها معناها.

في هذا العالم الجديد، لم تعد المعرفة هي الهدف، بل **الانتباه.** فالمنصّات الرقمية لا تُكافئ الحقيقة ولا الجودة، بل تكافئ ما يُبقي المستخدم أطول وقتٍ ممكن أمام الشاشة. الخوارزمية لا تبحث عمّا هو أصحّ أو أنفع، بل عمّا هو أكثر جذبًا، أكثر إثارةً للانفعال، وأقدر على توليد دورة جديدة من النقر

والمشاهدة والمشاركة. الغاية ليست التنوير بل **التحكم في زمن الوعي**، لأنّ الزمن هو رأس المال الحقيقي في الاقتصاد الرقمي. كل ثانيةٍ يقضيها المستخدم أمام الشاشة تُترجَم إلى قيمةٍ مالية، وكل تفاعلٍ صغيرٍ يُضاف إلى بحرٍ من البيانات يُعاد تدويره لاحقًا لتغذية الآلة التي تُعيد صياغة وعينا الجماعي.

هكذا تتحوّل الخوارزمية إلى **وريثٍ شرعي للرقابة الكلاسيكية**، لكنّها تمارس سلطتها دون أن تُشعر أحدًا بالرقابة. إنها لا تمنعك من الكلام، بل تُعيد ترتيب الفضاء بحيث يبدو كلامك غير مرئي. تعمل كإلهٍ غير معلنٍ للإدراك الجمعي، يعرف ما يثيرك، وما يغضبك، وما يطمئنك، ويستخدم ذلك في بناء **واقعٍ مصممٍ لك** لا يمكنك الخروج منه. فما تراه على صفحتك ليس انعكاسًا للعالم، بل نتيجةً لخوارزميةٍ قررت أنّ هذا هو العالم الذي يليق بك.

إنها سلطة ناعمة، لا تصدر أوامر، بل **تُمارس الإقناع بالتكرار والظهور**. ما يظهر أمامك باستمرار يبدو حقيقيًا، وما يُدفن في الهامش يبدو زائفًا أو غير ذي صلة. بهذه الآلية الدقيقة، يُعاد بناء الإدراك الجمعي في صمت، كما يُعاد توجيه الوعي العام دون أن يشعر أحد بالتلاعب. فالسلطة الرقمية لا تفرض ما يجب أن نؤمن به، بل تُعيد تشكيل البيئة التي تُنتج إيماننا ذاته. وحين تصبح بيئة المعنى مُبرمجة، يُصبح الاختلاف مجرّد خطأ في الخوارزمية لا في الفكر.

إنّ خطورة هذه السلطة الجديدة أنّها **لا تُمارس من فوق** كما كانت السلطة السياسية، ولا تُمارس من داخل كما تفعل السلطة الأخلاقية، بل تُمارَس من كل مكانٍ في الوقت نفسه: من الصفحة التي نتصفحها، ومن الإشعار الذي يظهر فجأة، ومن التوصية التي تقترحها لنا المنصّة وكأنها تعرف ما نريده أكثر منا. إنها سلطةٌ موزَّعة، لا يمكن الإمساك بها أو محاسبتها، لأنها لا تتجسّد في شخصٍ أو مؤسسةٍ محددة، بل في منطقٍ عام يحكم العالم الرقمي من الداخل: منطق **الربحية عبر التحكم في الانتباه.**

وهكذا لم تعد الخوارزمية أداةً في خدمة الإنسان، بل أصبح الإنسان مادةً في خدمتها. تستخدم عواطفه وفضوله ومخاوفه وقيمه لتصميم مسارٍ من الاستهلاك المعلوماتي الذي لا ينتهي. في كل

لحظةٍ يظنّ فيها أنه يختار، تكون الخوارزمية قد اختارت له من قبل. وما يراه من العالم ليس سوى نسخةٍ محسوبةٍ تتناسب مع ملفّه النفسي والسلوكي، الذي تبنيه المنصّات من كل أثرٍ رقمي يتركه.

تلك هي **السلطة الجديدة للعصر الرقمي**: سلطة لا تفرض طاعةً صريحة، بل تُعيد تعريف الحرية نفسها على مقاس السوق. تمنحك الإحساس بأنك تختار، لكنها تضمن أن تكون كل خياراتك داخل نطاقٍ محسوبٍ بدقة. وبينما تزداد واجهات التواصل اتساعًا، يضيق المجال الفعلي للوعي، وتتحول الحرية إلى واجهةٍ جذابةٍ تخفي خلفها هندسةً دقيقةً للطاعة المعاصرة.

2- من الإعلام الجماهيري إلى الإعلام الخوارزمي

كان الإعلام، طوال القرن العشرين، يقوم على فكرة **الجمهور الواحد**. كان هناك بثّ عمومي، نشرةٌ في توقيتٍ محدد، صوتٌ رسميٌّ يتحدث باسم الجماعة الوطنية. الكل يرى المشهد نفسه، ويسمع الرواية نفسها، ويعيش لحظةً رمزيةً مشتركة، سواء في انتصاراتٍ وطنية أو كوارث جماعية أو قراراتٍ سياسية كبرى. لقد كان الإعلام، آنذاك، هو المرآة التي تصنع "العقل الجمعي" في معناه الكلاسيكي: توحيد الرؤية، بناء التوافق، وصياغة سردية مشتركة للواقع.

لكنّ هذه البنية الجماهيرية انهارت مع صعود المنصّات الرقمية. فلم يعد "الجمهور" كتلةً واحدة، بل **شبكةً من الأفراد المعزولين**، كلٌّ منهم يملك واجهته الخاصة للعالم، صفحةً مصمّمة بدقةٍ تُشبه بصمة العين: لا تتكرر. لقد انتقلنا من **الإعلام العمومي إلى الإعلام المخصَّص**، ومن "الخبر للجميع" إلى "الخبر لكل واحدٍ على حدة". لم يعد الفضاء العام مشتركًا، بل تحوّل إلى ملايين الفضاءات الصغيرة، كل واحدةٍ منها مبنيةٌ على تفضيلاتٍ رقمية وسلوكٍ تفاعلي تُقدّره الخوارزمية في كل ثانيةٍ من حياة المستخدم.

في الماضي، كانت الصحيفة تُحدّد عناوين اليوم، أمّا اليوم فإنّ الخوارزمية تُحدّد عناوين العالم لكل مستخدمٍ على حدة. يُغرقنا هذا التحوّل في **زمنٍ موازٍ للواقع**: كل إنسانٍ يعيش داخل سرديته الخاصة،

يرى الأخبار من زاويته، ويقرأ التعليقات التي تُوافقه، ويُحاصر تدريجيًا ضمن نطاقٍ من الأفكار يشبهه ويطمئنه، حتى يصبح العالم الخارجي بالنسبة إليه مجرّد وهمٍ إعلاميٍّ مختلف.

في تونس، كما في سائر المجتمعات، تتجلّى هذه الظاهرة بوضوحٍ في المجال السياسي والإعلامي. فمن يتابع صفحاتٍ ناقدة للحكومة، تُغرقه المنصّات بمحتوى معارضٍ، يُعيد تأكيد قناعاته كل يوم، ومن يتابع الخطابات الرسمية، تُغرقه الخوارزمية بمقاطع داعمة، تُعيد صياغة الواقع بلغة "الاستقرار" و"الضرورة". كل مجموعةٍ رقميةٍ تعيش داخل فقاعةٍ خاصة، تتحدث بلغتها، وتبني مراجعها، وتُنتج سرديتها. في الظاهر، يبدو أن الجميع أحرار في التعبير، لكن في العمق، **كل طرفٍ محاصر داخل غرفته الخاصة من الأصداء**، حيث لا يُسمع إلا ما يُشبهه، ولا يُرى إلا ما يؤكّد ما كان يعتقده أصلًا.

بهذا الشكل، يتحوّل المجتمع إلى **أممٍ رقميةٍ صغيرة**، كل واحدةٍ منها تملك لغتها وذاكرتها وأعداءها، ولا شيء يجمعها سوى البنية الرقمية التي تفصل بينها. لم يعد الانقسام نتيجةً لجدلٍ سياسي أو لصراع مصالح، بل صار **منتجًا تقنيًا** مُبرمجًا ضمن منطق الخوارزمية نفسها. فالخلافات التي تبدو طبيعية أو فكرية، هي في كثيرٍ من الأحيان نتيجة حساباتٍ آليةٍ دقيقة تُقرّر ما يجب أن يراه كل طرف، وتُحدّد ما يغضبه وما يثير تفاعله.

إنّ هذه الانقسامات ليست عرضًا جانبيًا، بل جزءٌ من **المنطق الربحي للمنصّات**. فالاستقطاب يُنتج تفاعلًا، والتفاعل يزيد زمن المشاهدة، وزمن المشاهدة يتحوّل إلى بياناتٍ قابلةٍ للبيع والإعلان. لقد أصبحت الخوارزمية تُسوّق الغضب كما تُسوّق السلع، وتستثمر في الخوف كما يستثمر السوق في الحاجة. إنّها لا تُريد أن تُوحّد الناس حول الحقيقة، بل أن تُفرّقهم حول الانفعال، لأنّ الانفعال هو الوقود الذي يُحرّك اقتصاد الانتباه.

وهكذا، لم يعد الإعلام الرقمي مجرّد قناةٍ للمعرفة، بل أصبح **آلةً لفرز العقول على أساس العاطفة**. تُعيد الخوارزمية ترتيب المجتمع وفق منطقٍ جديد: من يحب الشيء إلى من يكرهه، من يتفاعل معه إلى

من يصمت أمامه. وبهذا التصنيف المستمر، تُنتَج خريطةٌ نفسيةٌ وسياسيةٌ خفية تُدار من خلف الشاشات، وتتحكم في اتجاهات الوعي دون أن نعي أننا خسرنا "الفضاء العام" ذاته.

في هذه المرحلة، لم يعد التحدي هو حرية التعبير، بل **حرية التعرّض للمعلومة**، أي الحق في أن ترى ما لا تختاره لك الخوارزمية. فالحرية التي تُقاس بعدد المنصّات لا تعني شيئًا حين تتشابه جميعها في طريقة ترتيب العالم أمام عينيك. لقد فقدنا الإعلام الجماهيري، لكننا لم نربح إعلامًا حرًّا، بل حصلنا على **إعلامٍ خوارزميٍّ مُصمَّمٍ لكل فردٍ على مقاسه النفسي**، يُطمئنه، ويُغذّيه، ويُقنعه بأنه يعرف، بينما هو يغرق ببطء في وهم المعرفة.

3- فقاعات المرشحات وغرف الصدى

حين صاغ الباحث الأمريكي **إيلي باريزر (Eli Pariser)** مصطلح ***Filter Bubble***، أو "فقاعة المرشّحات"، كان يصف ظاهرةً جديدة في عالم الإنترنت: أن يعيش المستخدم داخل فضاءٍ معرفيٍ ضيق لا يرى فيه إلا ما يُشبهه، ولا يسمع إلا ما يُوافقه. فالخوارزمية، بحكم وظيفتها، لا تبحث عن الحقيقة ولا التنوع، بل عن **الانسجام**. إنها تُقرّر ما يُعرض أمامك بناءً على تاريخك الرقمي: ما أحببته، ما علّقت عليه، ما مررت به ببطء، ما أغضبك. تجمع هذه المؤشرات الصغيرة، وتبني منها **ملفًا نفسيًا سلوكيًا** أكثر دقة من أيّ سيرةٍ ذاتية. ثم تُعيد صياغة الواقع حولك بحيث لا تواجه شيئًا يُربكك أو يُخالف قناعاتك. بهذه الطريقة، تتحول الخوارزمية إلى خادمٍ مطيع لغرورك الفكري: تُقدّم لك عالمًا يرضيك دائمًا، لكنه في الوقت نفسه **يسجنك داخل قناعاتك**.

في السياق العربي، تتجاوز الفقاعة حدود الرأي السياسي لتصبح **فقاعة هويةٍ كاملة**. فالمنصات لا تُصنّف المستخدمين حسب أفكارهم فحسب، بل حسب لغتهم، وانتمائهم الديني، وجنسهم، ومنطقتهم الجغرافية، بل أحيانًا حسب مزاجهم اللحظي. فما يظهر لمستخدمٍ في تونس لا يشبه ما يظهر لآخر في مصر أو السعودية، وما يُقدَّم لامرأةٍ شابة في العاصمة لا يشبه ما يُعرض لرجلٍ محافظٍ في الداخل. بهذا المعنى، لا تكتفي الخوارزمية بعكس هويتك، بل **تصنعها وتعمّقها**. إنها تُعيد توزيع المجتمع وفق

خرائط غير مرئية من البيانات، تخلق جماعاتٍ مغلقة تتحدث اللغة نفسها وتؤمن بالإجابات نفسها، حتى تغدو "الهوية الرقمية" أقوى من الهوية الوطنية أو الثقافية التقليدية.

ما ينتج عن هذه البنية هو نوعٌ جديد من **الكسل الإدراكي**. فالمستخدم لم يعد يذهب إلى المعلومة، بل أصبحت المعلومة تأتيه. لم يعد يبحث أو يقارن أو يشك، بل يستهلك ما تُقدمه له الخوارزمية في صمتٍ ورضا. ومع مرور الوقت، يفقد حسّه النقدي لأنّ كل ما يراه متجانس ومتفق مع ما يريد أن يصدق. إنه يعيش في عالمٍ خالٍ من المفاجآت، عالمٍ بلا احتكاكٍ معرفي، بلا صراعٍ فكري، بلا أسئلةٍ جديدة. وهكذا تتحول الشبكة التي وُعدنا بأنها ستفتح الآفاق، إلى **قوقعةٍ رقميةٍ مغلقة** تحبس كل فردٍ داخل مرآته الخاصة.

أما **غرف الصدى (Echo Chambers)**، فهي الامتداد الجماعي لهذا السجن الفردي. إذا كانت فقاعة المرشّحات تُغلق نوافذ العالم، فإنّ غرفة الصدى تُغلق نوافذ العقل. فيها تُردّد الأصوات بعضها بعضًا بلا توقف، وكل تغريدةٍ تُؤكّد التغريدة التي سبقتها، وكل منشورٍ يُعيد صياغة الفكرة نفسها بعباراتٍ جديدة، إلى أن يتحوّل الوعي إلى **تردّدٍ واحدٍ متواصل**. لم يعد الرأي يُنتج نقاشًا، بل يخلق دائرةً مغلقة من التأكيد المتبادل، حيث تُلغى المسافة بين *الرأي* و*الحقيقة*، ويصبح الاقتناع الجماعي دليلًا كافيًا على الصواب.

بهذا الشكل، تفقد المعرفة وظيفتها الجدلية، ويتحوّل الإدراك إلى **أداة طاعةٍ رقميةٍ دقيقة**. فالمستخدم الذي يعيش داخل غرفة صدى يظن نفسه حرًّا لأنه يختار ما يراه، لكنه في الحقيقة يتنفس الهواء ذاته الذي ضُبطت كثافته مسبقًا. كل نقرةٍ تُعيد إنتاج النظام الذي يُعيد إنتاجه هو بدوره. لا أحد يفرض عليه ما يؤمن به، لكنه لم يعد قادرًا على أن يؤمن بشيءٍ آخر.

في النهاية، تتحوّل الفقاعة وغرفة الصدى إلى صورتين متكاملتين لآليةٍ واحدة: الأولى تُغلق العالم الخارجي، والثانية تُغلق الحوار الداخلي. وما بين هاتين الدائرتين، يُعاد تشكيل الوعي العام في صمتٍ تام، حتى يصبح الخضوع ناتجًا طبيعيًا عن "الخيار الشخصي"، ويتحوّل الذكاء الجماعي إلى **صدى خوارزميٍّ واحدٍ كبير**، لا يسمع إلا نفسه، ولا يرى إلا ما صُمّم ليراه.

4- الإعلام التونسي في زمن الخوارزمية

لم يكن الإعلام التونسي بمنأى عن هذا التحوّل الكوني في بنية الاتصال. فبعد الثورة، حين سقط احتكار الدولة للمعلومة، بدا المشهد في ظاهره أكثر حريةً وتعدّدًا، لكنّ ما حدث في العمق هو انتقال السيطرة من المؤسسة السياسية إلى **المنصّة الرقمية**، ومن الرقيب الرسمي إلى **الخوارزمية التجارية** التي لا تعرف سوى منطق السوق والانتباه. فقد تحرّرت الكلمة من رقابة السلطة، لكنها وقعت في قبضة ما هو أخطر: رقابة *الترند*، وسلطان *المشاهدات*.

القنوات التي كانت تتقاسم جمهورًا واحدًا عبر البثّ الأرضي، وجدت في الفضاء الرقمي ميدانًا جديدًا للهيمنة الرمزية. لم تعد تتحدث إلى الجميع دفعةً واحدة، بل إلى كل فئةٍ على حدة. أعادت إنتاج خطابها القديم بلغةٍ جديدة، تُشبه لغة المنصّات: سريعة، عاطفية، مليئة بالانفعال. البرامج السياسية، التي كانت تُبثّ في المساء أمام جمهورٍ محدد، أصبحت تُقطَّع إلى مقاطع قصيرة تُنشر على "فيسبوك" و"يوتيوب" و"تيك توك"، مصحوبةً بعناوين صادمة ومثيرة: "انفجار في البرلمان!"، "ردّ ناري!"، "شاهد ما لم تتوقعه!". إنها اللغة التي لا تخاطب العقل بل الغريزة، لا تدعو إلى الفهم بل إلى الانفعال، تحوّل المعلومة إلى **سلعة انفعالية** تُباع بالدهشة لا بالمصداقية.

في هذا المشهد الجديد، لم يعد هدف الإعلام التقليدي نقل الخبر أو تحليله، بل **تحويل كل واقعة إلى حدثٍ مثير للانتباه**. فالمنصّات لا تكافئ الدقة أو العمق، بل تكافئ ما يُثير النقر والمشاركة والجدل اللحظي. وهكذا تكيّف الإعلام التونسي مع منطق السوق الرقمي: فأصبح "يتاجر في الانفعال" بدل أن يشتغل على التنوير. المحتوى الجادّ يُختصر في عناوين متوترة، والنقاش العام يُحوَّل إلى صراعٍ لفظي بين رموزٍ إعلامية وسياسية تتنافس على أكثرية المشاهدات لا على صدق الفكرة.

وفي الوقت نفسه، برزت مؤسسات إعلامية رقمية جديدة تُقدّم نفسها كصوتٍ بديلٍ للسلطة، لكنها في العمق تُعيد إنتاج خطابها بوسائلٍ مختلفة. فكثيرٌ من هذه الصفحات والمواقع تُدار أو تُموَّل من جهاتٍ سياسية أو لوبياتٍ اقتصادية، تُتقن استخدام أدوات التسويق التجاري لترويج خطابٍ حزبيٍّ أو أيديولوجيٍّ واضح، تُغلفه بمظهرٍ مهنيٍّ رقمي. لا تحتاج هذه الجهات إلى قنواتٍ تلفزيونية ضخمة، يكفيها أن تُفعّل

شبكةً من الحسابات والصفحات المتعاونة، تضخّ المحتوى نفسه بطرقٍ مختلفة حتى يملأ الفضاء الرقمي ويُصبح "اتجاهًا عامًا". وهنا تتكفّل **الخوارزمية** بالباقي: تُضخّم الرسائل التي تثير التفاعل، وتُدفن الرسائل التي لا تثيره، فتعمل كـ"رقيبٍ محايد ظاهريًا" لكنه **منحاز بنيويًا** لما يخدم منطق الإثارة والانقسام.

في تونس اليوم، كما في أغلب بلدان المنطقة، أصبح المشهد الإعلامي الرقمي مرآةً للانقسام السياسي والاجتماعي. منصات تُغذّي أنصار هذا الطرف، وأخرى تُرضي أنصار الطرف الآخر. كل فئةٍ تملك إعلامها، لغتها، رموزها، وسرديتها الخاصة. لكنّ ما يبدو تنوعًا في الظاهر، هو في الواقع **تكرارٌ لبنية السيطرة القديمة**: نظامٌ من الخطابات المتوازية التي تُغذّي بعضها البعض في لعبة التفاعل الدائم، حيث لا منتصر ولا مهزوم، لأنّ الخاسر الوحيد هو الوعي العام.

إنها **الهيمنة الرمزية في نسختها الرقمية**: هيمنة بلا قهرٍ ولا رقابةٍ صريحة، تُمارسها المنصّات ببرودٍ رياضيٍّ خالص، فتقرّر من يُسمَع صوته ومن يُطوى في النسيان. لم يعد هناك مَن يُسكتك، لكن هناك خوارزميةٌ تعرف كيف تُخفيك دون أن تمنعك من الكلام. وهكذا انتقلت الرقابة من الوزارة إلى النظام الحسابي، ومن قرار السلطة إلى منطق المنصّة، ليصبح الإعلام التونسي - في زمن الخوارزمية - ميدانًا لحريةٍ شكليةٍ تُخفي **انضباطًا خفيًا** يحدّد اتجاه العقول قبل الكلمات.

5- من "العقل العام" إلى "الذهن الموزع"

كان مفهوم **العقل العام** أو ***Public Mind*** في التجربة الحديثة يشير إلى ذلك الوعي الجماعي الذي تتكوّن فيه القناعات المشتركة وتُصاغ ضمنه المعايير الأخلاقية والسياسية التي تربط المجتمع بنفسه. لقد كان هذا العقل، في صيغته الكلاسيكية، يتشكّل عبر النقاش العمومي المفتوح: الجرائد، الإذاعات، المنابر السياسية والثقافية، حيث تتقاطع وجهات النظر ويُعاد إنتاج المعنى المشترك للحياة العامة. كان المجال العمومي، كما تصوّره هابرماس، فضاءً للجدل العقلاني الذي يسمح للمجتمع بمراجعة ذاته باستمرار.

لكن ما حدث في زمن الخوارزمية هو **تفكّك هذا العقل العام إلى أذهانٍ متفرّقة.** لم يعد هناك وعيٌ مشترك، بل آلاف الوعيّات الصغيرة، المتنافرة، المتزامنة في الزمن والمكان لكنها معزولة في المضمون. كل فئة تغذّي نفسها بتدفّقٍ خاص من المعلومات، تقرأ الأحداث من زوايتها الخاصة، وتفسّر الواقع بلغتها الداخلية، حتى كأنّ كل مجموعةٍ رقمية تعيش داخل عالمٍ رمزي مستقل. لقد فقدت الكلمات معناها المشترك، وأصبح لكل طيفٍ اجتماعي أو سياسي قاموسه الخاص ومعاييره الخاصة لما هو حقيقي أو زائف، شرعي أو مرفوض. فما كان في الماضي **جدلًا عامًا حول الحقيقة**، أصبح اليوم **تعددًا في الحقائق**، وما كان اتفاقًا على معنى الوطن أو المصلحة أو العدالة، تحوّل إلى شظايا لغوية تتنازع على احتلال الفضاء الرقمي.

في هذا السياق، لم تعد الحقيقة قيمةً معرفية بل **معيارًا إحصائيًا.** ما يُعاد نشره أكثر يصبح "صحيحًا"، وما يحظى بمزيد من "الإعجابات" و"المشاركات" يُمنَح شرعيةً ضمنية، حتى لو كان زائفًا أو موجهًا أو فارغًا. لقد حلت "قابلية الانتشار" محل "قابلية التبرير"، وأصبح **الانتشار معيارًا للصدق.** لم يعد الصدق ما يثبته الدليل، بل ما يعترف به الجمهور الافتراضي. الحقائق اليوم لا تُبنى على البرهان، بل تُولَد من الإعجاب الجماعي، وكأنّ الحقيقة لم تعد ما نبحث عنه، بل ما يختاره لنا النظام الحسابي ليكون مركز اهتمامنا.

هذه الآلية تُعيد تعريف العلاقة بين الحقيقة والسلطة. فمن يمتلك المنصّة يمتلك القدرة على تحديد "ما يستحق أن يُرى"، أي على بناء الواقع نفسه. إنها **سلطة إعادة الترتيب**، لا سلطة المنع أو الفرض، لكنها أكثر عمقًا وأطول أثرًا، لأنها تعمل في البنية التحتية للوعي. في هذا الوضع، لم يعد الوعي ملكًا للذات الفردية ولا للمجتمع، بل أصبح **مملوكًا للمنصّة** التي تتحكم في تدفّقه، وفي ما يَظهر وما يُحجب، وفي السياق الذي يُقدَّم فيه الحدث أو الفكرة.

إنّ أخطر ما في هذا التحوّل هو أنه يُنتج **وهم الحرية.** فالمستخدم يشعر بأنه يختار، بينما هو يتحرك داخل نظامٍ مغلقٍ من الخيارات المحددة سلفًا. الحرية لم تعد في أن تقول ما تريد، بل في أن تتفاعل مع ما يُعرض عليك. حتى النقد نفسه صار محكومًا بالبنية ذاتها التي ينتقدها: فالمعارض الذي يعتقد أنه

يستخدم "الإعلام الجديد" لتحرير الخطاب، يمارس نقده داخل المنصّة نفسها التي تُحدّد له جمهوره، وتُرتّب له مدى انتشاره، وتقيس قيمته بعدد النقرات لا بعمق الأفكار.

هكذا يتحول "العقل العام" الذي كان ينتج الحوار، إلى **ذهنٍ موزّعٍ** يعيش على الأطراف، مفتتًا بين آلاف التدفقات المتنافسة على انتباهنا. الوعي لم يعد عقلًا يُنتج، بل طاقةً تُستغل. لقد انتقلنا من **مجتمع الرأي** إلى **اقتصاد الانتباه**، ومن جدل الأفكار إلى سباق الخوارزميات. ولذلك لم تعد حرية الفكر ممكنة بالمعنى التقليدي، لأنّ أدواتها نفسها لم تعد حرة.

بهذا المعنى، لم يعد الصراع اليوم بين من يملك الإعلام ومن يُقصى عنه، بل بين من يصمم الخوارزمية ومن يُعاد تشكيل وعيه بها. فالمجتمع الذي يفقد فضاءه العمومي المشترك، يفقد القدرة على الفعل الجماعي، ويتحول أفراده إلى ذراتٍ منفصلةٍ في **ذهنٍ رقمي موزّع** يعمل بكفاءة عالية، لكنه بلا اتجاه، بلا ذاكرة، بلا مشروع.

6- الخوارزمية والسلطة السياسية: تحالف جديد

كل سلطة، في لحظة من لحظات التاريخ، تحتاج إلى "لغةٍ" تعبّر بها عن ذاتها، و إلى "وسيطٍ" يضمن انتشار خطابها وتثبيت هيبتها. في الماضي، كانت الدولة تعتمد على المدرسة والإذاعة والصحيفة الرسمية لتشكيل وعي المواطنين وفق سرديتها. اليوم تغيّر الوسيط، لكن الوظيفة هي نفسها. لقد صارت الخوارزمية **الذراع التقنية الجديدة للهيمنة السياسية**، الشريك الصامت الذي يدير الفضاء العمومي وفق منطق لا يخضع لأي رقابة ديمقراطية.

تبدو العلاقة بين الدولة والمنصّة، في ظاهرها، علاقة توتر أو خصومة، لكنها في العمق **علاقة تكامل وظيفي**. فالسلطة السياسية تستفيد من الخوارزمية بقدر ما تخضع لها. المنصّات لا تحتاج إلى إعلان ولائها لأي نظام، لأنها تملك ما هو أقوى من الولاء: القدرة على ضبط الوعي وتوجيهه من خلال التحكم في المعلومة ومكانها وزمن ظهورها. وهكذا يتشكل **تحالف غير معلن** بين من يصنع السياسات ومن يصمم الأنظمة الرقمية التي تنقلها وتؤطرها.

في تونس، كما في بلدان أخرى، اكتشفت السلطة سريعًا أنّ السيطرة على المنصّات لا تحتاج إلى الرقابة المباشرة أو إلى القوانين الصارمة، بل إلى **التأثير في تدفقات المحتوى.** جزء من هذا التأثير يتم عبر أدوات شرعية مثل الإعلانات الممولة أو الصفحات الرسمية، وجزء آخر عبر شبكاتٍ خفية من الحسابات المجهولة التي تُعيد إنتاج الرسالة الرسمية بلغةٍ شعبيةٍ أو هجومية. الخوارزمية هنا تقوم بدور "المضخّم" الذي يمنح الخطاب الموالي أفضلية في الظهور، لا لأنّه مقنع، بل لأنّه أكثر إثارةً وتفاعلاً.

لقد تغيّرت أساليب السلطة: لم تعد بحاجة إلى تكميم الأفواه حين تستطيع **إغراق الفضاء بالضجيج.** فالمنصّة التي تتحكم في ترتيب الأخبار وتوقيت ظهورها، تمارس نوعًا من "الهندسة الإدراكية" دون أن تترك أثرًا قانونيًا واحدًا. يمكنها أن ترفع حدثًا هامشيًا إلى مستوى القضيّة الوطنية، وأن تدفن مأساة حقيقية في قاع التدفّقات. إنها سلطة بلا وجه، تعمل في صمت الأرقام، وتخضع فقط لمنطق السوق السياسي والإعلاني.

أما السياسيون، فقد تعلموا بدورهم أن الخطاب الذي لا يتماشى مع منطق الخوارزمية **محكوم عليه بالاختفاء.** لذلك تكيفت لغتهم مع متطلبات المنصّات: الجمل القصيرة، النبرة الحادة، الصور المثيرة، اللغة العاطفية. لقد أصبح السياسي يُخاطب الجمهور كما يخاطب "المؤثّر" متابعيه، يسعى إلى الانتشار قبل الإقناع، و إلى الترند قبل المبدأ. وبهذا الشكل، تنشأ طبقة هجينة من الخطابات: ليست سياسية تمامًا ولا ترفيهية تمامًا، لكنها تعمل بكفاءة عالية في نظامٍ يحوّل كل شيء إلى محتوى قابل للتداول.

التحالف الجديد بين الخوارزمية والسلطة السياسية لا يقوم على المؤامرة، بل على **التقاء المصالح.** فالخوارزمية تحتاج إلى الإثارة لتزيد من التفاعل، والسلطة تحتاج إلى التفاعل لتبدو شرعيةً وموجودة في وعي الناس. كل طرفٍ يخدم الآخر من دون أن يقصده. الدولة تحصل على "الاستقرار السردي" في الفضاء الرقمي، والمنصّة تحصل على جمهورٍ مشحونٍ بالانفعال والمشاركة. إنها دائرة مغلقة من المصالح المتبادلة، يكون الخاسر فيها هو الحقيقة والعقل العام.

بهذا المعنى، لم تعد السلطة السياسية وحدها هي من يملك أدوات صناعة الوعي، بل انضاف إليها لاعب جديد **يملك مفاتيح الانتباه.** فالمنصّات الرقمية تُمارس السلطة دون أن تتحمل مسؤوليتها، بينما تُمارس الدولة سلطتها عبر هذه المنصّات دون أن تظهر في الواجهة. وهكذا وُلد نوعٌ جديد من الحكم: حكم الخوارزمية، أو ما يمكن تسميته بـ"الحكم عبر الانتباه".

وفي ظل هذا التحالف الرمزي، تتراجع الديمقراطية من كونها نظامًا للتمثيل الشعبي إلى **نظامٍ للظهور المتكرر.** من يملك الواجهة يملك الحقيقة، ومن يُغيب يُمحى من الوجود الإدراكي. والوعي العام الذي كان يفترض أن يكون مجالًا للنقاش الحر، أصبح ساحةً مفتوحة لتجريب تقنيات التأثير والتهييج، حيث يتحول المواطن إلى كائنٍ مُستهدفٍ دائمًا، ليس لإقناعه، بل لإبقائه منشغلاً.

7- الإعلام كجهاز أيديولوجي رقمي

حين كتب الفيلسوف الفرنسي **لوي ألتوسير** عن "الأجهزة الأيديولوجية للدولة" في سبعينيات القرن الماضي، كان يقصد تلك البُنى التي تُعيد إنتاج النظام الاجتماعي من دون الحاجة إلى العنف المباشر: المدرسة، والكنيسة، والعائلة، ووسائل الإعلام. كانت هذه الأجهزة تعمل على "تطبيع" الأفراد وجعلهم يقبلون بترتيب السلطة باعتباره طبيعيًا، من خلال اللغة والتعليم والعادات والتكرار اليومي للقيم السائدة.

لكنّ ما لم يكن ألتوسير يتصوره هو أن يأتي يوم **تفقد فيه الدولة احتكارها لهذه الأجهزة**، وأن تظهر قوى جديدة تمارس الوظيفة نفسها ولكن بوسائل أكثر خفاءً وفاعلية. اليوم، لم تعد الأيديولوجيا تُبثّ من وزارة الإعلام، بل من **الخوارزمية.** لم تعد "الرسالة" تمرّ عبر خطابٍ رسميٍّ يطالبك بالولاء، بل عبر نظامٍ رقميٍّ يدرّبك على الطاعة من دون أن يطلبها منك صراحة. لقد تحولت الشركات والمنصّات العملاقة - غوغل، ميتا، تيك توك، نتفليكس - إلى أجهزة أيديولوجية عابرة للحدود، تُعيد إنتاج القيم السائدة وتعيد ترتيب أولويات الوعي البشري وفق منطق السوق والاستهلاك.

هذه المنظومة الجديدة **لا تحتاج إلى فرض العقيدة بالقوة**، لأنها تمتلك سلاحًا أشد فعالية: *الإغراق بالخيارات*. حين يُغرق المستخدم في بحرٍ من المحتوى المتشابه، يفقد القدرة على التمييز بين المهم والهامشي، وتتحول الحرية نفسها إلى عبءٍ غير محتمل. يختار المرء، في النهاية، ما يُقترح عليه، ويظن أنه يمارس حريته، بينما هو في الحقيقة يُساق ضمن مسارٍ منسّق بدقة.

الخوارزميات اليوم تقوم بالوظيفة ذاتها التي كانت تقوم بها المدرسة والإعلام الكلاسيكي، لكنها تؤديها بكفاءة لا مثيل لها. فهي لا تكتفي بنقل القيم السائدة، بل **تدمجها في السلوك اليومي للمستخدم**. كل نقرة، كل إعجاب، كل تعليق، ليست مجرد تفاعل عابر، بل **مساهمة دقيقة في إعادة إنتاج النظام الرمزي** الذي يوجّهه من لا يُرى. فمن خلال هذه الأفعال الصغيرة، يُعاد بناء خريطة الاهتمامات، وتُعاد صياغة المواقف، وتُوجّه الانفعالات في مسارٍ يخدم الاستقرار الأيديولوجي للنظام الرقمي العالمي.

الخطورة في هذا النمط من السيطرة أنه **لا يُقدَّم كسيطرة**، بل يُقدَّم كـ **"مشاركة"**. المستخدم يعتقد أنه يعبّر عن ذاته، لكنّ ما يفعله في الواقع هو تغذية منظومةٍ تتعلّم منه لتعيد تشكيله. إنه لا يُراقَب من الخارج، بل يُعاد إنتاجه من الداخل. فكل ضغطة إعجاب، وكل دقيقة مشاهدة، هي **بيان ولاء رمزي** للنظام الذي صمّم المنصّة، حتى لو ظنّ صاحبها أنه يمارس فعل مقاومةٍ أو نقد.

لقد نجحت الخوارزمية في ما لم تنجح فيه الأنظمة الأيديولوجية الكلاسيكية: أن تُحوّل **الحرية إلى أداة انضباط**. فالتفاعل المستمر، الذي يبدو شكلًا من أشكال النشاط والمشاركة، هو في جوهره نوعٌ جديد من الطاعة. الإنسان اليوم لا يُجبر على تبنّي فكرةٍ أو موقفٍ محدد، بل يُدرَّب على **التفكير بطريقةٍ قابلة للقياس والتوقع**. إنها الطاعة الرقمية: لا تحتاج إلى سجونٍ ولا إلى رقباء، لأنها تُزرع في عادات النظر، وسلوك التصفّح، وإيقاع الانتباه.

بهذا المعنى، يصبح الإعلام - في نسخته الرقمية - أكثر الأجهزة الأيديولوجية كمالًا وفاعلية في التاريخ المعاصر. فهو لا يروّج لقيمةٍ محددة بقدر ما يروّج **لمنطق النظام نفسه**: أن تكون موجودًا ما دمت متصلًا، أن تتفاعل ما دمت مرئيًا، أن تستهلك ما دمت حرًّا. هكذا يُعاد إنتاج **"الطاعة الاختيارية"**

على نطاقٍ واسع، تحت شعار "الحرية الرقمية" و"المشاركة المواطنية"، في حين أن ما يحدث في العمق ليس سوى **إعادة قولبةٍ مستمرةٍ للوعي**، تجعل من الإنسان كائنًا قابلًا للتوقع أكثر من كونه قادرًا على التفكير.

8- نحو وعي رقمي نقدي

لا يمكن مواجهة هذه السلطة الجديدة التي تمارسها الخوارزميات بالمنطق نفسه الذي أوجدها، ولا بالأدوات التي تغذّيها. فالمشكلة لا تكمن في التكنولوجيا في حدّ ذاتها، بل في **المنطق الذي يحكم تصميمها** وفي **القيم التي تُبنى عليها**. الخوارزمية ليست كائنًا محايدًا ولا مجرد آلة للحساب، بل هي منظومة معرفية تحمل في طيّاتها تصورًا معينًا للإنسان والسلوك والمجتمع. إنها تعمل وفق مبدأ بسيط ظاهريًا لكنه بالغ العمق: إبقاء المستخدم في حالة انتباه مستمرة، وتحويل كل لحظة من وجوده إلى بيانات قابلة للقياس والتسويق. وهنا يكمن جوهر السلطة الجديدة: **تحويل الوعي إلى مورد اقتصادي**، والعقل إلى مساحة قابلة للاستثمار.

لذلك فإنّ مقاومة هذه السلطة لا تكون بمغادرة الفضاء الرقمي، بل **بتعلّم قراءته نقديًا**. الانسحاب ليس حلًّا، لأنّ العالم كلّه أصبح مشفّرًا في هذه البنية الرقمية: من المعرفة إلى التواصل، ومن الاقتصاد إلى السياسة. المطلوب هو أن يتحوّل المواطن من مستهلك للمحتوى إلى قارئٍ لبنيته، من متفاعلٍ عفوي إلى مراقبٍ ناقد. إنّ الوعي الرقمي النقدي لا يعني فقط معرفة كيف تُدار البيانات، بل كيف تُدار **المعاني**. كيف تُختار الصور التي تراها في واجهتك؟ كيف يُبنى العنوان الذي يجذبك لتضغط؟ لماذا يظهر هذا المقطع الآن تحديدًا؟ ولماذا يُخفي النظام مقاطع أخرى؟ هذه الأسئلة ليست تقنية، بل **فلسفية** بالمعنى الأعمق: إنها تسعى إلى استعادة القدرة على التساؤل بعد أن صارت الخوارزمية تجيب قبل أن نسأل.

إنّ الخطوة الأولى في استعادة السيادة العقلية هي أن ندرك أننا لم نعد نعيش داخل فضاءٍ بريءٍ من التوجيه. فالحياد الرقمي وهمٌ مريح يخفي خلفه منطقًا اقتصاديًا وسياسيًا معقدًا، يحوّل كل حركةٍ صغيرة

في سلوكنا إلى معلومةٍ يمكن استثمارها. الوعي النقدي يبدأ عندما نفهم أن التفاعلات اليومية - الإعجاب، المشاركة، المشاهدة - ليست مجرد تصرفاتٍ فردية، بل جزءٌ من منظومةٍ أوسع تُعيد إنتاج الوعي الجماعي ضمن حدودٍ مرسومة مسبقًا.

في تونس والعالم العربي، تزداد الحاجة إلى هذا الوعي أكثر من أي وقتٍ مضى. فالمجتمعات التي تحرّرت مؤخرًا من الرقابة الصلبة وجدت نفسها **في قبضة رقابةٍ ناعمة**، تبتسم بدل أن تُهدّد، وتُغريك بدل أن تُرعب. لقد انتقلنا من المراقبة إلى "الرعاية"، ومن المنع إلى "الاقتراح"، ومن الخوف من السلطة إلى الثقة في المنصّة. وهذا التحوّل أخطر لأنه يعمل في العمق: يُعيد تشكيلنا من الداخل ونحن نظن أننا أحرار.

إنّ الوعي الرقمي الجديد يجب أن يجمع بين **الذكاء التقني** و**الشك المنهجي**. الذكاء التقني لفهم بنية الخوارزميات، وكيفية تصنيفها للبيانات وتوجيهها للمحتوى، والشك المنهجي لعدم التسليم بما يُعرض أمامنا بوصفه الحقيقة الكاملة. فما يظهر في شاشتنا ليس العالم، بل **صورة مصمَّمة منه**، اختارتها لنا منظومة تعرفنا أكثر مما نعرف أنفسنا.

الوعي الرقمي النقدي هو إذن شكلٌ جديد من أشكال المقاومة الرمزية، يستبدل الصراخ بالتحليل، والانفعال بالفهم، ويعيد للإنسان موقعه كمشاركٍ واعٍ في بناء المعنى لا كمستهلكٍ سلبي له. إنه دعوة لاستعادة حقّنا في **الاختيار الواعي** داخل فضاءٍ يحاول أن يختار لنا كل شيء، ولبناء مواطنةٍ رقمية لا تكتفي بالتفاعل، بل تُمارس النقد وتفضح الانحيازات الخفية في بنية المنصّات ذاتها.

بهذا فقط يمكن أن نواجه سلطة الخوارزمية لا بالرفض، بل بالفهم، ولا بالعزلة، بل **بالمشاركة الواعية** التي تُعيد إلى العقل دوره الطبيعي: أن يكون مركز الاختيار، لا مجرد عقدةٍ في شبكة من التفاعلات المبرمجة سلفًا.

9- خاتمة الفصل

لقد تغيّر مركز الثقل في معركة الوعي. لم تعد السلطة تُمارس في القصور، ولا في المكاتب المغلقة، ولا حتى في نشرات الأخبار الرسمية، بل في **الشاشات الصغيرة** التي نحملها بين أيدينا كل لحظة، وننصت إليها كما لو كانت مرآتنا الخاصة. في الماضي، كان مركز القرار واضحًا والسلطة محددة الملامح، أما اليوم فقد ذابت السلطة في الخوارزميات، وانتقلت من المجال السياسي إلى المجال التقني، ومن السيطرة على الجسد إلى السيطرة على **الزمن والانتباه والفكر.**

الخوارزمية هي **اللغة الجديدة للسلطة:** لغة لا تتحدث بصوتٍ مرتفع، لكنها تعرف كيف تجعلنا نصمت. لا تصرخ في وجوهنا بالأوامر، لكنها **تتحدث ببياناتنا**، تقرأ حركاتنا الصغيرة، وتحسب ما نحب وما نخاف وما نؤجل، ثم تعيد صياغة عقولنا ببطءٍ وذكاء، حتى نظن أننا ما زلنا أحرارًا. إنها ليست آلة تفكر نيابة عنا، بل **آلة تحسب رغباتنا** وتغذّيها بما يكفي لجعلنا ندور في حلقةٍ من الإشباع اللحظي، نبحث عن "الترند" لا عن الحقيقة، ونتبع ما يثيرنا لا ما ينيرنا.

ومع ذلك، فإنّ الخطر الحقيقي لا يكمن في الخوارزمية ذاتها، بل في **استسلامنا الهادئ لها.** حين نكف عن التساؤل، وحين نقبل أن يكون "الأكثر تداولًا" هو "الأكثر صدقًا"، نكون قد تخلّينا عن جوهر إنسانيتنا: القدرة على التمييز والنقد. الخطر ليس في الذكاء الاصطناعي، بل في **الكسل البشري** الذي يجعله يحكمنا دون مقاومة. فالآلة لا تمتلك إرادة، لكنها تتغذى على إرادتنا، ولا تملك وعيًا، لكنها تصوغ وعينا كما لو كانت مرآة معكوسة للعالم.

إنّ مقاومة هذا الشكل الجديد من الهيمنة لا تمرّ عبر كراهية التكنولوجيا أو العودة إلى الماضي، بل عبر استعادة **الزمن البشري** في مواجهة **زمن الخوارزمية.** فالخوارزمية تُسابق اللحظة، تختزل التفكير إلى ثانيةٍ من التفاعل، أما الوعي البشري فيحتاج إلى بطءٍ، إلى تأملٍ، إلى زمنٍ يُنضج المعنى بدل أن يستهلكه. التحرر، في زمن الشاشة، لم يعد يعني إسقاط سلطةٍ سياسية، بل **تحرير الإدراك** من التلاعب الخفي الذي يُمارس عليه كل يوم، تحريره من الإدمان على السرعة، ومن الطمأنينة الكاذبة التي تمنحها لنا الواجهة الرقمية.

إنّ السؤال الذي يجب أن يبقى حيًا بعد هذا الفصل ليس: "كيف نحمي أنفسنا من الخوارزمية؟"، بل: "كيف نُعيد لأنفسنا حقّ السؤال؟". فمن يستعيد السؤال يستعيد حريته، ومن يستعيد وعيه بالزمن يستعيد إنسانيته. ذلك هو جوهر المعركة الجديدة: أن نحافظ على العقل في زمنٍ يُقاس فيه الوجود بعدد النقرات، وأن نذكّر أنفسنا بأنّ الإنسان لا يُعرَّف بما يراه على الشاشة، بل **بما يختار أن يفكر فيه بعيدًا عنها.**

الفصل الرابع:

تكتيكات التضليل في الفضاء الحرّ

من الدعاية إلى التشويش الذكي

حين نسمع كلمة "تضليل"، يتبادر إلى أذهاننا المشهد الكلاسيكي للدعاية في القرن العشرين: ملصقات ضخمة تمجّد الزعيم، إذاعات تكرّر الشعارات نفسها ليلًا ونهارًا، أو خطب حماسية تُبثّ على الجماهير عبر مكبّرات الصوت. كان التضليل آنذاك **مباشرًا وواضحًا**، يعتمد على التلقين والخطاب الصريح. كانت السلطة تُحدّد ما يجب أن يُقال، وتمنع ما لا يجب أن يُقال، وكان المواطن يعرف - ولو ضمنيًا - أنه يعيش داخل نظامٍ يتحكم بالمعلومة.

لكن في القرن الحادي والعشرين، تغيّر المشهد كليًا. لم يعد التضليل يحتاج إلى صوتٍ مرتفع ولا إلى زعيمٍ يُطلّ من الشرفة. لقد انتقل من **مرحلة الإقناع الصريح** إلى **مرحلة التشويش الذكي**، من الدعاية إلى الخوارزمية، ومن الخطاب الموجَّه إلى التدفّق اللامتناهي للمحتوى الذي يُغرق العقل قبل أن يُقنعه.

في عالم الإنترنت المفتوح، لم تعد السلطة تحتاج إلى إقناعك بفكرة محددة، بل يكفيها أن **تغمر وعيك بالاحتمالات المتناقضة** حتى تفقد الثقة في أي رواية على الإطلاق. لم يعد الهدف أن تؤمن بما تقوله السلطة، بل أن **تشُكّ في كل شيء**، أن تغرق في ضبابٍ من "الآراء" و"التحليلات" و"التسريبات" التي لا يمكن التحقق منها. عندها، يصبح العقل العام بلا مرجعية، وتتحول الحقيقة إلى مسألة مزاجٍ شخصي، قابلة للتفاوض مثل أي سلعة في السوق.

هذا النمط الجديد من التضليل لا يقوم على الكذب المباشر، بل على **الإغراق في المعلومات**، على تدمير البنية المنطقية التي تجعل الحقيقة ممكنة. حين يصبح كل شيء نسبيًا، وحين تتجاور الحقيقة والزيف في الشاشة نفسها، تفقد المعاني وزنها، ويفقد الوعي قدرته على التمييز بين ما هو واقعي وما هو مُصمَّم.

في هذا الفضاء الذي يوصف بأنه "حرّ"، تُمارس السلطة لعبةً مختلفة: لا تُخفي المعلومة، بل **تغرقك بها**. تفتح أمامك نوافذ لا حصر لها، لكنها كلّها تطلّ على المنظر نفسه، من زاويا مختلفة. تمنحك إحساسًا بالاختيار، لكنها تُحدد لك الإطار الذي تدور داخله. هكذا تتجلى **السلطة الرقمية في أنقى صورها**: تسلّط لا يُمارَس بالقهر، بل بالإغراق، تضليل لا يقوم على فرض رواية واحدة، بل على خلق حالة من **الضجيج المعرفي**، يجعل المستهلك في حالة شكٍّ دائم، يتوه بين الحقائق المتنافرة، حتى يصبح أكثر قابلية للتوجيه من أي وقت مضى.

بهذا المعنى، لم يعد التضليل في عصرنا يسعى إلى بناء إيمانٍ جماعي كما كانت تفعل الدعاية القديمة، بل إلى **تفكيك الإيمان نفسه**، إلى جعل الحقيقة مجرّد احتمالٍ آخر في سوق المعلومات، والثقة مجرّد انفعالٍ مؤقت يتغير بتغيّر "الترند". وحين يفقد الإنسان قدرته على الثقة، يفقد معها قدرته على المقاومة.

1- من الرقابة إلى الإغراق

لم تعد الرقابة، في شكلها القديم، هي الأداة المركزية في السيطرة على العقول. في الماضي، كانت الأنظمة تُمارس سلطتها على الوعي من خلال **المنع**: تُحذف المقالات، تُصادَر الكتب، تُحظر الصحف، ويُمنع البثّ. كانت السيطرة واضحة، والعدوّ معروف. أما اليوم، فقد تغيّر منطق اللعبة: لم تعد الحاجة إلى منع الحقيقة قائمة، بل إلى **إغراقها**. فالسلطة في عصر التواصل المفتوح لا تخشى انكشاف المعلومة بقدر ما تخشى ترتيبها، لأنها تعرف أن الوعي لا يتأثر بما يُعرف، بل **بما يُكرَّر**.

في البيئات الرقمية الحديثة، لا تستطيع أي جهة أن تتحكم في تدفق الأخبار أو توقفها تمامًا، لكنها تستطيع أن تغمر الحقيقة في **بحرٍ من الضجيج** حتى تغيب ملامحها. يُطلَق مئات الحسابات في وقتٍ واحد لترويج القصة نفسها بصيغٍ مختلفة: جزءٌ منها صحيح، جزءٌ مشكوك فيه، وجزءٌ ملفّق بالكامل، لكن النتيجة النهائية واحدة: تفكيك الحقيقة الأصلية وتحويلها إلى **موضوع جدلٍ لا ينتهي**. وبينما ينشغل الناس في النقاش حول "أيّ الروايات أصحّ"، تكون القصة الحقيقية قد **اختفت تحت طبقاتٍ من التكرار والتشكيك**.

هذه التقنية الحديثة لا تحتاج إلى كذبٍ شامل، بل يكفيها أن **تزرع بذرة الشكّ**، أن تُدخل الخلل الصغير في سلسلة الثقة بين المعلومة ومصدرها. يكفي أن يتكرر هذا الخلل آلاف المرات في اليوم الواحد، حتى تفقد المعلومة قيمتها كحدثٍ قابل للتصديق، ويفقد الجمهور ثقته ليس فقط في الخبر الواحد، بل في **كلّ منظومة إنتاج المعرفة**: الإعلام، الجامعات، القضاء، مراكز البحث، وحتى الهيئات المستقلة. وحين تتآكل هذه الثقة، لا يعود المواطن قادرًا على التمييز بين الصحفي والناشط، ولا بين التحليل المهني والدعاية المقنّعة. الكلّ يتحدث، والكلّ يبدو على صواب، لكنّ الصواب نفسه يفقد معناه في بحرٍ من الأصوات المتداخلة.

بهذا الشكل، يتحول الفضاء الحرّ - الذي وُعدنا بأنه ساحة الديمقراطية الرقمية - إلى **غرفة ضبابية** تذوب فيها الحدود بين الحقيقة والزيف. الإعلامي الجادّ يجد نفسه مضطرًا لاستعمال نفس أساليب المهرّج كي يُسمع، والمحلّل الموضوعي يُدفع إلى التبسيط والتأثير العاطفي كي لا يختفي صوته في الزحام. فالمشكلة لم تعد في القمع، بل في **التشويش**، ولم تعد في نقص المعلومة، بل في **فيضها غير القابل للتمحيص**.

إنها سلطة جديدة لا تُمارَس بالحذف، بل **بالإغراق المنهجي**. فكلما زاد حجم المحتوى، قلّت القدرة على الحكم عليه، وكلما تنوّعت الأصوات، تلاشى وضوح الحقيقة. وهكذا يتحقق ما لم تكن الرقابة القديمة قادرة على تحقيقه: إسكات الحقيقة من خلال **فرط الكلام عنها**.

2- التضليل المنظم مقابل المعلومات المضللة

في الأدبيات الحديثة حول الاتصال السياسي والإعلام الرقمي، يُفرّق الباحثون بين مفهومين متشابهين في الظاهر، لكنهما متباينان في الطبيعة والغاية: **المعلومات المضلّلة (Misinformation)** و**التضليل المنظّم ((Disinformation**. فالأولى تنشأ عن الجهل أو التسرّع أو ضعف التحقّق، حين يُنشر خبر خاطئ أو ناقص دون قصدٍ مباشر للإضرار أو التأثير. أما الثانية فهي أكثر تعقيدًا وخطورة: إنها **مشروع متكامل لتوجيه الوعي العام**، تُنتجها جهات تملك الموارد والمعرفة التقنية والقدرة على توزيع الرسائل بطريقةٍ مدروسة. إنها ليست خطأً في المعلومة، بل **استراتيجية في الخداع.**

في الحالة التونسية، كما في كثير من بلدان المنطقة، نجد مزيجًا دقيقًا بين هذين المستويين من التضليل: من جهة، هناك **المعلومات المضلّلة العفوية**، التي تنتشر بسرعة البرق على صفحات الأفراد والمجموعات الفيسبوكية، حيث يُعاد نشر الخبر قبل التحقق منه، وتُضاف إليه عناوين مثيرة لجذب الانتباه، فيتحول الجهل إلى وقودٍ لانتشار الزيف. ومن جهة أخرى، هناك **التضليل المنظّم** الذي يُدار باحترافٍ من غرفٍ اتصالية مرتبطة بأحزابٍ سياسية أو مصالحٍ اقتصادية أو حتى شبكاتٍ دوليةٍ متخصصة في التأثير الرقمي. هنا لا يكون الخطأ عرضيًا، بل مقصودًا ومُصمَّمًا بعناية، ومبنًى على دراسةٍ دقيقةٍ للخطاب العام ومزاج الجمهور وميول الفئات المستهدفة.

اللافت أنّ التضليل المنظّم في تونس لا يتخذ الشكل الفجّ للأكاذيب الكبرى أو الأخبار المختلقة بالكامل. إنه يعمل في **المنطقة الرمادية** التي يصعب فيها الفصل بين الحقيقة والزيف. يستخدم **الجزء الحقيقي** من الحدث ليُخفي **المغزى المزوّر** خلفه. فالصورة قد تكون حقيقية، لكنها تُوضع في سياقٍ زائف يغيّر معناها تمامًا. والاقتباس قد يكون فعلاً منسوبًا لشخصٍ ما، لكن يُقتطع من سياقه ليصبح شاهدًا على عكس ما كان يقصده صاحبه. أما الأرقام - وهي أكثر عناصر الخطاب إقناعًا - فقد تكون صحيحة من الناحية الحسابية، لكنّها تُقدَّم ضمن تفسيرٍ موجَّه يجعلها تخدم غايةً سياسية محددة. ويُضاف

إلى ذلك أسلوب **التعميم المتعمّد**: حادثة فردية تُقدَّم كبرهانٍ على أزمةٍ وطنية، واستثناءٌ محلي يُسوَّق كقاعدةٍ عامة، حتى تُبنى عليه سرديةٌ كاملة تبرّر الموقف أو تبرئ الفشل.

بهذه الأدوات الناعمة، يُمارس التضليل المنظّم نوعًا من **الهندسة الإدراكية** البطيئة. فهو لا يطلب من الناس أن يُصدّقوا شيئًا واحدًا، بل أن يعيشوا في حالةٍ من الشكّ الدائم والتناقض المستمر، حيث تتساوى الروايات، وتفقد الوقائع قدرتها على توجيه النقاش العام. وهكذا تتكوّن **بيئة معرفية مهتزة**، لا تسمح للنقاش الاجتماعي أو السياسي أن يستقرّ على أساسٍ واحد. كل طرف يملك **"حقيقته"**، وكل جمهور يعيش في **جزيرته الإدراكية** الخاصة، يتغذّى على ما يؤكد قناعاته، ويرفض مسبقًا ما يزعزعها.

هذه الحالة ليست عرضًا جانبيًا من عصر الفيسبوك، بل هي جوهر النظام الإعلامي الجديد. ففي عالمٍ تهيمن عليه الخوارزميات وتُقاس فيه المصداقية بعدد الإعجابات، أصبح **التضليل المنظّم** أكثر فاعلية من أي دعايةٍ كلاسيكية. إنه لا يرفع شعارًا ولا يفرض رواية، بل يُعيد تشكيل الواقع نفسه - بهدوءٍ، وبدقةٍ، وبابتسامةٍ رقمية.

3- صناعة الضباب: تكتيكات التضليل الخمس

يبدو التضليل الرقمي في ظاهره فوضويًا، كأنه نتيجة الصدفة أو كثرة الآراء، لكن الواقع أعمق من ذلك بكثير. فهو يقوم على **هندسة متعمدة للضجيج**، هدفها الأساسي ليس أن تُقنعك بشيءٍ محدد، بل أن **تمنعك من الاقتناع بأي شيء**. هي عملية منظمة لإنتاج الالتباس: أن ترى الحقيقة والزيف متجاورين إلى حدٍّ يفقد معه العقل حسّه بالتمييز. وفي التجارب العربية عمومًا، والتونسية خصوصًا، يمكن رصد خمس تكتيكات مترابطة تعمل معًا في تشكيل هذا الضباب الإدراكي. هي لا تتناوب بل تتشابك، تشبه خيوط الدخان التي لا يمكن فصلها عن بعضها دون أن تفقد شكلها الكلّي.

أولاً: تشتيت الانتباه

حين تندلع أزمة حقيقية - سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية - لا تُقابلها السلطة ولا الماكينة الاتصالية ببيانٍ رسمي فحسب، بل تطلق في الفضاء العام **قصصًا جانبية**، فضائح صغيرة، تصريحات غامضة، تسريبات بلا سياق، أو حتى نقاشات مفتعلة حول قضايا أخلاقية أو هوياتية. الغاية ليست الإقناع، بل **تحويل وجهة الغضب**. بدل أن يسأل المواطن "من المسؤول؟"، ينشغل بالسؤال الثانوي "هل تصدّق ما قيل؟"، وبدل أن يتحوّل الضغط الاجتماعي إلى مساءلة سياسية، يتبدّد في جدالاتٍ عقيمة على وسائل التواصل. في غضون أيام، تتغير نبرة النقاش، يتحوّل الغضب الشعبي إلى فضولٍ سطحي، وتصبح الأزمة الأساسية مجرّد حدثٍ قديمٍ في أرشيف المنصّة. إنها **سياسة الإلهاء عبر التضخيم**، تُبقي المجتمع مشغولًا بما لا يهدّد البنية الحقيقية للسلطة.

ثانيًا: التضخيم الانتقائي

المنصّات الرقمية تقوم على منطق التفاعل. كلما زاد التفاعل، زادت الأرباح، وكلما زادت الأرباح، زادت قابلية المنصّة لتكافئ ما يُثير الانفعال أكثر مما يُنير العقل. وهنا يظهر التضليل في شكله الأكثر احترافًا: **الجيوش الإلكترونية** التي تُضخّم قضايا هامشية حتى تبدو كأنها الشاغل المركزي للرأي العام. تُغرق الصفحات بنفس الوسم، تُرفع شعارات "الترند"، ويُعاد تدوير القصص مئات المرات في اليوم الواحد، إلى أن يظن المستخدم أن هناك "إجماعًا افتراضيًا". لكنّ هذا الإجماع ليس سوى صناعةٍ خوارزمية متقنة، يُنتجها التكرار والعدد لا الحقيقة والمنطق. وفي السياق التونسي، رأينا مرارًا كيف تُرفع قضية ثانوية إلى مرتبة "الحدث الوطني"، بينما تُهمّش قضايا جوهرية كالبطالة أو الفساد أو تدهور الخدمات. هكذا يتحول الانفعال الجماعي إلى **طاقة موجهة**، تُفرّغ الغضب من محتواه السياسي، وتُعيد توجيهه نحو أهدافٍ آمنة لا تمسّ جوهر السلطة.

ثالثًا: إضعاف المصدر

في عالم التضليل الحديث، لم يعد تكذيب المعلومة مجديًا، لأنّ التكذيب يمنحها مزيدًا من الانتشار. لذلك ظهرت تقنية أكثر دقّة وفعالية: **ضرب** المصداقية. فبدلًا من الردّ على المحتوى، يُهاجم صاحبه. الصحفي يُتَّهم بأنه مأجور، الخبير يُقدَّم على أنه "محسوب على جهة"، والشاهد يُختزل في نيةٍ

شخصية: "باحث عن الشهرة" أو "يريد الانتقام". ومتى ما زُرعت هذه البذرة في ذهن الجمهور، لا يعود للمعلومة أي وزن، مهما كانت موثقة. يكفي أن تُرمى الشبهة حتى تنهار الثقة، ويتحول الحوار إلى معركة ظنون وشخصنة واتهامات. إنها **ضربة واحدة في أصل المصدر**، تجعل كل ما يخرج منه لاحقًا مشكوكًا فيه مسبقًا. وهكذا يختفي الفارق بين الصحفي الملتزم والدعائي المتلاعب، لأنّ الجمهور نفسه لم يعد يثق بأحد.

رابعًا: الخلط بين الجدّ والهزل

اختفى الحدّ الفاصل بين الخبر والنكتة، بين التقرير والتحليل، بين الجدّ والتهكم. برامج الترفيه السياسي، و"الميمات" الساخرة، والمقاطع القصيرة على المنصّات، أصبحت اليوم من أهم مصادر تكوين الرأي العام. الخبر يُستقبل بروح الدعابة، والسخرية تحلّ محلّ التحليل، حتى صارت النكتة هي الوسيط الجديد للفكرة السياسية. قد تبدو هذه الظاهرة صحية في ظاهرها - باعتبارها نوعًا من المقاومة الرمزية - لكنها على المدى الطويل تؤدي إلى **بلادة معرفية خطيرة**. حين يسخر الجميع من كل شيء، لا يعود أحد يثق في أي شيء. السخرية تتحول من أداةٍ نقدية إلى **آليةٍ دفاعية** للهروب من مواجهة الواقع، ومن تعبير عن الرفض إلى وسيلةٍ لترويض الوعي على اللامبالاة. وهكذا يُنتج التضليل جيلًا من المواطنين المرهقين ذهنيًا، الذين يضحكون على السلطة دون أن يجرؤوا على مساءلتها.

خامسًا: التكرار الزمني

أخطر أنواع التضليل هو **التكرار**، لأنّ الذاكرة الجمعية لا تُخزّن الأحداث كما هي، بل **الإحساس الذي رافقها**. المعلومة الكاذبة، إذا تكررت بشكلٍ دوري، تتحول بمرور الوقت إلى **حقيقة مألوفة**، لا لأنّ أحدًا برهنها، بل لأنّ الناس اعتادوا سماعها. في اللاوعي الجمعي، ما يتكرر يصبح مألوفًا، وما هو مألوف يبدو صادقًا. وبذلك يُبنى وعيٌ زائف لكنه مستقرّ، يُشكّل جزءًا من الذاكرة السياسية والاجتماعية للأمة. في تونس، كما في غيرها، يمكن تتبع هذا النمط بسهولة: شعارات وعبارات تكررت عبر السنوات - "الاستقرار قبل الحرية"، "الإصلاح مؤلم لكنه ضروري"، "هيبة الدولة فوق كل اعتبار" - حتى

أصبحت **بدائل معرفية جاهزة** تحل محل التحليل أو التساؤل. هذا التكرار ليس صدفة، بل إستراتيجية. إنه تحويل الأكاذيب الصغيرة إلى حقائقٍ كبرى، مجردًا من الحاجة إلى برهان، ومسنودًا فقط بقوة العادة.

هكذا تُبنى صناعة الضباب: ليست مؤامرة في الغرف المغلقة بقدر ما هي **نظام يومي لإدارة الانتباه**. كل تقنية من هذه الخمس تُغذي الأخرى، وكلها تشتغل ضمن منطق واحد: أن تُبقي العقل مشغولًا، مترددًا، غير واثق، يتفاعل أكثر مما يُفكّر، ويعيش في زمنٍ تتكاثر فيه الأصوات كلما قلّ وضوح الحقيقة.

4- الدعاية الرمادية والبيضاء: الخطاب بلا لون

في التصنيفات الكلاسيكية لمدارس الاتصال والدعاية، جرى التفريق بين ثلاثة أنماط رئيسية: **الدعاية السوداء**، وهي التي تقوم على الكذب الصريح والمعلومات المفبركة التي يسهل كشفها؛ **الدعاية الرمادية**، التي تمزج بين الحقيقة والزيف فتُربك المتلقي وتجعله يتردد في الحكم؛ و**الدعاية البيضاء**، وهي الأخطر لأنها تُقدَّم في ثوبٍ من الحياد والموضوعية، لكنها تحمل في بنيتها خيارات أيديولوجية محددة. وفي زمن الإعلام الرقمي، تراجع حضور الدعاية السوداء الصارخة، ليس لأنّ الحقيقة انتصرت، بل لأنّ **أساليب الإقناع تطورت**. لم يعد الكذب الخشن مقنعًا، بل أصبح **النصف الصحيح** هو أكثر أشكال التضليل فعالية.

فالخبر الذي يبدأ بعبارة مثل "بحسب مصادر مطلعة"، أو "يبدو أن"، أو "يرى بعض المراقبين"، لا يمكن تكذيبه مباشرة، لأنه لا يدّعي الحقيقة المطلقة. إنه يترك مساحة رمادية صغيرة داخل ذهن المتلقي، مساحة يتسلل منها الشكّ والإيحاء معًا. وهذه هي المنطقة التي يعمل فيها التضليل المعاصر: منطقة **الاحتمال المعقول**. كلما كان الخبر قابلاً للتصديق جزئيًا، زاد تأثيره، لأنّ الوعي لا يرفض نصف الكذب حين يكون مغموسًا في نصف الحقيقة.

تُقدَّم هذه الدعاية بلغةٍ تقنية ومحايدة في ظاهرها: أفعال مبنية للمجهول، صيغ تميل إلى الموضوعية، استعمال مكثف لعبارات مثل "من المرجّح"، "من المحتمل"، "وفق مراقبين". لكن خلف هذا الحياد اللغوي يكمن **اختيار أيديولوجي دقيق**: اختيار الصورة التي ترافق النص، ترتيب الجمل داخل الخبر، من يُقدَّم في البداية ومن يُؤجَّل إلى الهامش، وما يُحذف من التصريحات بحجة الإيجاز. بهذه الحيل الصغيرة تُبنى سردية متكاملة دون أن تُقال صراحة. فالقارئ لا يسمع صوت السلطة مباشرة، بل يتشرّبه ببطءٍ من خلال المفردات "المحايدة" التي تُعيد إنتاج منطقها.

في السياق التونسي، يمكن رصد هذا الأسلوب في العديد من التغطيات الاقتصادية والسياسية. عناوين من قبيل: "رئيس الجمهورية يؤكد ضرورة الإصلاحات العاجلة"، أو "الحكومة تعمل على إجراءات استثنائية لدعم الموازنة"، تبدو من الوهلة الأولى أخبارًا رسمية لا تحمل أي شبهة تضليل. لكنّ كلمة واحدة مثل "يؤكد" أو "يعمل على" تحمل في طياتها **موقفًا لغويًا أحاديًا**: تضع السلطة في موقع الفاعل الإيجابي، وتُقصي ضمنًا أي صوتٍ آخر قد يعارض أو يراجع. حين يُقدَّم التصريح من دون تعليق أو تحليل موازٍ، يتحوّل الخبر إلى **بيانٍ رسمي مغلف بالموضوعية**. يُقال للقارئ: هذه ليست دعاية، بل "خبر"، لكن ما يُحجب عنه هو أن الخبر ذاته قد كُتب **ضمن إطارٍ ذهني محدد سلفًا**.

بهذه الطريقة، تمارس الدعاية الرمادية والبيضاء **الهيمنة عبر اللغة لا عبر الأمر**. إنها دعاية بلا لونٍ ظاهر، لكنها تلوّن الإدراك العام من الداخل. هي لا تصرخ، بل تهمس، ولا تُخيف، بل تُقنع بالهدوء والاتساق. ولأنها تبدو معقولة وغير متطرفة، فهي أخطر أنواع الدعاية جميعًا، إذ تدخل إلى وعي الجمهور من باب الثقة، وتبقى فيه لأنها لا تُشعره بأنه خُدع.

5- التضليل في زمن الذكاء الاصطناعي

دخل التضليل مع ظهور أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي مرحلة غير مسبوقة من الدقّة والفاعلية. فلم تعد الأكاذيب تحتاج إلى خيالٍ واسع أو مهارةٍ في المونتاج؛ يكفي الآن بضع جملٍ تُكتب في واجهة برنامج مثل **ChatGPT**أو **Midjourney** لتُنتج صورًا ومقاطع فيديو تنطق بالزيف كما

لو كان حقيقة موثقة. لقد انتقلت الدعاية من الكلمة إلى الصورة، ومن الإقناع العاطفي إلى **الهندسة الإدراكية** المباشرة. الصورة التي يولّدها الذكاء الاصطناعي لا تُقنع العقل فقط، بل تُخدّر الحواس نفسها، لأنها تتكلم بلغة ما نثق فيه أكثر من أي شيء آخر: **الرؤية**. ومن هنا يبدأ الخطر الأكبر، إذ يصبح التضليل **مفرطًا في المصداقية**، حيث يبدو الزيف أكثر واقعية من الحقيقة ذاتها.

لم يعد المتلقي بحاجة إلى دليلٍ مادي ليقتنع، فما يُعرض أمامه على الشاشة يُعامل تلقائيًا على أنه "حدث". يمكن الآن توليد فيديو يُظهر سياسيًا في موقف لم يعشه، أو خطابًا لم يقله، أو حادثة لم تقع أصلًا، ومع قليلٍ من التعديل في الإضاءة والنبرة والإطار، تبدو اللقطة موثقة أكثر من أي تصويرٍ واقعي. وهكذا، تفقد **العيون** وظيفتها كأداة تمييز، وتتحول إلى قناةٍ لتمرير الوهم بتقنياتٍ لا يمكن للعين المجردة أن تكشفها.

في العالم العربي، بدأت هذه الظاهرة تأخذ أشكالًا مقلقة. فقد ظهرت حملات رقمية تستخدم صورًا وفيديوهات مُنتجة آليًا لأحداثٍ لم تقع أو لشخصياتٍ وُضعت في سياقاتٍ مختلقة. في إحدى المرات، جرى تداول مشهدٍ يظهر احتجاجاتٍ وهمية قيل إنها في العاصمة، لكنها كانت توليدًا آليًا بالكامل. لم يكن الزيف في الحدث وحده، بل في **الإحساس الجماعي** الذي ولّده. فالجمهور الذي شاهد المقطع لم يتساءل من صنعه، بل تفاعل معه غضبًا أو تأييدًا، لينتقل التضليل من حيّز الصورة إلى **حيّز الانفعال**. بهذا، تتحوّل التكنولوجيا من أداة معرفة إلى أداةٍ لتشكيل الوجدان العام، ومن وسيلةٍ لاكتشاف الواقع إلى أداةٍ لإنتاج واقعٍ بديل.

والمفارقة أن الذكاء الاصطناعي، الذي كان يُنتظر أن يُحرّر الإنسان من التضليل بقدرته على تحليل البيانات واكتشاف التناقضات، تحوّل إلى أداةٍ لتعميق الضباب نفسه. فالآلات التي صُمّمت لتوليد المعرفة باتت تُولّد معها **أوهامًا قابلة للتداول**، تحاكي أسلوب الصحافة، ولغة الخبر، وصوت الإنسان، وحتى أخطاءه الطبيعية، لتمنح الوهم شرعية الواقعية. لم تعد الأكاذيب تُروى من قبل أشخاصٍ ذوي نوايا خبيثة، بل تُنتج آليًا بواسطة أنظمةٍ لا تملك نيةً أصلًا.

في هذه اللحظة التاريخية، يصبح الوعي الإنساني مهددًا لا بالمنع أو الرقابة، بل بما يمكن تسميته **فيض الزيف المقنّع**. لم يعد الكذب بحاجة إلى من يروّجه، لأنّ التقنية نفسها تكفي لصنعه، ونشره، وتكراره. وهكذا، يصل التضليل إلى أقصى درجاته: زيفٌ لا يُدافع عن نفسه لأنه لا يحتاج إلى ذلك، وصورةٌ لا تُكذَّب لأنها تبدو صادقة بما يكفي لتخدير الشكّ.

6- حالة تونس: من حرية التعبير إلى فوضى المعلومة

حين سقطت الرقابة بعد الثورة، بدا الفضاء الإعلامي التونسي وكأنه أخيرًا يتنفس حرية طال انتظارها. المنابر فُتحت على مصراعيها، الأصوات التي كانت مهمّشة أو صامتة صارت تُعبّر دون خوف، والصحافة التي كانت أداة سلطة تحوّلت في الظاهر إلى **ساحةٍ للتعدد والتنوع**. لكن هذه الحرية الوليدة، التي لم تُصاحبها بنية نقدية ولا ثقافة إعلامية راسخة، تحولت تدريجيًا إلى **فوضى في إنتاج المعنى**. فحين تغيب المعايير المهنية، وحين يصبح "النشر" ممكنًا بكبسة زرّ، يتحوّل الفضاء العام من ميدانٍ للحوار إلى **سوقٍ للانفعالات**.

في السنوات التي تلت الثورة، ظهرت في تونس مئات الصفحات والمنصات والقنوات الجديدة، منها ما هو حزبي معلن، ومنها ما هو غامض الانتماء، ومنها ما يغيّر اسمه وشعاره كل عام ليُخفي تمويله أو وجهته. هذا التشتت لم يكن مجرّد ظاهرة إعلامية، بل تحوّل إلى **نظامٍ موازي للمعرفة**، يقدّم رواياتٍ متضاربة لكل حدثٍ سياسي أو اجتماعي، ويغمر الجمهور بسيلٍ من الأخبار المتعارضة إلى درجة يُصبح فيها التحقق مستحيلًا. صفحاتٌ تابعة للأحزاب، وحساباتٌ مجهولة الهوية، وبرامج حوارية تتلاعب بالإخراج والقطع والمونتاج لتخدم سرديةً بعينها، كلها أصبحت أجزاءً من شبكةٍ معقّدةٍ من التشويش المتبادل، حيث لا أحد يملك الحقيقة، لكن الجميع يدّعي امتلاكها.

في هذا المناخ، لم تعد اللغة وسيلةً للتفاهم، بل **أداةً للفرز والانتماء**. كل مصطلحٍ سياسي - "الإصلاح"، "الاستقرار"، "السيادة"، "الحرية" - أصبح علامةً تُحدّد موقع المتكلم أكثر مما تُعبّر عن فكرته. السلطة والمعارضة تستعملان المفردات ذاتها، وتُطلقان البيانات نفسها، وتستدعيان المرجعيات

عينها. لكنّ المعاني التي تتخفّى وراء هذه الكلمات متناقضة تمامًا. وهكذا يفقد الخطاب عمقه، ويتحوّل النقاش العام إلى **صدى متبادل** بين أطرافٍ لا تستمع إلى بعضها.

أمام هذا الضجيج، يجد المواطن نفسه في مأزقٍ معرفي حقيقي. فهو لم يعد قادرًا على التمييز بين المعلومة الموثوقة والإشاعة المموّهة، ولا بين الصحفي والناشط، ولا بين النقد الحر والدعاية المقنّعة. يتحوّل الوعي إلى منطقةٍ رمادية، يحكمها التعب والإرهاق أكثر مما يحكمها المنطق. فبعد عقدٍ من تدفق المحتوى اليومي، لم تعد العقول تملك الطاقة على التحقق، بل عادت إلى **منطق الغريزة**: يصدّق الفرد ما يريحه نفسيًا، ويرفض ما يهدد انسجامه الداخلي، حتى لو كان صادقًا.

وهكذا تنتصر الدعاية لا بقوتها، بل بضعف المتلقي أمام **فيضان المعلومة**. ففي مجتمعٍ تتكاثر فيه الحقائق بسرعة الأكاذيب، تصبح الحقيقة مجرّد احتمالٍ آخر، يتساوى مع الزيف في الشكل، ويخسره في القدرة على الانتشار. لقد تحوّل حلم حرية التعبير، الذي كان مدخلًا للتحرر، إلى مأزقٍ جديد: حرية بلا معيار، ونقاش بلا تمييز، ومعرفة تتآكل من فرط الكلام عنها.

7- نحو تربية إعلامية ومعلوماتية

إنّ مواجهة التضليل لا يمكن أن تُختزل في المنع أو الرقابة. فكل رقابة جديدة لا تقتل الكذب، بل تُعيد إنتاجه في قوالب أكثر دهاءً. المعركة الحقيقية ليست حول ما يُقال، بل حول **كيف نفهم ما يُقال.** ولهذا، فإنّ الردّ الوحيد القادر على مقاومة التضليل هو **الوعي المنهجي**، وعيٌ لا يعتمد على حفظ الحقائق، بل على **تعلّم أدوات الشكّ**. نحن بحاجة إلى ما يسميه الباحثون اليوم "التربية الإعلامية والمعلوماتية "- وهي ليست مجرد مادة دراسية جديدة، بل **منظور تربوي شامل** يربط بين مهارات التفكير النقدي وفهم آليات إنتاج الخطاب.

في عالمٍ لم يعد يميّز بين الحقيقة والتقنية، يصبح من الضروري أن يتعلّم كل فرد كيف يقرأ الصورة كما يقرأ النص، وكيف يُحلّل مصدر المعلومة كما يُحلّل مضمونها. فالمواطن الواعي لا يسأل فقط: "هل هذا الخبر صحيح؟" بل يذهب أبعد من ذلك ليسأل: "من صاغه؟ ولأي غرض؟ وما اللغة التي استُعملت

لتغليفه؟" ذلك أنّ التضليل في جوهره لا يقوم على الكذب، بل على **توجيه الانتباه**، ومن لا يعرف كيف يراقب لغته ومصادره، يبقى تابعًا لإيقاع الخوارزمية دون أن يشعر.

التربية الإعلامية هنا لا تعني التلقين ولا التوعية الأخلاقية، بل بناء **مناعة معرفية** تُساعد الإنسان على البقاء فاعلًا داخل بيئة رقمية لا ترحم. يجب أن يتعلّم الجيل الجديد كيف يقرأ العنوان لا كخبر، بل كبنية خطابية تُعبّر عن زاوية نظر ومصلحة محددة. يجب أن يفهم أنّ الصورة لا تنقل الحقيقة، بل تختار زاوية منها، وتُسقط البقية خارج الإطار. وأنّ الصوت الذي يسمعه في الفيديو ليس دائمًا صوتًا بشريًا، بل قد يكون توليدًا آليًا يُقلّد الحضور الإنساني بدقة مدهشة. الوعي هنا لا يعني الارتياب بكل شيء، بل القدرة على **طرح الأسئلة الصحيحة** قبل تصديق أي شيء.

في المدارس والجامعات، ينبغي أن تتحوّل هذه المهارات إلى جزءٍ من المنهج، لا كترفٍ ثقافي، بل كشرطٍ أساسي للمواطنة في العصر الرقمي. فالتلميذ الذي يتعلم اليوم قواعد النحو دون أن يتعلم قواعد الخطاب، سيكون غدًا مواطنًا يُتقن التعبير، لكنه عاجز عن الفهم. ولذلك، يجب أن تُدرّس مهارات تحليل النصوص والصور، ومفاهيم مثل "الإطار" و"السياق" و"التحيز"، بنفس الجدية التي تُدرّس بها الرياضيات أو اللغة. فالعالم الذي ينتظره هذا الجيل لا تحدده الكتب، بل تحدده **الخوارزميات** التي تكتب التاريخ في الزمن الحقيقي.

الوعي ليس فضيلةً أخلاقية فحسب، بل **أداة بقاء معرفي** في عالمٍ يتآكل فيه الحدّ الفاصل بين الحقيقي والمصنوع. من يتقن القراءة النقدية للمحتوى لا ينجو فقط من التضليل، بل يستعيد قدرته على **الاختيار الحر** في فضاءٍ يُصمّم أصلاً ليوجّهه. وهكذا تتحول التربية الإعلامية إلى مشروع تحرر جديد: تحرر من الاستلاب الرقمي، ومن الخضوع لبلاغة الصور، ومن الإيمان الأعمى بـ"الترند" باعتباره مرآة الحقيقة.

8- خاتمة الفصل

لقد تحوّل التضليل في زمننا من كذبةٍ تُقال إلى **بنيةٍ تُنتَج**. لم يعد هدفه أن يُخفي الحقيقة، بل أن **ينزع عنها إمكانية التصديق**. فالخطر لم يعد في الجهل، بل في الإرهاق المعرفي؛ لم نعد ضحايا ما لا نعرف، بل أسرى ما نعرف أكثر مما نحتمل. إنه شكل جديد من أشكال السلطة لا يفرض الصمت، بل يغمرنا بالكلام، ولا يمنع الحقيقة، بل يغرقها في بحرٍ من الحقائق الصغيرة المتضاربة، حتى تفقد الوعي الجمعي بوصلته، ويغدو كل شيء محتملًا وكل رواية ممكنة.

هذه هي سلطة **اللايقين المنهجي**، التي تُبقي الإنسان حرًّا في الظاهر، لكنه حرٌّ داخل متاهة. يبدو وكأنه يختار، لكنه في الواقع يدور في حلقةٍ مغلقة من الشكوك والتكذيبات. إنها سلطة لا تحتاج إلى رقابة أو إكراه، لأنها تزرع داخل الفرد فكرة أنّ **الفهم نفسه لم يعد ممكنًا**. فما الحاجة إلى الحقيقة، إذا كان كل شيء موضع شك؟ وما قيمة التحقق، إذا كان الكذب أكثر انتشارًا وجاذبية؟ هكذا يُصاب الوعي الجمعي بما يشبه **الشلل الإدراكي**: يعرف، لكنه لا يثق. يرى، لكنه لا يميز. ينتقد، لكنه لا يغيّر شيئًا.

إنّ المعركة المقبلة ليست بين الإعلام الرسمي والإعلام البديل، ولا بين الصحافة والسلطة السياسية، بل بين **الوعي المستقل والوعي المصنّع**. فكلّ ما يُقدَّم لنا باعتباره "حريةً إعلامية" أو "تعددًا رقميًا" قد يكون في الحقيقة وجهًا آخر لهيمنةٍ جديدة، هيمنة تقوم على إعادة تشكيل الإدراك لا على السيطرة عليه. وفي هذا السياق، تصبح مقاومة التضليل **مشروعًا ثقافيًا شاملًا**، يتجاوز الصحافة إلى الفلسفة، ويتجاوز التقنية إلى التربية، لأنّ المعركة في جوهرها ليست مع الكذب، بل مع **فقدان المعنى**.

إنّ استعادة القدرة على الفهم هي أول أشكال المقاومة. فمن يستعيد المعنى، يستعيد ذاته. ومن يفكّك الخطاب، يفكّك السلطة التي تُعيد إنتاجه. ولذلك، فإنّ مهمة المفكرين والمربين والصحفيين اليوم هي أن يُعيدوا بناء الجسور بين المعرفة والثقة، بين الحقيقة واللغة، بين المواطن والعالم. ففي زمن الضجيج، لا يكون الانتصار بالجدال الأعلى صوتًا، بل **بالصمت الذي يفكر، وبالكلمة التي تستعيد وظيفتها الأولى: أن تُضيء.**

القسم الثالث:

صناعة القبول الاجتماعي

السيطرة لم تعد بالقهر، بل بالإقناع والتكرار

الفصل الخامس:

الإعلام كجهاز أيديولوجي للدولة

في الدولة الحديثة، لا تُفرض الطاعة بالسلاح ولا تُصان بالقوانين فحسب. إنّ أكثر أدوات السلطة فاعلية ليست تلك التي تُهدّد الأجساد، بل تلك التي تُوجّه العقول. فالدولة لا تحتاج إلى حضورٍ دائمٍ في الشارع ما دامت حاضرة في المخيال. ومن هنا تنشأ منظومة كاملة من **الأجهزة الأيديولوجية**، تتوزع بين المدرسة والمسجد والمسرح والجامعة والتلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي. كلها، وإن اختلفت وظائفها الظاهرة، تؤدي الدور ذاته: إعادة إنتاج الإيمان بالنظام، وترسيخ قناعات الطاعة، وتقديم العالم كما لو كان طبيعيًا، حتميًا، وغير قابلٍ للتفكير في بدائله.

كما لاحظ الفيلسوف الفرنسي **لوي ألتوسير**، هذه الأجهزة لا تفرض القانون بالقهر، بل **تزرعه في الوعي**. إنها لا تقول للمواطن **"أطع"**، بل تعلّمه منذ طفولته أن يرى في الطاعة فضيلةً، وفي الاعتراض فوضى. تتسلل السلطة هنا عبر القيم والمناهج والنصوص والبرامج، حتى يصبح ما هو سياسيٌّ في الأصل أخلاقيًا في الظاهر. وبذلك تتحقق السيطرة الكاملة: سيطرة لا تحتاج إلى شرطيّ، بل إلى **لغةٍ تجعل الشرطي غير ضروري**.

في هذا الإطار، لا يمكن النظر إلى الإعلام كوسيلة نقلٍ محايدة للوقائع، بل كأحد أهم الأجهزة الأيديولوجية في الدولة المعاصرة. فهو لا يكتفي بعرض الأحداث، بل يحدّد **كيفية التفكير فيها**. إنه لا يصف الواقع، بل **يصنعه** رمزيًا من خلال التكرار والانتقاء والتأطير. فالكلمة التي تُقال، والصورة التي

تُختار، والضيف الذي يُستدعى، كلها أفعال سياسية بامتياز، تُعيد توزيع الشرعية داخل الفضاء العمومي، وتنظم ما يمكن قوله وما يُستبعد من القول.

الإعلام، بهذا المعنى، لم يعد "السلطة الرابعة"، بل أصبح **المحرّك المركزي للسلطة الرمزية**. إنه الذي يمنح السياسي مشروعيته، ويمنح رجل الدين منبره، ويمنح رجل الأعمال صورته "الوطنية". هو الجهاز الذي يصيغ المجال العمومي بحيث يبدو وكأنه ساحة حرة، بينما هو في الحقيقة مجالٌ مبرمجٌ سلفًا بمعايير السوق والإيديولوجيا. ولذلك فإنّ أخطر أشكال السلطة اليوم ليست التي تأتي من الدولة، بل تلك التي تنشأ من **التواطؤ الخفي بين الدولة والسوق والجمهور**.

فالدولة تحتاج إلى الاستقرار، والسوق تحتاج إلى الاستهلاك، والجمهور يحتاج إلى الوهم المريح الذي يبرر له عجزه. هكذا تتكوّن حلقة كاملة من التواطؤ الرمزي: كل طرفٍ يشارك في صناعة خطابٍ جماعي يرضي الجميع ظاهريًا، ويُبقي الجميع داخل نفس البنية من **الامتثال الطوعي**. السلطة تُخاطب الناس باسم المصلحة العامة، والإعلام يكرّر الخطاب باسم الحياد المهني، والجمهور يُعيد ترديده باسم الوطنية والانتماء. وفي النهاية، تُغلق الدائرة: لا أحد يُجبر أحدًا، لكنّ الجميع يُعيد إنتاج الطاعة نفسها، في صمتٍ لغويٍّ كامل لا يحتاج إلى قهرٍ ماديٍّ بعد الآن.

1- من نقل الخبر إلى إنتاج المعنى

في مجتمعات ما بعد الرقابة، لم يعد الإعلام مجرد ناقلٍ للخبر كما كان في مرحلة البث الأحادي، حين كانت المعلومة تمر عبر قناة رسمية واحدة من الأعلى إلى الأسفل. لقد تغيّر دوره جذريًا: لم يعد يكتفي بإملاء الرسائل، بل أصبح يشارك في **صناعة الواقع الرمزي** الذي يعيشه الناس. الخبر لم يعد حدثًا يُروى، بل **منتجًا لغويًا** يُبنى خطوةً بخطوة عبر سلسلة من الخيارات التحريرية الدقيقة: أيّ العناوين توضع في المقدمة، وأيّها يُؤجَّل؟ أيّ صورة تُستخدم، وأيّ زاوية تُهمَّش؟ هل تُروى الحكاية بنبرة الطمأنينة أم بنبرة الخطر؟ هذه الخيارات الصغيرة، التي تبدو تقنية أو محايدة، هي في الحقيقة **بنية أيديولوجية متكاملة** تحدد طريقة إدراك الواقع، وتعيد توزيع الشرعية بين الفاعلين.

كل نشرة إخبارية هي عمل رمزيٌّ في هندسة الوعي. فحين تُفتتح الأخبار دائمًا بعباراتٍ من نوع "أعلن رئيس الدولة..." أو "أكدت الحكومة..." أو "ثمنت المنظمات الوطنية"...، فإنها لا تنقل فقط تسلسل الوقائع، بل **تعيد ترسيخ تسلسل السلطة** داخل اللغة ذاتها. الفاعل السياسي يظهر دائمًا في موقع المبادرة، بينما يظهر المواطن في موقع المتلقّي أو المعلّق في الهامش، كأنّ الشعب لا يدخل القصة إلا بعد اكتمالها. وحين تُختتم النشرة بجملةٍ مألوفة مثل: "ورحب المواطنون بالقرار"، تكون اللغة قد أتمّت دورتها الرمزية: السلطة تفعل، الإعلام يروي، والشعب يبارك. بهذا الترتيب البسيط، يُعاد بناء الهرم الاجتماعي داخل بنية الجملة ذاتها، ويُرسّخ اللاوعي الجماعي فكرةً خطيرة مفادها أن **الفعل يبدأ دائمًا من فوق.**

الإعلام، بهذا المعنى، لا يختلق الأخبار، لكنه **يمنحها شكلها ومعناها السياسي.** إنه لا يقول الكذب، بل يختار أيّ جزء من الحقيقة يستحق أن يُقال، وأيّها يُترك في الظل. فعندما يغطي مثلاً احتجاجات اجتماعية، يستطيع أن يعرض المشهد نفسه تحت عنوانين مختلفين تمامًا: "مطالب شعبية من أجل العدالة الاجتماعية"، أو "إرباك للأمن العام ومحاولة للتشويش على الاستقرار". في الحالتين، الصور هي ذاتها، لكن اللغة تغيّر الاتجاه العاطفي والإدراكي للحدث. تُحوّل المواطن من فاعلٍ سياسي إلى مشاغب، ومن ضحية إلى متهم، ومن طالبِ حقٍّ إلى خطرٍ محتمل. وبهذا التحول الهادئ في المفردات، يتحوّل الخبر من **معلومةٍ إلى أداة تصنيفٍ اجتماعي**، ومن نقلٍ للواقع إلى **إعادة إنتاجٍ للسلطة** بلغةٍ تبدو مهنية ومحايدة.

إنّ أخطر ما في الإعلام الحديث ليس كذبه، بل صدقه الانتقائي، ذلك النوع من الصدق الذي يُخفي أكثر مما يُظهر، ويُنتج في كل مساءٍ نسخةً من العالم مطابقة للغة التي تصفها. فما يُعرض على الشاشات ليس مرآةً للواقع، بل واقعٌ جديدٌ صُنِع بعنايةٍ لكي يُصبح قابلاً للتصديق.

2- الدولة والاقتصاد والإعلام: مثلث الهيمنة الرمزية

حين ننظر إلى بنية الإعلام الحديث، سرعان ما ندرك أنّ ما يبدو منظومة حرّة ومتنوعة ليس سوى **شبكة مصالح متداخلة** تحكمها ثلاث قوى رئيسية: السلطة السياسية، رأس المال الاقتصادي، والفضاء الإعلامي نفسه. هذا التحالف الثلاثي هو ما يمكن تسميته **بمثلث الهيمنة الرمزية**؛ تحالف لا يقوم على التآمر، بل على **تبادل المنافع البنيوية** بين الأطراف الثلاثة، بحيث يعيد كلّ طرف إنتاج الآخر دون إعلانٍ صريح أو توجيه مباشر.

فالسياسي يحتاج إلى الإعلام ليُبرّر قراراته، ويُعيد إنتاج صورته كفاعلٍ مخلّص أو كرمزٍ للوحدة الوطنية. ومن دون الإعلام، تبقى السلطة مجرّدة من لغتها ومن قدرتها على الإقناع الجماهيري. لكن الإعلام بدوره لا يستطيع أن يعيش على "الحياد" الرمزي وحده؛ إنه يحتاج إلى **التمويل**، والتمويل يأتي من السوق: من الإعلانات التجارية، والرعايات، وعقود الشراكة التي تُربط عادةً بالمصارف وشركات الاتصالات والمؤسسات الكبرى. أما الاقتصاد، فيحتاج إلى ما يمكن تسميته بـ**الاستقرار الرمزي**: صورة وطنٍ آمنٍ، وسياساتٍ عقلانيةٍ، وحكومةٍ "مسؤولة"، كي يضمن بيئةً نفسية ملائمة للاستثمار والاستهلاك. وبذلك، تُغلق الدائرة: السياسي يمنح الخطاب، والإعلام يمنح الشكل، والاقتصاد يمنح التمويل. وهكذا يُعاد إنتاج السلطة في ثوبٍ من **الواقعية الإعلامية** التي تخفي طابعها الإيديولوجي.

في تونس، يمكن تتبع هذا المثلث منذ منتصف العقد الثاني بعد الثورة، حين بدأت وسائل الإعلام الخاصة تأخذ مكان الإعلام العمومي، لكنها ورثت عنه الوظيفة ذاتها: **ضبط الإيقاع الرمزي للمجتمع**. لم تعد الرقابة تُمارس عبر الهاتف المباشر من مكتب الوزارة، بل عبر الحساب البنكي والإعلان التجاري. الإعلانات المصرفية وشركات الاتصالات الكبرى أصبحت تتحكم في البرامج الحوارية، لا بتوجيهها المباشر، بل **بصمتها المسبق**: المواضيع التي تهدد مصالح السوق لا تُفتح أصلًا، والضيوف الذين قد يثيرون جدلًا اقتصاديًا جديًا يُستبدلون بأسماء أكثر "مرونة". وهكذا، تتحول الرعاية الاقتصادية إلى شكلٍ جديد من **الرقابة الناعمة**، يبدو بريئًا لكنه أكثر إحكامًا من الرقابة السياسية القديمة.

في هذا النظام، يصبح الإعلام جهازًا للدولة حتى و إن كان مملوكًا للقطاع الخاص. فما دام يشارك في تثبيت البنية الرمزية نفسها - بنية "الاستقرار"، و"المسؤولية"، و"الواقعية الاقتصادية" - فهو يؤدي الدور ذاته الذي كانت تؤديه الصحافة الرسمية زمن الرقابة المباشرة. الاختلاف الوحيد هو في **الآلية**: السلطة لم تعد تصدر الأوامر، بل تُموّل التوجهات؛ والإعلامي لم يعد يتلقى التعليمات، بل يتلقّى **الإعلانات**. أما الجمهور، فقد تحوّل من متلقٍّ إلى مستهلكٍ في سوق المعنى، يشتري رأيه السياسي مع منتجه اليومي، ويُعيد إنتاج القبول الاجتماعي بآليات السوق نفسها التي تنظّم سلوكه الاستهلاكي.

بهذه الطريقة، تتماهى الدولة والسوق والإعلام في منظومةٍ واحدة تبدو "طبيعية" تمامًا، لكنها تقوم على اتفاقٍ غير معلن: أن يُترك للناس حرية الكلام، شرط ألا يُمسّ نظام الأشياء القائم. فالإعلام يملأ الفضاء بالصخب، لكنّه يُبقي الأسئلة الجوهرية معلّقة: من يملك الثروة؟ من يحدّد السياسات؟ ومن يكتب القصة؟ هكذا يُحافظ مثلث الهيمنة الرمزية على تماسكه، ليس بالقمع، بل **بالتواطؤ الناعم بين اللغة والمال والسلطة.**

3- الترفيه كاستمرار للسلطة بوسائل أخرى

حين نتحدث عن الإعلام بوصفه جهازًا أيديولوجيًا، لا ينبغي أن نحصره في نشرات الأخبار أو المنابر السياسية الصريحة. فالإيديولوجيا لا تحتاج إلى خطبة ولا إلى بيان رسمي؛ يكفيها أن تتسلل عبر أكثر المجالات براءةً في الظاهر: **الترفيه.** المسلسلات، والبرامج الساخرة، وعروض الواقع، والمواد الفكاهية اليومية، كلها تؤدي الوظيفة ذاتها التي تؤديها السياسة، ولكن **بلغة العاطفة لا بلغة القرار.** إنها لا تقول للناس ماذا يفعلون، بل تُعلّمهم - دون وعي - **كيف يفكرون**، وما الذي يُعتبر طبيعيًا، وما الذي يبدو غريبًا، وما الذي يستحق الضحك أو الشفقة أو الاحترام.

في المسلسل التلفزيوني النموذجي، تتجسد السلطة دائمًا في صورة الأب، الذي يخطئ أحيانًا لكنه يبقى المرجع الأخلاقي الأخير. الاحتجاج يُقدَّم كخطرٍ على "الاستقرار"، والفقر كقدرٍ لا فكاك منه، والنجاح الفردي كخلاصٍ شخصيٍّ لا علاقة له بالعدالة الاجتماعية. بهذه السرديات البسيطة، يُعاد بناء

الوعي الاجتماعي بالطاعة، ليس عبر التلقين المباشر، بل عبر التكرار الدرامي الجميل. يخرج المشاهد من التجربة لا وهو مقتنعٌ بفكرة سياسية، بل وهو **مُصالح مع واقعه**، مقتنعٌ بأنّ النظام القائم - رغم عيوبه - هو الممكن الوحيد.

حتى الكوميديا، التي تُقدَّم عادةً كفضاءٍ للحرية والسخرية من السلطة، تتحول بمرور الوقت إلى **آلية تفريغ رمزية**. فهي لا تُغيّر الواقع، بل تُلطّفه. تُسكن الغضب بدل أن تنظّمه، وتحوّل الوجع إلى مادةٍ للضحك. حين يضحك الناس على فقرهم، أو على فساد إدارتهم، فإنهم يُعيدون إنتاج العجز نفسه بطريقةٍ مريحة. إنها وظيفة اجتماعية قديمة للضحك: إزالة الخطر من النقد عبر **تحويله إلى طقس ترفيهي**. فيصبح السخرية من السلطة شكلاً من أشكال التكيّف معها، وتتحول الفكاهة إلى ما يشبه المخدر الجماعي، يُبقي الناس في يقظةٍ مشتعلةٍ على السطح، وفي خضوعٍ تامٍّ في العمق.

في تونس، تجلّى هذا التحوّل بوضوح بعد الثورة. فقد ظهرت برامج ساخرة جريئة كسرت لسنواتٍ حاجز الخوف، واستعملت السخرية كسلاحٍ رمزيٍّ ضدّ الاستبداد. لكنّ هذه الطاقة النقدية تحوّلت تدريجيًا إلى **صمام أمانٍ للنظام الرمزي** نفسه. صار الضحك يُمارس داخل حدودٍ مرسومة سلفًا: يمكن انتقاد الأداء، لا البنية؛ يمكن السخرية من السياسي، لا من النظام الاقتصادي الذي يُعيد إنتاجه. وبذلك، صارت البرامج الساخرة تمارس دورًا مزدوجًا: تُفرّغ التوتر الاجتماعي، وتُعيد للمؤسسة الحاكمة مظهر التسامح والانفتاح، كأنها تقول للجمهور: "انظروا، نحن دولةٌ ديموقراطية، تسمح لكم بالسخرية منّا متى شئتم، ما دمتم لا تسألون عن الأسباب التي جعلتكم تضحكون أصلًا".

بهذه الطريقة، يتحوّل الترفيه إلى استمرارٍ للسلطة بوسائل أخرى. إنه يُمارس الهيمنة لا عبر الخوف، بل عبر المتعة؛ ويُعيد إنتاج النظام لا عبر القهر، بل عبر الضحك. وفي هذا تكمن **عبقرية السلطة الحديثة**: أن تجعل الخضوع يبدو تسليةً، وأن تجعل السخرية منها شكلًا آخر من أشكال الخضوع الطوعي.

4- الإعلام كمنتج للقبول الاجتماعي

كل نظام سياسي، مهما بلغت قوته أو عنفه، لا يمكنه أن يستمر بالرهان على الخوف وحده. إنّ ما يحفظ الأنظمة الحديثة ليس العصا، بل **القبول**. فلكي تبقى السلطة مستقرة، يجب أن تخلق داخل المجتمع حدًّا أدنى من الرضى الرمزي، ذلك الشعور بأنّ الواقع - رغم قسوته - مقبول أو على الأقل مفهوم. وهنا يأتي الإعلام كالجهاز المركزي في عملية صناعة هذا القبول. إنه لا يقنع الناس بأنّ العالم عادل، بل يجعلهم **يتوقفون عن سؤال العدالة**. يحقنهم بجرعاتٍ منتظمة من "الواقعية"، و"الظروف"، و"المصلحة الوطنية"، حتى يصبح ما كان استثناءً بالأمس **مألوفًا اليوم**، وما كان فضيحة يتحوّل إلى خبرٍ عابر في نهاية النشرة.

تعمل هذه الصناعة على ثلاث آليات متكاملة - لا تفرض القهر، بل تُنتجه من الداخل:

أولًا: تطبيع الواقع

أول خطوة في إنتاج القبول هي **تحييد الإحساس بالظلم**. يحدث ذلك حين يُعاد تقديم الأوضاع الشاذة - البطالة، التفاوت الطبقي، الفساد الإداري - بصفتها ظواهر "طبيعية" أو "عابرة"، لا كنتائج مباشرة لخياراتٍ سياسية واقتصادية. عندما تتكرر في نشرات الأخبار عبارة مثل "الظروف الاقتصادية الصعبة" أو "الوضع العالمي المعقد"، يتراجع الإحساس بأنّ هناك مسؤولًا يمكن محاسبته. تتحول الأزمة من فعلٍ إنسانيٍّ إلى قدرٍ كونيٍّ لا يُسأل عنه أحد. وحين تتكرر هذه الصياغة بما يكفي، يتحوّل الاعتياد إلى قبول، والقبول إلى **تطبيعٍ رمزيٍّ للظلم**.

ثانيًا: إعادة توزيع اللوم

الآلية الثانية هي **نقل المسؤولية من النظام إلى الأفراد**. في الخطاب الإعلامي المهيمن، لا تكون الأزمة نتيجة البنية، بل نتيجة "ضعف الوعي"، "سوء الإدارة"، أو "ثقافة الاتكالية". هكذا تُختزل المعضلات البنيوية في قصصٍ شخصيةٍ وأخلاقية. الفقر يصبح مشكلة سلوك، لا نظام توزيع. الفساد يتحول إلى "أخطاء أفراد"، لا إلى ثقافة مؤسسية. وبهذا، يُعاد إنتاج المنظومة نفسها عبر **لوم الضحية**،

فيشعر المواطن بأنه مسؤول عن مصيره وحده، بينما تُرفع المسؤولية عن الدولة والسوق والنخبة السياسية. الإعلام هنا لا يهاجم النظام، بل **ينزّهه** ضمنيًا، ويحوّل كل نقدٍ له إلى نقدٍ ذاتيٍّ للمجتمع نفسه.

ثالثًا: الاحتواء الرمزي للغضب

أما الآلية الثالثة، فهي الأكثر دهاءً: فتح مساحاتٍ منظَّمة للغضب تسمح بالتنفيس دون التغيير. تُخصَّص برامج تستضيف "مواطنين غاضبين" ليصرخوا أمام الكاميرا، ويتحدّثوا عن معاناتهم، لكن ضمن إطارٍ مدروسٍ يجعل الغضب ذاته جزءًا من الفرجة. في نهاية الحلقة، لا أحد يُحاسَب، لكن الجميع يشعر بأنّ "الناس قالت كلمتها"، فتنتهي الجلسة دون أثرٍ سياسيٍّ حقيقي. تُحوَّل الطاقة الاحتجاجية إلى **محتوى استهلاكي**، تُعرض فيه المعاناة كمشهدٍ إنسانيٍّ لا كمسألةٍ اجتماعية. إنها مهارة إعلامية في تحويل الانفعال إلى ترفيه، والسخط إلى **تسلية جماهيرية مؤقتة**.

بهذه الآليات الثلاث - التطبيع، ونقل اللوم، واحتواء الغضب - يُصبح الإعلام أكثر فاعلية من أي جهازٍ قمعيٍّ تقليدي. فهو لا يفرض الصمت، بل يُعطي الكلام ضمن شروطٍ محددة، ولا يمنع الأسئلة، بل **يحدّد نوعها ولغتها وزمن طرحها**. إنه لا يقمع الحركات الاجتماعية بالعنف، بل يُعيد تشكيلها في صورٍ رمزيةٍ مقبولة، حتى تُصبح الثورة نفسها قابلة للبثّ بين فواصلٍ إعلانية.

وهكذا، تتحول صناعة القبول إلى **بنية يومية للهيمنة**، يتواطأ فيها السياسي والإعلامي والمستهلك في آنٍ واحد: الأول يقدّم الخطاب، والثاني يجمّله، والثالث يتلقاه برضا يظنه وعيًا. لكن خلف هذا الرضا، يبقى السؤال مفتوحًا: كم من القبول هو وعي؟ وكم منه استسلامٌ بلُغةٍ جميلة؟

5- من الخبر إلى النموذج: الإعلام كمدرسة اجتماعية

لا تقتصر وظيفة الإعلام على تشكيل الرأي العام، كما كان يُعتقد في النظريات الاتصالية الكلاسيكية. فالإعلام لا يصوغ المواقف السياسية فحسب، بل يربّي **الذوق الاجتماعي** ويُهندس **أنماط السلوك** اليومية. إنه، في جوهره، **مدرسة غير معلنة** لتكوين المواطن الصالح في نظر النظام

الرمزي القائم. فالبرامج الحوارية، مثلًا، لا تُخبر الناس فقط بما عليهم أن يفكروا فيه، بل تعلّمهم **كيف** يفكرون، و**كيف** يختلفون، وضمن أي حدودٍ يجب أن يظلّ هذا الاختلاف آمنًا. من يشاهدها بانتظام، يتعلّم ضمنًا أن الحديث "العقلاني" هو الذي لا يُزعج، وأن الجرأة المقبولة هي تلك التي لا تمسّ البنى الاقتصادية أو علاقات النفوذ. وهكذا، تتحوّل الاستوديوهات إلى **صفوفٍ للتربية الرمزية**، يُلقّن فيها المواطن نموذج "المعتدل" الذي ينتقد دون أن يُغيّر، ويعبّر دون أن يُزعج، ويُطالب دون أن يُهدّد النظام الذي يمنحه حقّ الكلام.

هذه التربية لا تقتصر على السياسة. في المجال الثقافي أيضًا، تُمارس البرامج "النقدية" النوع نفسه من الترويض الناعم. فالمثقف الذي يُستدعى إلى الشاشة ليس بالضرورة الأعمق فكرًا، بل **الأكثر انسجامًا مع الذوق السائد**. هو من يتقن لغة لينة لا تصطدم، ويتحدث عن "الحرية" دون أن يربطها بالعدالة الاجتماعية، وعن "الإصلاح" دون أن يلمّح إلى البنية الاقتصادية التي تحدّده، وعن "الهوية" بوصفها زينة روحية، لا بوصفها معركة سياسية. بهذا الشكل، يُعاد تشكيل الطبقة الفكرية والإعلامية ضمن حدودٍ جديدة من الطاعة الرمزية: يُسمح بالنقد، شرط أن يكون بلا أنياب.

لا أحد يُصدر أوامر مباشرة، ولا توجد رقابة ظاهرة، لكن نظام الحوافز الرمزية - الشهرة، الظهور المتكرر، الدعوات، التمويل، الرعاية - يقوم مقام العصا القديمة. فمن يلتزم بالسردية الكبرى يجد طريقه سالكًا في المنابر الكبرى، ومن يحاول كسرها يُصنّف سريعًا على أنه "راديكالي" أو "خارج الإطار". وهكذا، يُعاد إنتاج المثقف الموالي ضمن **جهاز أيديولوجي ناعم**، لا يحتاج إلى تهديد أو عقاب، لأنّ المكافآت تكفي لضبط السلوك. الإعلام لا يُنفق طاقته على تكميم الأفواه، بل على **تطويع النبرات**، ليبدو كلّ شيء قابلًا للنقاش، بينما تُمنع الأسئلة التي يمكن أن تُفكك اللعبة من أساسها.

بهذا المعنى، يمكن القول إنّ الخبر لم يعد غاية الإعلام، بل وسيلته لتشكيل **نموذج اجتماعي مثالي**: المواطن الهادئ، المتسامح، الواقعي، الذي يتأقلم مع كل ظرف، ويثق بأنّ الاعتدال هو الفضيلة العليا حتى حين يكون على حساب العدالة. تلك هي المدرسة التي تُدرّسها الشاشات كل مساء، دون أن تُعلن برنامجها التربوي، ودون أن ترفع شعارًا واحدًا.

6- الإعلام والمقدّس: تحالف الخطاب والرمز

في المجتمعات العربية، لا يمكن فصل الإعلام عن البنية الرمزية للدين والهوية. فهو لا يعمل في فراغٍ ثقافي، بل يتغذى من المخزون الأخلاقي والروحي الذي يشكّل وجدان الجماعة. ولهذا، لا تُختصر رسائل الإعلام في السياسة بمعناها الإداري أو الحزبي، بل تمتدّ إلى الأخلاق اليومية التي تنظّم علاقة الفرد بالجماعة، وتحدّد ما هو مقبول اجتماعيًا وما هو "تجاوزٌ للحدود".

الإيديولوجيا الحديثة لا تعلن نفسها، بل **تتخفّى في ثوب الأخلاق**. فحين تُقدَّم الطاعة كفضيلة دينية، والسكوت كحكمةٍ وطنية، والتضحية بالصبر كقيمةٍ روحية، نكون أمام خطابٍ سياسيٍّ مكتمل الأدوات، لكنه يتحدّث بلغةٍ ميتافيزيقية تُعفيه من النقاش. لا يقول "أطع السلطة"، بل يقول "اصبر من أجل الوطن". ولا يقول "لا تنتقد"، بل يقول "احفظ وحدة الصف". وهكذا تتحوّل الأخلاق إلى سياسةٍ صامتة، يُمارس فيها الحكم دون أوامر، ويُصاغ الولاء باسم "الفضيلة".

في السياق التونسي، تبرز هذه الظاهرة بوضوحٍ بعد الثورة. فقد وجد الإعلام نفسه أمام مجتمعٍ خرج لتوّه من الصمت، يبحث عن معنى جديد للحرية وللمقدّس معًا. وبينما كانت النقاشات الأولى بعد 2011 مشتعلة حول الدين والسياسة، بدأت القنوات والبرامج الكبرى تعمل على **إعادة تشكيل الخطاب الديني** في اتجاهٍ يخدم الاستقرار الاجتماعي والتهدئة السياسية. ظهر مصطلح "الخطاب الوسطي" كقيمةٍ مطلقة، يُستخدم لتمييز "المعتدل" من "المتطرف"، لكن دون تحديد واضح لمعايير الاعتدال نفسها. لقد تحوّل "الوسط" إلى **مقدّسٍ جديد**، يُقاس عليه كل فكرٍ أو موقفٍ سياسي. فالمطالبة بالعدالة الجذرية قد تُعدّ "راديكالية"، والنقد البنيوي يُقدَّم كتهديدٍ للوحدة، والمسّ بالرموز الاقتصادية أو السياسية يُعامل كما لو كان مسًّا بالمقدّسات.

بهذه الطريقة، يُعاد إنتاج العلاقة القديمة بين **السلطة والمقدّس**، لكن هذه المرة عبر **الإعلام لا عبر المنبر**. ففي الماضي، كان الخطاب الديني يشرعن الحاكم باسم الله؛ أما اليوم، فالإعلام يشرعنه باسم "الاعتدال"، ويمنح السلطة غطاءً أخلاقيًا جديدًا بلغةٍ مدنيةٍ مهذّبة. وحين يقدّم الإعلام "التوازن" و"العقلانية" و"الخطاب الهادئ" كقيمٍ عليا، فإنه لا يروّج لمجرد أسلوبٍ في النقاش، بل يؤسّس

لمنظومةٍ كاملةٍ تُقصي الغضب المشروع، وتجرّم النقد الراديكالي، وتحوّل العدالة نفسها إلى مسألة ذوقٍ أو أسلوبٍ لا إلى حقٍّ موضوعي.

إنّ هذا التحالف بين الخطاب الإعلامي والمقدّس الرمزي هو من أكثر أشكال الهيمنة المعاصرة مكرًا، لأنه يجعل **النظام الأخلاقي خادمًا للنظام السياسي**، ويجعل من الاعتراض على الظلم مظهرًا من مظاهر "قلة الأدب" أو "الخروج عن الإجماع". وهكذا تتجلّى عبقرية السلطة الحديثة مرة أخرى: أن تضع يدها على ما نظنه "أنقى" ما فينا - الضمير والدين - لتعيد توجيهه في خدمة استقرارها.

7- الترفيه السياسي: ابتسامة السلطة الجديدة

من أبرز تجليات الجهاز الأيديولوجي في زمن السوق والإعلام الرقمي ما يمكن تسميته بـ **الترفيه السياسي**، أي تحويل المجال العام إلى مساحة فرجوية تُقدَّم فيها السياسة على هيئة عرضٍ استهلاكيٍّ مثير، لا باعتبارها شأنًا جماعيًا يتطلّب النقاش والمسؤولية.

لقد نجحت الصناعة الإعلامية في دمج **الثقافة الاستهلاكية** بالخطاب العام، حتى غدا البرنامج السياسي نفسه قطعةً من البضائع الثقافية، تُصمَّم بآليات الجذب نفسها التي تُستعمل في الإعلانات والمسلسلات. الموسيقى الصاخبة في البداية، الإضاءة المسرحية، الجمهور المصفق في الإيقاع المطلوب، المذيع الذي يتصرّف كممثلٍ ساخر، والضيوف الذين يتحولون إلى شخصياتٍ متقابلة في مشهدٍ دراميٍّ محسوب. كلّ شيء مدروسٌ ليُنتج انفعالًا لا فكرة، مشهدًا لا موقفًا. إنه ليس نقاشًا عقلانيًا حول الشأن العام، بل **عرضٌ رمزيٌّ للسلطة في ثوبٍ شعبيٍّ مبتهج**.

بهذا الأسلوب، **تتحول السياسة إلى فرجة**، والفرجة إلى تسلية، والتساؤل إلى اقتباسٍ ساخرٍ يُتداول في المقاهي وعلى صفحات التواصل الاجتماعي. المواطن لا يتابع الأخبار ليكوّن رأيًا، بل ليختار فريقًا يشجعه في مباراةٍ رمزية بين "الموالين" و"المعارضين". الانفعال يُستبدل بالفهم، والتصفيق يُعوّض التحليل، والأحداث الكبرى تُختزل في نكاتٍ أو لقطاتٍ ساخرةٍ تُشاهد وتُنسى بعد دقائق.

في هذا المشهد الجديد، **يذوب السياسي في الثقافي**، وتتحول القضايا العامة إلى مواد ترفيهية مربحة. فكلما زاد الصخب، ارتفعت نسب المشاهدة، وكلما زاد الجدل، تدفّقت الإعلانات. المنطق الذي يحكم البرامج السياسية اليوم هو منطق السوق: ما يثير يبيع، وما يبيع يُعاد إنتاجه. والنتيجة أنّ النقد نفسه يصبح جزءًا من البضاعة الإعلامية، يُقدَّم في جرعاتٍ محسوبةٍ لا تهدد التوازن العام.

بهذا الشكل، **تُعاد صياغة الطاعة داخل منطق السوق والترفيه معًا**. فالضحك الجماعي، الذي يبدو وكأنه تمرّدٌ رمزي، هو في الحقيقة آليةٌ لتصريف الغضب في صورةٍ آمنةٍ وغير مقلقة. الجمهور الذي يضحك من السياسيين لا يُهدّدهم، بل يستهلكهم. والمواطن الذي يسخر من الواقع لا يغيّره، بل يتصالح معه من خلال السخرية.

إنها **ابتسامة السلطة الجديدة**: ابتسامة لا تخيف، بل تُلهي. سلطةٌ لا تأمر، بل تُسلّي، وتترك للناس حرية الضحك، شرط ألا يضحك أحدٌ على اللعبة نفسها.

8- الإعلام الرقمي واستمرار الجهاز الأيديولوجي

من النظرة الأولى، يبدو صعود المنصات الرقمية كـ "يوتيوب" و"فيسبوك" و"تيك توك" وكأنه لحظة تحررٍ من هيمنة الإعلام التقليدي، وكأنّ الجماهير قد استعادت حقها في التعبير وفي إنتاج المعنى. لكنّ التحليل الدقيق يُظهر أن ما حدث لم يكن قطيعة، بل **استمرارية في بنية السيطرة الرمزية**، بوسائل أكثر انسيابًا واتساعًا. لقد انتقل الجهاز الأيديولوجي من القنوات المركزية إلى الشبكات اللامركزية، لكن المنطق ظلّ واحدًا: السيطرة على الانتباه، وتوجيه الوعي، وتغليف السلطة بلغةٍ تفاعليةٍ جديدة.

الخوارزمية - كما ناقشنا سابقًا - لم تلغِ دور الإعلام الكلاسيكي، بل وسّعته حتى غدا بلا حدود. فقد خرج الخطاب من النشرة والبيان والمؤتمر الصحفي، ليتجسّد في الفيديو القصير، والمنشور السريع، والهاشتاغ العابر. الوسيط تغيّر، لكن البنية العميقة بقيت على حالها: **التبسيط المفرط، الإبهار البصري، الغموض الموجَّه**، والخلط بين العاطفة والمعرفة. هكذا تحوّل "المواطن المتلقي" إلى

"مستخدم فاعل" في الظاهر، لكنه في الجوهر أصبح **أداةً داخل منظومة التفاعل** التي تُنتج المعنى نيابةً عنه.

في السياق التونسي، تجلّى هذا التحوّل في ظاهرة يمكن تسميتها بـ **"إعلام المؤثّرين السياسيين"**، أي تلك الوجوه التي راكمت جمهورًا واسعًا عبر محتوىٍ يجمع بين الترفيه، والنقد اللطيف، والخطاب الوطني العاطفي. يبدو هؤلاء مستقلين عن المنظومات الحزبية والإعلامية التقليدية، لكنّ حضورهم لا يقلّ أيديولوجيةً عنها، إذ يمارسون وظيفة سياسية غير معلنة: توجيه المزاج العام، وإعادة إنتاج السرديات السائدة بلغةٍ شعبيةٍ جديدة. هم الوجوه "الناعمة" للجهاز الأيديولوجي في زمن ما بعد التلفزيون، يجمعون بين جاذبية المشهد وفاعلية الخطاب.

إنّ ما كان في الماضي يتمّ من خلال المذيع الرسمي أو الصحفي "المعتمد"، يُمارَس اليوم من خلال المؤثّر، الذي يتحدّث بلسان "الناس"، ويبدو كأنه خارج السلطة، بينما هو في الحقيقة **وسيطها الجديد**، وجسرها إلى الوعي اليومي للمواطن. بهذا، تتداخل الدعاية مع الترفيه، والإشهار مع السياسة، ويصبح الرأي العام نفسه منتجًا تسويقيًا داخل السوق الرقمية الكبرى.

وهكذا، يتضح أنّ الإعلام الرقمي لم يُلغِ الجهاز الأيديولوجي، بل جعله أكثر **مرونةً وانتشارًا**، وأقلّ قابليةً للكشف أو النقد. فالهيمنة القديمة كانت مركزية، أما الجديدة فهي موزعة، تعمل بآلاف الوجوه والأصوات والمقاطع، تحيط بالفرد من كل جهة، وتقنعه بأنه حرٌّ في حين أنّه محاصرٌ داخل خوارزميةٍ تتغذى من ذاته.

لقد أصبحنا في مرحلة **الأيديولوجيا الشبكية**، حيث تمارس السلطة حضورها لا من خلال مؤسساتها، بل من خلال تدفقاتٍ لا تنقطع من الصور والكلمات والمشاعر. وما لم نتعلّم قراءة هذا الخطاب الجديد، سنظل نعيش في وهم الحرية الرقمية، بينما تتحوّل الشاشة الصغيرة إلى **المنبر الأكبر في التاريخ الحديث.**

9- من الهيمنة إلى الوعي النقدي

ليس في وسعنا أن نكسر الجهاز الأيديولوجي بمجرد أن نرفضه أو نلعنه. فالقوة التي يتمتع بها لا تأتي من خطابه الظاهر، بل من قدرته على أن يجعل العالم يبدو "طبيعيًا"، وأن يُخفي آلياته داخل حياتنا اليومية. ولهذا، لا يكون التحرر في الهروب من الإعلام، بل في **فهمه**. فمن يفهم كيف تُبنى الجملة، وكيف تُختار الصورة، وكيف يُعاد ترتيب الخبر، يمكنه أن يُعيد امتلاك المعنى من جديد.

الإعلام المعاصر لا يفرض علينا فكرةً بعينها؛ إنه يفرض علينا **منطقًا في التفكير**. يعلّمنا كيف نرى الأشياء، وكيف نُفسّرها، وأيّ الأسئلة تستحق الطرح، وأيّها خارج "الإطار". إنه لا يقول: "فكّر هكذا"، بل يوجّهنا لأن نعتقد أن لا بديل عن هذا التفكير. ولذلك، فإنّ بناء إعلامٍ بديل لا يعني فقط إنشاء منصّات جديدة، بل تأسيس **ثقافة نقدية** قادرة على تفكيك الخطاب نفسه. الإعلام الحرّ ليس من يهاجم الدولة، بل من يعرّي الطريقة التي تُعاد بها صناعة الواقع عبر اللغة، والصورة، والإيقاع العاطفي للخبر.

الوعي النقدي يبدأ حين ندرك أنّ كلّ ما يُقدَّم لنا مصمَّمٌ بدقّة ليُنتج فينا **ردّ فعلٍ محدّدًا**: غضبًا، خوفًا، أو تعاطفًا سريعًا. حين نعي أن الصورة ليست بريئة، وأنّ العنوان ليس محايدًا، وأنّ الخبر لا يصف بل **يُعيد ترتيب العالم**، نبدأ باستعادة السيادة على وعينا. التحرر لا يعني الصمت، بل القدرة على الكلام بوعيٍ جديد، لا يُعيد ما سمعه، بل يُفكّر فيما يسمعه.

في النهاية، ليست المشكلة في التكنولوجيا، ولا في الإعلام بوصفه أداةً تقنية، بل في **المنظومة الرمزية** التي تحوّل كلّ وسيلةٍ إلى حاملٍ للهيمنة. وحين نتمكن من قراءة هذه المنظومة بعيونٍ نقدية، نكون قد خطونا أول خطوة في التحرر الفعلي: تحرير الإدراك من الاستلاب، والمعنى من التكرار، والعقل من هيمنة الصورة التي تُفكّر نيابةً عنه.

إنّ المطلوب ليس **"إعلامًا آخر"**، بل **علاقةً جديدة بالمعنى**، قائمة على الشك المنهجي، والوعي اللغوي، والمسافة التأملية. عندها فقط يصبح الفضاء العام مجالًا للفهم لا للمساومة، وللتحرّر لا للفرجة، ولإنتاج الحقيقة لا لاستهلاكها.

10- خاتمة الفصل

الإعلام، في نهاية التحليل، ليس مجرد وسيلة لنقل الأخبار، بل هو **المسرح اليومي الذي تُعاد فيه كتابة السلطة بلغة الحياد.** تتبدّل الوجوه، وتتغيّر البرامج، لكن البنية تبقى على حالها: السلطة تتحدث دائمًا من وراء الميكروفون، بينما يُترك للناس أن يظنّوا أنهم يتحدثون من خلاله. إنه الجهاز الأكثر استقرارًا في الدولة الحديثة، لأنه لا يسكن المؤسسات فقط، بل **يعيش داخلنا** - في ذائقتنا، وفي أحكامنا، وفي تصورنا لما هو طبيعي أو ممكن أو مشروع.

من خلاله، يتحول القانون إلى قدرٍ لا يُناقَش، والظلم إلى حادثٍ عرضيٍّ يمكن تجاوزه، والاحتجاج إلى مشهدٍ ترفيهيٍّ يعرض في وقت الذروة. الإعلام لا يقمع الحقيقة، بل **يدجّنها**، يجعلها مألوفة إلى حدٍّ لا تثير معه غضبًا أو تساؤلًا. إنه لا يُنكر الوجع، بل يقدّمه في قالبٍ جماليٍّ مريحٍ يحوّل الألم إلى فرجةٍ، والمعاناة إلى مشهدٍ قابلٍ للإعادة.

كسر هذه الحلقة لا يتمّ بالصراخ في وجه الشاشة، ولا بالانسحاب منها، بل بفهمها - بتفكيك لغتها، وباستعادة الوعي بطريقة اشتغالها. فحين يدرك الإنسان كيف تُصاغ الصورة، وكيف يُبنى العنوان، وكيف تُختار الزاوية التي نرى من خلالها العالم، يستعيد لغته الخاصة، أي **قدرته على تسمية الأشياء بنفسه.** وما إن يمتلك هذه القدرة، حتى يتحرر من سلطة الخطاب الذي يحدّد له ما يراه وما يظنه وما يقول.

إنّ الحرية في معناها الحديث لم تعد انفصالًا عن السلطة، بل **استقلالًا في إنتاج المعنى.** أن تكون حرًّا، لا يعني أن تقول ما تشاء، بل أن تفهم **لماذا** تقول ما تقول، وأن تمتلك الأدوات التي تتيح لك أن تكتب العالم بلغتك، لا بلغة من يملك المنبر.

وهكذا، يصبح الفهم نفسه فعلًا مقاومًا، ويصبح الوعي النقدي شكلًا جديدًا من أشكال العدالة الرمزية: أن تعيد للإنسان قدرته على التمييز بين ما يُقال له، وما يختاره هو أن يقوله. تلك هي **الحرية التي لا تُمنح، بل تُفهم** - حرية المعنى، لا حرية الاستهلاك.

الفصل السادس:

الرأي العام في زمن التشظي الرقمي

لم يعد "الرأي العام" كتلة واحدة يمكن قياسها أو توجيهها كما كان في القرن العشرين. لقد تفكك إلى **شبكات متجاورة ومتقاطعة**، لكل واحدةٍ منها لغتها الخاصة، ومرجعياتها، ونظامها الرمزي الداخلي الذي يُحدّد ما هو صحيح وما هو باطل. في الماضي، كانت الصحف والإذاعات والقنوات تصنع جمهورًا وطنيًا عامًا، يجلس في التوقيت نفسه ليستمع إلى النشرة نفسها، ويعيش اللحظة الجماعية ذاتها، مهما اختلفت المواقف والتوجهات. كان المجال العمومي، بتعبير هابرماس، فضاءً مشتركًا للنقاش والعقلنة، تتقاطع فيه الطبقات والآراء، ويُبنى فيه الوعي الجماعي على قاعدة الحوار.

لكن هذا النموذج بدأ يتفكك مع صعود الإعلام الخوارزمي، الذي لا يخاطب الجمهور كمجموعة واحدة، بل يُخاطب كل فردٍ على حدة، وفق خوارزميةٍ تعرف رغباته وتُغذي قناعاته وتُعيد إنتاجها. تحوّل "المجال العمومي" إلى **فضاء شخصي مفلتر**، يتشكل من تدفقاتٍ لا نهائية من المحتوى الذي يُشبهنا أكثر مما يُخالفنا، حتى أصبح كلّ مستخدم يعيش في غرفةٍ لغويةٍ مغلقة يظنّ أنها العالم كله، بينما هي مجرد صدى لصوته.

في هذا العالم الجديد، لم تعد الحقيقة موضوعًا للنقاش، بل أصبحت **سلاحًا هويّاتيًا**. ما يُقال لا يُفحص بمنطق البرهان، بل يُقاس بميزان الانتماء: من قاله؟ لأي جهة ينتمي؟ هل هو "من جماعتنا" أم من خصومها؟ وهكذا يتحول الحوار إلى تصنيفٍ، والنقاش إلى اختبارٍ للولاء، والفكر إلى علامةٍ على الهوية أكثر منه بحثًا عن الحقيقة.

النتيجة أنّ **العقل العمومي**، الذي كان أساس الديمقراطية الحديثة، بدأ يتراجع أمام ولاءات رقمية ضيقة، تُقسّم المجتمع إلى جزرٍ معرفيةٍ مغلقة، كلٌّ منها يملك روايته الخاصة، و إعلامه الخاص، ولغته التي لا يفهمها الآخرون. صار الفضاء العام، الذي وُجد ليجمع، فضاءً يُفرّق، وصار الخطاب الذي يُفترض أن يُنير، يُكرّس الظلام الموزّع في شكل ومضات متوهّجة من الانفعال اللحظي.

في هذا المشهد، لم تعد المشكلة في "من يتحكم بالرأي العام"، بل في **ما إذا كان الرأي العام ما زال موجودًا أصلًا**. فما نراه اليوم ليس رأيًا عامًا، بل **رأيًا مفصّلًا حسب الطلب**، ينتجه كل فرد داخل فقاعته الخوارزمية، في عالمٍ لم يعد يجمعنا فيه النقاش، بل يفرّقنا فيه ما نناقشه.

1- من "المجال العمومي" إلى "الفضاء الخوارزمي"

حين صاغ **يورغن هابرماس** مفهوم *المجال العمومي* في ستينيات القرن الماضي، كان يتحدث عن فضاءٍ رمزيٍّ يلتقي فيه المواطنون باعتبارهم أفرادًا أحرارًا ومتساوين، يتبادلون الآراء والنقاش بالعقل والحجة، ويشاركون في تكوين الإرادة الجماعية عبر الحوار النقدي المفتوح. كان هذا المجال - كما تخيّله - يقوم على افتراضين أساسيين: أن الحقيقة يمكن الوصول إليها عبر النقاش، وأن التواصل بين الأفراد ممكن على أساس من **الاحترام المتبادل والعقلانية المشتركة.**

لكن مع صعود المنصات الرقمية، تغيّر كل شيء. ما نعيشه اليوم لم يعد مجالًا عموميًا، بل **فضاءً خوارزميًا**، تتحكم في بنيته خوارزميات لا تعرف معنى العقل أو الصالح العام، بل تتبع منطقًا واحدًا: *جذب الانتباه*. لم تعد القضايا تُقدَّم وفق أهميتها السياسية أو الاجتماعية، بل وفق قدرتها على إثارة التفاعل والدهشة والغضب. في المجال العمومي، كانت القيمة تُقاس بالصدق والمنفعة العامة؛ أما في المجال الخوارزمي، فتُقاس **بزمن المشاهدة وعدد الإعجابات.**

تحوّل النقاش العام إلى منافسة مفتوحة على الانفعال، وأصبح النجاح يُقاس لا بوضوح الفكرة، بل بمدى انتشارها. منطق "الترند" حلّ محل منطق "الحجة"، وصار الخطاب الذي يُثير الغريزة أسرع

طريقٍ إلى الظهور. كلما كان التعبير أكثر حدّة، أو أكثر تبسيطًا، أو أكثر هجومية، كلما كافأته الخوارزمية بالمزيد من الانتشار، حتى غدا **الجدل الإلكتروني بديلاً عن النقاش العمومي.**

في هذا السياق الجديد، لم تعد الحقيقة موضوعًا للبحث، بل مادة للمنافسة بين الخوارزميات. الأخبار لا تُختبر بالعقل، بل تُمرّر عبر عتبة "التفاعل"، والتحليل البطيء - مهما كانت دقته - يُدفن في زوايا المنصات، لأنّ الخوارزمية لا تكافئ العمق ولا الصبر. هكذا يتقلص حضور التفكير النقدي لصالح التفكير اللحظي، ويتحول الفضاء العام إلى **شاشة مضيئة من الانفعالات المتجاورة**، يُسمع فيها كل شيء، ولا يُفهم فيها شيء.

في تونس، كما في غيرها من المجتمعات المتحوّلة، أصبح "الفضاء العمومي" فيسبوكيًّا بامتياز. النقاشات السياسية تُختصر في صور وشعارات ووسوم، والآراء تتكاثر بسرعة تفوق قدرة أي عقل على الفرز أو التحليل. هكذا، لم تعد الديمقراطية نقاشًا عقلانيًا حول الخيارات، بل **سباقًا رقميًا حول من يملك التفاعل الأعلى.** إنه انتقالٌ من *عقلٍ عامٍّ يبحث عن المعنى* إلى *فضاء خوارزمي* يقتات على الإثارة، حيث تُكافأ العاطفة ويُعاقب التأمل.

2- غرف الصدى: حين يتحدث الناس إلى أنفسهم

من بين أكثر الظواهر التي كشفتها المنصات الرقمية خطورةً وتعقيدًا ما يُعرف بـ **غرف الصدى** (***Echo Chambers***)، وهي ليست مجرّد نتيجة جانبية للتخصيص الخوارزمي، بل **بنية نفسية واجتماعية جديدة** تعيد تشكيل علاقة الإنسان بالحقيقة وبالآخرين. في هذه الغرف، لا يتعرّض الفرد لتعدد الآراء، بل يُحاط بحائطٍ من الأصوات التي تُكرّر ما يعتقده هو أصلًا، فيتحول العالم بالنسبة إليه إلى مرآةٍ ضخمة تعكس قناعاته وتضخّمها، حتى يظنّ أنه يسمع صوت المجتمع، بينما لا يسمع في الواقع سوى **صدى نفسه.**

الآلية بسيطة لكنها فعّالة: الخوارزمية تتعلّم بسرعة ما يُعجبك، فتقترح عليك ما يشبهك، وما يُريحك، وما يؤكد ما سبق أن صدقته. ومع مرور الوقت، تتضاءل المسافة بين الذات والعالم، إلى أن

تختفي تمامًا. لا يعود الآخر المختلف موجودًا إلا كخصمٍ أو تهديد، وتنقلب حرية الاختيار إلى شكلٍ جديدٍ من العزلة الإدراكية. فما يراه المرء من آراء على صفحته ليس تنوعًا، بل تكرارًا بظلالٍ مختلفةٍ لنفس الفكرة.

في تونس، كما في غيرها من المجتمعات التي تمرّ بمرحلة انقسامٍ سياسي، تبدو غرف الصدى في أوضح صورها. كل جماعةٍ رقمية تعيش داخل عالمٍ لغويٍّ خاص بها، بعناوينها ومصطلحاتها ونكاتها ورموزها. أنصار كل طرفٍ يتغذّون على محتوى منتقىٍ بعناية: مقاطع فيديو تُثير الانفعال، تعليقات تؤكد الشكوك القديمة، وصورٌ تُقدَّم كدلائلٍ على "الخيانة" أو "الانتصار". يبدو المشهد العام وكأنه نقاش، لكنه في الحقيقة **حوارٌ مغلقٌ بين جماعاتٍ تتحدث إلى نفسها.**

وهكذا، تتآكل الفكرة الجوهرية للمجال العمومي - أي وجود أرضية مشتركة للنقاش - لتحل محلها جزرٌ معرفيةٌ متنافرة، لكل واحدةٍ منها "تونسها الخاصة"، وحقائقها ولغتها ومزاجها الجمعي. وحين تلتقي هذه الجماعات وجهًا لوجه في الشارع أو البرلمان أو الجامعة، تكون **الثقة الاجتماعية قد انهارت مسبقًا**، لأنّ التفاعل الافتراضي لم يكن يومًا حوارًا، بل تمرينًا طويلًا على الانغلاق العاطفي والفكري.

إنّ غرف الصدى ليست انعزالًا عن الآخر فحسب، بل **إلغاءٌ تدريجي لإمكانية وجود الآخر أصلًا.** وحين يختفي الآخر، يختفي معه شرط الحوار، فتتحوّل الديمقراطية إلى ضجيج متقابل، يملأ الفضاء ولا ينتج سوى مزيدٍ من الصمم المتبادل.

3- انفجار "المؤثرين": السلطة الرمزية الجديدة

في زمن التشظي الرقمي، وغياب المرجعيات الجماعية المستقرة، برز فاعل جديد في إدارة الرأي العام: **المؤثر الرقمي.** لم تعد الكلمة تُقال في قاعة الأخبار أو على منبر الصحافة، بل تُبثّ من غرفة صغيرة، عبر هاتفٍ محمول، ويصل صداها إلى مئات الآلاف من المتابعين في دقائق. لم يعد الرأي العام يُدار من الصحفيين والمحللين التقليديين، بل من شخصياتٍ نصف مجهولة، تجمع بين الجرأة والتلقائية والسخرية، وتقدّم ما يشبه الحقيقة لا بصيغة المعلومة، بل بصيغة **الإحساس بالواقع.**

إنّ المؤثر لا ينقل الخبر، بل *يُجسّده*. لا يشرح ما يحدث، بل *يشحنه عاطفيًا*، ويمنحه نغمةً وجدانيةً قادرة على الانتشار. في المنظومة الرقمية، العاطفة هي التي تصنع المصداقية. من يتحدث بانفعالٍ يبدو صادقًا، ومن يعبّر ببساطةٍ يبدو قريبًا، ومن يسخر يبدو شجاعًا، في حين يُنظر إلى التحليل الهادئ أو المعقّد كعلامة على البُعد أو التعالي. وهكذا تحوّلت **الكاريزما الشخصية إلى رأس مالٍ رمزيٍّ جديد**، يُمنح لمن يعرف كيف يثير الانفعال لا لمن يمتلك المعرفة.

في تونس، تتخذ هذه الظاهرة طابعًا خاصًا. جزءٌ من المؤثرين مرتبط بشكل مباشر بجماعاتٍ سياسية أو اقتصادية، يتلقّى التوجيه أو التمويل ضمن حملاتٍ اتصاليةٍ دقيقة، وجزءٌ آخر يُقدّم نفسه كـ"مستقلّ" أو "وطنيٍّ نزيه"، لكنه في الواقع يعيد إنتاج خطاب السلطة أو السوق دون وعيٍ منه. فالمنصّة تكافئ المحتوى الذي يعزّز الاستقرار، ويُجنّب الصدام مع القوى المهيمنة، لأنه ببساطة **أكثر ربحًا** وأوسع انتشارًا. بهذا المعنى، يُعاد بناء **الجهاز الأيديولوجي للإعلام** لكن بوسائط جديدة: لا عبر القنوات، بل عبر الوجوه الفردية.

الجمهور يثق بالمؤثر لأنه *يشبهه*: يتحدث لغته، يستخدم نفس النكات، يعيش نفس الإحباطات. لكن هذه الثقة العاطفية، التي تبدو بريئة في ظاهرها، هي ما يجعل من المؤثر **وسيطًا مثاليًا للهيمنة الناعمة**. فهو لا يُقنع الناس بالمنطق، بل يُرافقهم وجدانيًا نحو الموقف المطلوب. إنه *الابن البارّ للمنظومة الخوارزمية*: وجهٌ شعبيٌّ بسيط، لكن خلفه تعمل خوارزمياتٌ هائلة تختار له متى يظهر، ولمن، وكيف.

هكذا تتشكل سلطة جديدة بلا مؤسسات ولا مقارّ، سلطة تقوم على **المودة لا على الخوف، وعلى القرب لا على الشرعية، وعلى التكرار لا على الحجة**. وهي أخطر أنواع الهيمنة، لأنها تُمارس من داخل الناس لا عليهم، ومن خلال الثقة لا عبر القسر.

4- المشاهير الصغار: تفكك القيادة الرمزية

إلى جانب المؤثرين الكبار الذين يحتلون واجهة المشهد الرقمي، تُنتج المنصات اليوم فئة جديدة من الفاعلين الرمزيين يطلق عليهم الباحثون اسم **المشاهير الصغار** (***Micro-Celebrities***). هؤلاء ليسوا نجومًا بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، ولا يمتلكون جمهورًا وطنيًا موحدًا، بل يتحدثون إلى دوائر ضيقة - أحيانًا لا تتجاوز عشرات الآلاف من المتابعين - لكنهم يحظون داخلها بثقةٍ مطلقة ونفوذٍ فعلي في تشكيل المواقف والسلوكيات اليومية. هم الوجوه التي يعرفها المتابعون بالاسم، والأصوات التي تشاركهم تفاصيل الحياة: الأكل، اللباس، المزاج، وحتى الرأي السياسي.

إنهم لا يصنعون الرأي العام، بل **يُصنعون منه**. كلٌّ منهم يمثل قطعة صغيرة من المشهد الرمزي، تشبه جماعته وتعكس لغته وأسلوبه ونبرة صوته. ولأنهم قريبون، فإنّ المسافة النفسية بينهم وبين الجمهور تكاد تختفي، فيصبح التفاعل معهم شكلًا جديدًا من أشكال الانتماء الاجتماعي، لا مجرد متابعة رقمية. المتابع لا يثق بهم كمصادر للمعلومة، بل **كمرايا لهويته**، يرى فيهم نفسه وقد صارت مرئية للعالم.

لكن هذا التحول الذي يبدو ديمقراطيًا من حيث الشكل، يخفي في جوهره **تفكك القيادة الرمزية للمجتمع**. فلم تعد هناك شخصيات قادرة على جمع الناس حول خطابٍ موحد، ولا رموز فكرية أو ثقافية يمكنها أن تؤطر النقاش العام. المرجعيات الكبرى التي كانت تصوغ الأطر الفكرية والسياسية تراجعت أمام آلاف الأصوات الصغيرة، التي تتكاثر بلا تنسيق، وتتناقض بلا حرج، وتنطفئ غالبًا بالسرعة نفسها التي تلمع بها.

في تونس، كما في مجتمعاتٍ أخرى، يُلاحظ هذا التفكك في كلّ أزمة وطنية: تتحدث كلّ فئة لغتها الخاصة، تختار مؤثريها، وتثق في رواياتها، وتعيش داخل شبكتها الرمزية الصغيرة. حينها لا تعود هناك *تونس واحدة في الفضاء العام*، بل **تونس متعددة ومتجاورة**، لكلٍّ منها رموزها ومزاجها وأبطالها الصغار. ولأنّ هذه الرموز لا تملك مشروعًا يتجاوز حدود جماعاتها، فإنّ ولاء الجمهور لها يكون مؤقتًا، ينتهي بانتهاء الإحساس بالمشاركة العاطفية.

هكذا تتحوّل المنصات إلى مسرحٍ مفتوحٍ لملايين الأصوات التي تتكلم جميعها في الوقت نفسه، لكنها لا تلتقي أبدًا في معنى مشترك. لقد تحطم الهرم الرمزي القديم، لكن مكانه لم يُملأ بأفق جديد، بل بشظايا من الرموز العابرة، التي تُلهب المشاعر لحظةً، ثم تترك الفراغ يتّسع أكثر.

5- الصمت اللولبي: من الرقابة إلى العزلة

من أهم المفاهيم التي تساعد على فهم منطق السلوك الجمعي في زمن المنصات الرقمية، ما يُعرف بـ **الصمت اللولبي** (*Spiral of Silence*)، وهي النظرية التي صاغتها الباحثة الألمانية **إليزابيث نويل-نيومان** في سبعينيات القرن الماضي، لفهم كيف يُعيد الرأي العام إنتاج نفسه من خلال الخوف من العزلة. تقول النظرية إنّ الأفراد يميلون إلى الصمت عندما يشعرون أن رأيهم مخالف لما يعتقدون أنه رأي الأغلبية، لأنّ الإنسان، بطبعه، كائن اجتماعي يخشى النبذ أكثر مما يخشى الخطأ. وهكذا، يتحدث المتفقون ويصمت المختلفون، فينشأ انطباع كاذب بأنّ الأغلبية متجانسة، بينما الحقيقة أكثر تنوعًا وتعقيدًا.

لكن في **الفضاء الرقمي الحديث**، أخذت هذه الظاهرة شكلًا جديدًا ومضاعفًا. فالخوارزمية، وهي لا تعي شيئًا عن السياسة أو الأخلاق، تُظهر لكل مستخدمٍ ما يتوافق مع ميوله السابقة، فتخلق حوله دائرة وهمية من الإجماع. حين يرى الفرد أن صفحته مليئة بمن يشاركونه الرأي، يظنّ أنّ صوته هو صوت الأغلبية، فيزداد جرأةً في الهجوم، ويتحول رأيه من مجرّد موقفٍ إلى عقيدةٍ معلنة. وفي المقابل، يرى المختلفون أن الساحة مليئة بالخصوم، فيختارون الصمت أو الانسحاب. وهكذا، ينشأ **لولبٌ معكوس من الضجيج والصمت**: كلما ارتفع صوت فئةٍ واحدة، انكمشت الأصوات الأخرى أكثر، إلى أن تبدو المنصة كما لو كانت ملكًا لاتجاهٍ واحدٍ لا يُعارضه أحد.

إنّ الخطير في هذه البنية أنّها لا تحتاج إلى **رقابة سياسية مباشرة**. لا أحد يمنع أحدًا من الكلام، لكن نظام التفاعل نفسه، بمنطقه التجاري البحت، يتحول إلى آليةٍ لتكريس الصمت. فالخوارزمية تكافئ ما يُثير الانفعال ويجلب التفاعل، وتُهمل ما يتطلب التأمل أو الشك أو الحذر. وبذلك، تُعاد هندسة المجال

العمومي وفق منطق السوق: من يُثير أكثر، يظهر أكثر. ومن يظهر أكثر، يبدو أصدق. ومن يبدو أصدق، يفرض روايته كحقيقة.

بهذا الشكل، تولد **رقابة جديدة لا تحتاج إلى الدولة**: رقابة الحشود. هي رقابة يمارسها الناس على بعضهم بعضًا، حين يتحول "الإعجاب" و"الوصم" إلى أدوات ثوابٍ وعقابٍ رمزية. من يخرج عن السردية السائدة في جماعته، لا يُسكت بالقانون، بل يُعاقب بالعزلة الرقمية، بالهجوم الجماعي، أو بالتجاهل المنسّق. وما يجعل هذا النمط من الرقابة أكثر فاعلية من الرقابة القديمة هو أنه يعمل من داخل المجتمع لا من خارجه، ومن داخل النفس لا من فوقها.

إنه **صمتٌ لا يُفرض بل يُختار**، واختيارٌ لا يُمارس بحرية بل تحت ضغط الحاجة إلى الانتماء. وهكذا، يتحول الفضاء الذي وُعد أن يكون فضاءً للحرية إلى حلبة ضجيجٍ تُخنق فيها الأصوات الهادئة، ويُكافأ فيها الانفعال بدل التفكير.

6- من الرأي إلى الانفعال

الفارق بين الرأي والانفعال ليس لغويًا فحسب، بل وجودي في بنية التفكير الإنساني. فالرأي يفترض وجود **مسافة نقدية** بين الذات والموضوع، مسافة تسمح بالتفكير، بالمراجعة، وبالتدرّج في إصدار الحكم. أما الانفعال، فهو نقيض تلك المسافة. إنه اندماج تام بين الذات وما تراه أو تسمعه، استجابة فورية لا تمرّ عبر غربال الوعي، بل تنفجر كما هي، في لحظتها.

المنصات الرقمية، بطبيعتها التصميمية، تُكافئ هذا النمط من التفاعل اللحظي. فالخوارزمية لا تهتم بالصدق ولا بالدقة، بل بما يجلب أكبر قدر من الحركة والانتباه في أقصر وقت ممكن. ولهذا، يتفوق فيديو الغضب على مقالة التحليل، وصورة البكاء على تقريرٍ موثّق، ونكتة ساخرة على دراسة اجتماعية. ليس لأنّ الجمهور غبيّ أو سطحي، بل لأنّ النظام نفسه صُمّم ليستجيب للعاطفة قبل العقل.

بهذا الشكل، يتحول ما كان يُعرف بـ **الرأي العام** إلى ما يمكن تسميته **الانفعال العام**. الناس لا يعبّرون عن مواقف مدروسة، بل يفرّغون مشاعر تراكمت عبر سيلٍ من الصور والمقاطع والمثيرات المتتالية. والفضاء الرقمي لا يمنحهم وقتًا لتكوين رأي، بل يدفعهم إلى الاختيار الفوري بين "مع" و"ضد"، بين "إعجاب" و"غضب"، بين انتماءٍ سريعٍ وعداءٍ أسرع. إنها لغة الحدّين، حيث التفكير الرمادي محظور، وحيث التردّد يُعتبر ضعفًا، والتساؤل خيانةً للموقف.

حين تفقد المجتمعات هذه **القدرة على النقاش العقلاني**، تبدأ مرحلة جديدة من هشاشة الوعي الجمعي. فالضجيج المستمر لا يخلق الفوضى فقط، بل يولّد نوعًا من الإرهاق الذهني، يدفع الناس إلى البحث عن سلطةٍ تعيد النظام، أيّ نظام، ولو كان قمعيًا. في خضمّ العواصف العاطفية، تبدو **السلطة المنظّمة** كملاذٍ نفسي أكثر منها سياسيًا. وهكذا يُمهّد الانفعال العام، من حيث لا يدري، الطريق لعودة الخطاب السلطوي، تحت لافتة "الاستقرار" أو "هيبة الدولة" أو "ضرورة الأمن".

إنّ هذا التحول من الرأي إلى الانفعال ليس مجرد ظاهرة إعلامية، بل **تحوّل في طبيعة الوعي نفسه**. العقل الذي كان يُفكر أصبح يَستشعر، والمواطن الذي كان يناقش أصبح يتفاعل، والمجتمع الذي كان يختلف أصبح يتقاذف ردود الأفعال. إنها عودة صامتة من عصر النقاش إلى **عصر الغريزة الرقمية**، حيث يُستبدل المنطق بالنبض، والجدل بالتصفيق، والمعنى باللحظة.

7- التجربة التونسية: حين يصنع "الفايسبوك" السياسة

تُقدّم التجربة التونسية منذ 2011 نموذجًا مكثّفًا لما يمكن تسميته **الانتقال من المنبر إلى المنصّة**، أي من فضاء الخطاب المنظَّم إلى فضاء الانفعال المفتوح. فبعد الثورة، ومع تراجع سلطة الإعلام الرسمي، تحولت شبكات التواصل الاجتماعي، وفي مقدمتها "فايسبوك"، إلى الساحة السياسية المركزية، حيث تتكوّن المواقف، وتُصاغ التحالفات، وتُشنّ الحملات، بل وتُصنع القرارات الكبرى.

لم يعد البرلمان هو المكان الطبيعي للنقاش العام، ولا الأحزاب هي الفاعل الوحيد في بلورة الرأي. لقد انتقل **مركز الثقل الرمزي** إلى المنصات، حيث تُدار السياسة في شكل بث مباشر، وحيث يتبادل السياسيون والناشطون والجمهور أدوارهم بلا حدود واضحة. فالفيديو الذي يُبثّ من هاتفٍ في الشارع قد يُحدث أثرًا أقوى من بيانٍ صادر عن رئاسة الحكومة، والمنشور القصير قد يُشعل نقاشًا وطنيًا أسرع مما تفعل جلسة كاملة في البرلمان. إنها **سياسة اللقطة**، حيث لا يهمّ العمق بقدر ما يهمّ الأثر اللحظي.

لكن هذا التحول الذي بدا، في بدايته، فتحًا ديمقراطيًا وبشارة بفضاء حرّ، أظهر مع مرور السنوات وجهًا آخر أكثر هشاشة. فالديمقراطية الرقمية، في غياب مؤسسات تحليلية قوية أو إعلام مهني متماسك، تحوّلت إلى **سوقٍ للمشاعر**، يُقاس فيها النفوذ بعدد المتابعين لا بصلابة الحجة. لقد أصبح المزاج العام في تونس يتحرك كتيارٍ بحريٍّ متقلب: موجة غضب هنا، إعجاب هناك، ثم انعطافٌ مفاجئ نحو قضيةٍ جديدة، تستحوذ على الوعي الجماعي لأيام، قبل أن تُنسى كأنها لم تكن.

في انتخاباتٍ متعاقبة، أثبتت المنصات أنها ليست مجرد أداة تواصل، بل **أداة حسم سياسي**. فالخطاب الأكثر انتشارًا لم يكن دائمًا الأقوى من حيث المضمون، بل من حيث القدرة على الإثارة والاختزال. الصور والشعارات والفيديوهات القصيرة حلّت محلّ البرامج والتصورات الاقتصادية والاجتماعية. ومع كلّ دورةٍ انتخابية أو أزمة وطنية، كان يتضح أن "الفايسبوك" لم يعد مجرد ناقلٍ للسياسة، بل صانعًا لها.

غير أن هذه "الديمقراطية الفورية" دفعت ثمنها من عمق النقاش ومن استقرار المواقف. فحين تُبنى السياسة على **الموجات الرقمية**، يصبح الرأي العام سريع الاشتعال وسريع النسيان، تُحرّكه الانفعالات اللحظية أكثر مما تحكمه الرؤى الطويلة المدى. يومٌ من الغضب الإلكتروني قد يغيّر اتجاه النقاش، لكن أسبوعًا من الصمت كفيلٌ بمحو كل أثر. وهكذا، يدخل الفضاء العام في دورةٍ متكررة من الأحداث: **صدمة، غضب، نسيان**، ثم عودةٌ إلى نقطة البداية، دون تراكمٍ فكري أو سياسي حقيقي.

تونس، في هذا المعنى، لم تعد تُدار بالبيانات ولا بالقوانين، بل بما يمكن تسميته **اقتصاد المزاج العام**، الذي تصنعه المنصات وتعيد توجيهه في كلّ لحظة. وبذلك، أصبحت الحرية الرقمية، التي وُلدت

كأداة للتحرر، واحدة من أقوى أدوات إعادة إنتاج الفوضى الرمزية، حيث تختفي الحقيقة في زحمة الانفعال، ويتحول الفضاء العام إلى موجةٍ لا تنتهي من الصراخ الجميل.

8- نهاية "الرأي العام" وبداية "الرأي المفصّل"

ما نعيشه اليوم ليس فراغًا سياسيًا ولا غيابًا للرأي العام، بل ولادة شكل جديد منه أكثر تعقيدًا وأقل مشتركًا: **الرأي المفصّل حسب المستخدم.** لم يعد "الرأي العام" كتلة متجانسة، تنبض بإيقاعٍ واحد وتتحرك وفق الأحداث الوطنية نفسها، بل صار فسيفساء من الآراء الفردية المصمّمة على مقاس كل شخص. كل مستخدم يعيش داخل عالمٍ رقميٍّ يختلف قليلًا - أو كثيرًا - عن عالم الآخر، ليس لأنّ الحقائق تغيّرت، بل لأنّ الخوارزمية قررت أن تُقدّم له "واقعه الخاص"، ذلك الواقع الذي يناسب ميوله، يطمئن مخاوفه، ويكافئ رغباته.

المنصة لا تعرض الحقيقة، بل **ترتّبها**. إنها لا تكذب، بل تختار ما تُظهر وما تُخفي، فتصنع في كل مرة عالمًا مختلفًا، مُفصّلًا على ذوق المستخدم كما تُفصّل الثياب في محلٍّ فاخر. فما يراه الناشط المعارض في يومٍ واحد، يختلف جذريًا عمّا تراه ربّة البيت، أو الطالب الجامعي، أو الموظف المتابع للأخبار الاقتصادية. كلٌّ منهم يعيش في **فقاعته الإدراكية الخاصة**، يتفاعل مع حدثٍ مختلف، وشخصياتٍ مختلفة، وسرديةٍ مختلفة. وهكذا يتفكك الإحساس المشترك بالزمن الوطني نفسه. ما كان يُسمّى "حدثًا وطنيًا" - أي واقعةً تُناقَش في وقتٍ واحدٍ داخل الفضاء العمومي - أصبح اليوم **مئات الأحداث المتزامنة**، لكل منها جمهورها الخاص ومنظورها الخاص، حتى و إن كانت جميعها تدور حول الموضوع نفسه.

في هذه البنية الجديدة، تنهار فكرة السياسة بوصفها فنًّا للتوافق. فلا يمكن أن نتفق على حلٍّ مشترك إذا كنا لا نرى المشكلة نفسها. إنّ التوافق يفترض مشهدًا واحدًا، لغةً مشتركة، وسرديةً وطنيةً متداولة بين الجميع. لكن حين تُقسّم المنصات الوعي إلى شرائح، وتُعيد توزيع الأحداث وفق الذوق الرقمي، يصبح كلّ حوارٍ نوعًا من **الحوار المتوازي**: كل طرفٍ يتحدث في عالمٍ لا يسمعه فيه الآخرون.

وهنا تكمن مأساة التجربة التونسية المعاصرة. فالأزمات الكبرى - من الاقتصاد إلى الدستور إلى الهوية - لم تعد قابلة للحلّ بالحوار، ليس لأنّ النوايا سيئة أو لأنّ الفاعلين لا يريدون الإصلاح، بل لأنّ الحوار نفسه **فقد بنيته المشتركة**. كل طرفٍ يأتي إلى المائدة وهو يحمل "تونس" مختلفة، صنعتها له الخوارزمية وفق تفاعلاته ومصادره ومحيطه الرقمي. ولأنّ هذه التونسات المتعددة لا تلتقي، يبقى النقاش معلقًا في الهواء، كأنّ البلاد تتحدث بلغاتٍ متجاورة لا تفهم بعضها.

لقد انتهى عصر الرأي العام بمعناه الكلاسيكي، حيث يمكن أن تُوجَّه الأمة بخطاب واحد أو بحدثٍ موحّد. ونحن اليوم في زمن الرأي المفصّل، حيث يُعاد تشكيل الوعي كل لحظة، وحيث لا يوجد "جمهور" بل **جماهير رقمية متجاورة**، لكل منها عالمها الصغير الذي تراه وتؤمن به وتدافع عنه كما لو كان الحقيقة الوحيدة.

9- استعادة المجال العمومي

رغم هذا التشظي الذي يطبع الزمن الرقمي، فإنّ المجال العمومي لم يمت، بل يحتاج فقط إلى أن يُعاد تعريفه. فما لم يعد ممكنًا هو العودة إلى النموذج القديم: صحيفة وطنية تُخاطب جمهورًا واحدًا، أو قناة عمومية تُلخّص صوت الدولة والمجتمع في آنٍ واحد. لكن الممكن - بل والضروري - هو بناء **مجال عمومي شبكي** جديد، لا يقوم على الخوارزميات التي تحدد ما نراه، بل على **القيم التي نختارها** بأنفسنا: قيمة التحقق من المعلومة، قيمة النقاش الهادئ، قيمة الشفافية في المصدر، وقيمة احترام الاختلاف بوصفه شرطًا للفهم لا تهديدًا للوحدة.

إنّ الديمقراطية في زمن المنصات لا تُقاس بعدد الصفحات المفتوحة أو بعدد الأصوات المدوّية، بل بقدرة المجتمع على إنتاج **وعي معلوماتي** قادر على تمييز الصادق من الملفّق، والتحليل من التهييج، والمعرفة من الاستهلاك. فالحرية، حين تُمارس في غياب هذا الوعي، تتحول بسهولة إلى فوضى خوارزمية، حيث يغدو الصراخ أعلى من الفكرة، ويختفي الحوار داخل ضجيجٍ من "الترندات" السريعة التي تشتعل وتنطفئ في اليوم نفسه.

إنّ استعادة المجال العمومي لا تعني العودة إلى مركزية الدولة، بل إلى مركزية **المعنى**. فبدل أن تكون المنصة هي التي تختار موضوع النقاش، يجب أن يُستعاد حقّ الإنسان في اختيار أولوياته، وفي إعادة ترتيب اهتماماته وفق حاجاته الواقعية لا وفق ما تمليه عليه واجهات التطبيقات. التحرر هنا لا يكون بإغلاق المنصات أو محاصرتها، بل **بتحرير الذهن من منطقها الداخلي** - من وهم السرعة، ومن إدمان التفاعل، ومن إغراء الاختزال. فالوعي البشري لا يمكن أن ينافس الخوارزمية في سرعتها، لكنّه قادر على هزيمتها في العمق، حين يختار البطء كفعل مقاومة، وحين يفضّل التفكير على التفاعل، والنقاش على التصفيق.

بهذا المعنى، يصبح المجال العمومي الجديد **مشروعًا ثقافيًا قبل أن يكون سياسيًا**. مجالٌ يُبنى من الأسفل إلى الأعلى، تُسهم فيه الجامعات والمدارس والمجتمع المدني والإعلام المستقل، ويُدار لا بواسطة الأوامر أو الإعلانات، بل بواسطة الوعي الجماعي المتدرّب على النقد. إنها ليست عودة إلى زمن الصحافة الورقية، بل ولادة ثانية لفكرة الحوار الإنساني في عصرٍ اختزل الإنسان في "مستخدم."

وحين يتحرر العقل من برمجة الخوارزمية، ويستعيد القدرة على رؤية العالم المشترك، عندها فقط يمكن أن نقول إنّ المجال العمومي لم ينتهِ، بل **عاد من منفاه الرقمي** أكثر نضجًا، وأكثر حاجةً إلى من يحميه بالمعرفة لا بالشعارات.

10- خاتمة الفصل: العقل في زمن التشظي: استعادة الإصغاء قبل الرأي

لقد تحوّل الرأي العام، في صورته المعاصرة، من نتاجٍ للنقاش والتفاعل الاجتماعي إلى **منتَجٍ خوارزمي** خالص، يُصاغ داخل غرف البرمجة والمختبرات الرقمية قبل أن يصل إلى الجمهور. لم يعد صوت الناس تعبيرًا عن إرادتهم الجمعية، بل صدى لما تسمح المنصات أن يُسمع، وما تراه "قابلًا للانتشار" ضمن منطق السوق والانفعال. لقد تغيّر جوهر الفضاء العمومي ذاته: فبينما كان يُبنى سابقًا على الكلمة والنقاش والحجة، صار اليوم يُعاد تشكيله عبر الصورة السريعة، والنبضة العاطفية، واللحظة العابرة التي لا تترك أثرًا إلا في إحصاءات المشاهدة.

هذا التحول لم يُلغِ حرية التعبير، بل جرّدها من معناها. فالناس اليوم يتكلمون أكثر من أي وقت مضى، لكنهم يصغون أقل من أي وقت مضى. لم يعد الصمت قمعًا، بل نتيجة لتضخّم الكلام. الكلمة لم تعد وسيلة للفهم، بل وسيلة للتفريغ. ومع تراكم الضجيج، يفقد الوعي القدرة على التمييز بين الحقيقة والوهم، بين النقاش والفوضى، بين التفكير والردّ الانفعالي.

في هذا السياق، **يصبح التفكير النقدي عملًا مقاومًا** في حدّ ذاته، لأنه يستعيد الزمن المفقود وسط تسارع اللحظة. فكل فكرة تحتاج إلى وقت، وكل فهم حقيقي يتطلب مسافة. وما تفعله الخوارزمية هو بالضبط محو هذه المسافة بين الإثارة والفعل، بين الرؤية والحكم. لذلك، فإنّ أولى خطوات التحرر ليست في زيادة التعبير، بل في **استعادة الإصغاء** - الإصغاء للعقل، وللآخر، وللمعنى الذي ضاع بين الموجات الرقمية.

إنّ معركة الوعي في هذا العصر ليست معركة أفكار متعارضة، بل **معركة الإيقاع**: بين زمن الإنسان وزمن الآلة، بين بطء الفهم وسرعة التفاعل، بين اللغة التي تُبنى والفكرة التي تُستهلك. وحين ينتصر الإصغاء على الصخب، يكون العقل قد بدأ أخيرًا في استعادة صوته.

القسم الرابع:
من الوعي إلى الفعل

محور الفكرة: الوعي لا يكتمل إلا بالتحرك نحو الفعل

الفصل السابع:

المواطن الناقد: مقاومة التلاعب وتحرير الذهن

ليست الحرية أن تتكلم، بل أن تفكر. فالكلمة في زمننا لم تعد ضمانًا للحرية، بل قد تكون غطاءً للاستلاب، حين تُقال بلغاتٍ لا نعي منطقها، أو تُستخدم لتكرار ما يُراد لنا أن نردّده. في عالمٍ غمرته الصور وتداخلت فيه الخطابات، لم تعد المعركة على المنبر أو على مساحة البثّ، بل على **قدرتنا على التمييز** بين ما يُقال وما يُراد منه. فكل رسالة إعلامية، وكل شعار سياسي، وكل إعلان تجاري، يحمل وراء ظاهره شبكة من المقاصد التي لا تُرى إلا بعينٍ درّبت نفسها على القراءة النقدية.

المواطن في هذا العصر ليس ضحية تضليل بالمعنى الكلاسيكي؛ لم يعد يُفرض عليه خطابٌ رسميٌّ من الأعلى، بل يُغرَق في بحرٍ من الخطابات التي تختاره كما يختار هو، وتعيد تشكيل وعيه بهدوءٍ عبر أنماطٍ من التكرار والإغراء والإيحاء العاطفي. إنه شريكٌ – دون وعي – في عملية إعادة إنتاج ذاته ككائنٍ **منفعِلٍ ومُستهلِكٍ**، تتحكم في خياراته رغباتُه أكثر مما تحكمها أفكاره. لم يعد القهر يُمارَس عبر الخوف، بل عبر الإغراء، ولم تعد الطاعة تُطلب، بل تُزرع في اللاوعي على هيئة "إعجاب"، أو "تفاعل"، أو "ميلٍ إلى الراحة في الرأي السائد".

ولذلك فإنّ **استعادة الحرية تبدأ من تحرير الذهن**. فالتحرر السياسي أو الاجتماعي لا قيمة له إن لم يسبقه تحررٌ معرفيٌّ يجعل الإنسان قادرًا على رؤية العالم بعينه، لا بعين الآخرين. فالعقل الذي لا يُمارس النقد يبقى تابعًا، حتى و إن رفع شعار المعارضة، والمثقف الذي يكرّر دون تمحيص يظلّ سجينًا داخل جملٍ لم يصنعها هو. من هنا، يصبح "المواطن الناقد" هو النموذج الإنساني الذي تحتاجه

الديمقراطية المعاصرة: ليس المعارض بالضرورة، بل **الذي لا يُستدرج بسهولة إلى التصديق أو الانفعال**؛ الذي يقف لحظةً قبل أن يشارك منشورًا، ويسأل نفسه قبل أن يقتنع، ويشكّك لا ليُشكّك، بل ليحمي وعيه من المصادرة.

إنّ الوعي النقدي لم يعد ترفًا فكريًا، بل ضرورة بقاء في عصرٍ تحوّل فيه الإدراك إلى ساحة صراع. فالمعنى نفسه أصبح مهددًا، والكلمة فقدت طهارتها الأولى، والصورة لم تعد نافذة على الحقيقة، بل جدارًا يعزلنا عنها. ولذلك، فإنّ هذا الفصل لا يدعو إلى الشكّ من أجل الشكّ، بل إلى **تربية ذهنية جديدة** ترى التفكير النقدي كفعلٍ أخلاقي، وكشرطٍ أوليٍّ لأيّ مشروعٍ للتحرر الإنساني.

1- الوعي النقدي كخط دفاع أول

الوعي النقدي ليس ترفًا فلسفيًا كما يُخيَّل للبعض، بل هو **شرطٌ للبقاء** في زمنٍ أصبحت فيه الحقيقة تُدار كسلعة، وتُسوَّق في سوقٍ مفتوحةٍ للمشاعر والانفعالات. فالعقل الذي لا يراجع ما يُقدَّم له يفقد تدريجيًا قدرته على التمييز، ويصبح زبونًا دائمًا في متجر الأفكار الجاهزة، يشتري رأيه كما يشتري سلعةً استهلاكية. الوعي هنا ليس رفضًا للعالم، بل وعيٌ بطريقة عمله. إنه سؤالٌ صغير في ظاهره، لكنه يقوّض أسس السيطرة الرمزية: **من المستفيد من أن أصدق هذا الخبر؟ من الرابح من هذا الانفعال؟**

هذه الأسئلة البسيطة تكفي لتفكيك آلاف الرسائل اليومية التي تتسلّل إلى وعينا تحت أقنعة مختلفة - تقريرٌ "موضوعي"، إعلانٌ "وطني"، منشورٌ "ساخر"، أو تصريحٌ "مجرّد من السياسة". الوعي النقدي لا يهاجم، بل يتأنّى. إنه لا يسعى إلى الهدم، بل إلى الفهم، لأنه يدرك أن المعرفة لا تأتي من الثقة العمياء، بل من الشكّ المنهجي. بهذا المعنى، الوعي النقدي ليس سلاحًا هجوميًا، بل **نظام حماية معرفي** يحول دون تسلل الأيديولوجيا حين تتخفّى في شكل معلومة، أو شعار، أو قيمةٍ يُروَّج لها باعتبارها "الحقيقة الوحيدة".

في تونس، تتجلّى الحاجة إلى هذا الوعي في أبسط صور الحياة السياسية والإعلامية. فحين يُعلن مسؤول عن "إصلاحات مؤلمة"، يُستقبل الخطاب كما لو كان تشخيصًا طبيًا لا يمكن الاعتراض

عليه. تُتداول الجمل من دون فحص: "لا بدّ من القرارات الصعبة"، "المرحلة الانتقالية تقتضي التضحيات"، وكأنّ اللغة نفسها أصبحت وصفة دوائية يجب ابتلاعها دون نقاش. لكن الوعي النقدي لا يرفض الألم لمجرد أنه مؤلم، بل يسأل: **لماذا هذا الألم؟ ومن قرّر أنه ضروري؟ وهل هناك بدائل؟**

إنّ المواطن الناقد لا يقف في صفٍّ ضدّ آخر، بل في صفّ الحقيقة، مهما كانت مُربكة. هو الذي يعرف أنّ التفكير ليس تمرينًا في الرفض، بل في **التحرر من التلقّي**. في عالمٍ تُباع فيه القناعات كما تُباع الإعلانات، يصبح الوعي النقدي خط الدفاع الأول - ليس ضد التضليل فقط، بل ضد الاستسلام الهادئ للجاهز، وضد التحول من مواطنٍ إلى مستهلكٍ في سوق المعاني.

2- كيف يُصنع التلاعب؟

التلاعب لا يقوم على الكذب وحده، بل على **إدارة الانتباه**. فالحقيقة لا تُخفى دائمًا بالحجب، بل كثيرًا ما تُغرق في سيلٍ من الحقائق الجزئية التي تُرتّب بعناية لتقود المتلقي إلى نتيجةٍ محددة سلفًا. يمكن للمعلومة الصحيحة أن تصبح وسيلة تضليل حين تُنتزع من سياقها، أو تُقدَّم بترتيبٍ مقصود، أو تُربط بصورةٍ مثيرةٍ تُغلق باب التفكير. فالقضية ليست في "صدق الخبر" بقدر ما هي في **بنية ظهوره**: من الذي قرّر أن يظهر الآن؟ ولماذا بهذا الشكل؟

في الإعلام المعاصر، لم تعد السيطرة تُمارس من خلال ما يُمنع قوله، بل من خلال ما يُكرَّر حتى يفقد دلالته. الصورة تُعرض أكثر من اللازم، فتتحوّل من واقعةٍ إلى عادةٍ ذهنية، والعبارة تُعاد حتى تغدو مسلّمة. وهكذا يُعاد تشكيل الإدراك الجماعي لا بالقهر، بل بالإغراء. من يملك القدرة على تنظيم ما نراه ونسمعه، يملكنا من الداخل، لأنّه يحدد حدود وعينا دون أن يفرضها صراحةً.

أخطر أشكال التلاعب هي تلك التي تُشعرك بأنك تختار بحرّيتك. أنت تقرأ ما "تريد"، وتُشاهد ما "تحب"، وتتفاعل مع ما "يهمك"، لكن كلّ ذلك يجري داخل فضاءٍ صُمّم مسبقًا لتوجيه رغبتك. المنصة، بذكائها الاصطناعي، تعرف نقاط ضعفك المعرفية، وتعرف متى تثير فضولك، ومتى تُغضبك، ومتى تدفعك إلى المشاركة. الإشعارات اللحظية، العناوين المُلتهبة، التوصيات التي "قد تعجبك" - كلها

أدوات لضبط الإيقاع الداخلي لعقلك. إنها لا تأمرك بما تفعل، لكنها **تُعيد برمجة دوافعك** بحيث يبدو الامتثال اختيارًا.

في تونس، كما في غيرها من المجتمعات الخارجة من الرقابة الصلبة إلى الفضاء المفتوح، أخذ هذا التلاعب شكلًا جديدًا. فالخداع لم يعد سياسيًا مباشرًا، بل إعلاميًا واقتصاديًا في الآن نفسه. تُستخدم الحقائق الجزئية لبناء سرديات كبرى: رقم حقيقي يُعرض دون سياقه، تصريح يُقتطع من مقابلة، صورة تُلتقط من زاويةٍ واحدة لتصنع انطباعًا عامًا. وحين تتكرر هذه الأجزاء المتناثرة عبر الصفحات والحسابات والبرامج، تتكوّن بنية جديدة من **"الواقع"** لا علاقة لها بما حدث فعلًا، بل بما تمّ **اختياره لتُصدّقه.**

إنّ المواطن الناقد يدرك أنّ الخداع لم يعد يأتي من الخارج، بل من تصميم البيئة التي يعيش داخلها. فهو محاطٌ بنظامٍ سلوكيٍّ ذكيٍّ يُغذّي فضوله، ويُشعل انفعاله، ويحوّل انتباهه إلى سلعةٍ تُباع وتُشترى. ولهذا، فإنّ مقاومة التلاعب تبدأ من فهمٍ بسيط وعميق في آن: أن الإدراك نفسه ميدانُ صراعٍ، وأنّ الوعي الذي لا يراجع ما يراه يتحوّل تدريجيًا إلى **أداةٍ تُقاد باسم الحرية.**

3- التربية الإعلامية والمعلوماتية: أداة التحرر المعرفي

لا يكفي أن يكون الفرد واعيًا لكي يحمي نفسه من التلاعب، لأنّ الوعي الفردي يظل هشًّا أمام منظوماتٍ ضخمة تُنتج المعنى وتوزّعه بذكاء. في مواجهة هذه البنية المعقدة، يصبح المطلوب ليس **"الذكاء"** فقط، بل **التربية على الذكاء**، أي تكوين منهجي على التفكير النقدي والوعي بالرسائل التي تُبنى حولنا. في الأدبيات الحديثة يُعرف هذا المجال باسم ***Media and Information Literacy***، أي **"التربية الإعلامية والمعلوماتية"**، وهو ليس تخصّصًا أكاديميًا فحسب، بل مشروع تحررٍ معرفيٍّ شامل، يهدف إلى تحويل المتلقي من مستهلكٍ للخطاب إلى محلّلٍ له، ومن متأثّرٍ بالرسالة إلى منقّبٍ في بنيتها.

ليست الغاية أن نحفظ بعض القواعد التقنية للتحقق من الأخبار، فذلك لا يحمي من التلاعب البنيوي الأعمق، بل أن **نفهم كيف تُصنع الرسائل**، وكيف تُبنى الصورة، وكيف يُدار الانفعال الجماعي

عبر سرديات متقنة الصياغة. فطالما لم يدرك المتلقي منطق الصناعة الإعلامية، سيظل أسيرًا لجمالياتها: صورةٍ مؤثرة، أو عنوانٍ جذّاب، أو موسيقى خلفيةٍ تثير الثقة والانفعال في آنٍ واحد. التربية الإعلامية الحقيقية تُعلّمنا أن نرى ما وراء الكادر: أن نتساءل عن اختيار الزاوية، وعن الكلمة التي حُذفت، وعن الصمت الذي يُخفي أكثر مما يُقال. إنها لا تعلّمنا كيف نستهلك الرسائل، بل كيف **نقاوم سلطتها.**

في السياق التونسي والعربي، تكشف الفجوة التربوية عمق المشكلة. فالمدرسة تُدرّس قواعد اللغة، لكنها لا تُدرّس كيف تُستخدم اللغة لتوجيه العقول. والجامعة تُدرّس علوم الحاسوب، لكنها لا تُدرّس كيف تُبرمج الخوارزميات لتتحكم في المزاج والرأي. بهذا المعنى، يتخرج الطالب وهو يمتلك أدوات التقنية، لكنه يفتقد المناعة الفكرية ضدّ نتائجها. التعليم كما يُمارس اليوم يصنع موظفين أكفاء، لكنه لا يصنع مواطنين أحرارًا.

إنّ إدراج مادة مثل **"قراءة الخطاب الإعلامي"** في المناهج الدراسية لن يكون خطوة شكلية، بل **ثورة معرفية صامتة.** لأنها تنقل التعليم من مرحلة حفظ المعلومة إلى نقدها، ومن مرحلة تكرار اللغة إلى تفكيكها. حين يتعلم الطالب أن يُسائل الصورة، وأن يشكّ في البنية قبل المضمون، يصبح قادرًا على مقاومة كل أشكال الهيمنة الرمزية التي تتسلل إلى وعيه دون عنف. تلك هي الغاية القصوى للتربية الإعلامية والمعلوماتية: أن تُعيد للإنسان قدرته على الفهم الذاتي، وأن تجعل من العقل لا مجرد مستقبلٍ للرسائل، بل منتِجًا لمعناه الخاص.

4- خطوات عملية لبناء المواطن الناقد

أن تكون مواطنًا ناقدًا لا يعني أن تكون مثقفًا نخبويًا أو متفرغًا للقراءة والتأمل، بل أن تمتلك **أسلوبًا في النظر**، يجعل عقلك هو مرجعك الأول قبل أي سلطة رمزية أو رقمية. فالمعرفة في زمن الخوارزميات لا تأتي من كثرة المعلومات، بل من القدرة على ترتيبها، وفلترتها، وفهم سياقها. وهذه القدرة يمكن أن تُصاغ في جملة واحدة: أن تُبطئ في عالمٍ يريدك أن تُسرع.

أول أشكال المقاومة الفكرية هو **التوقف قبل المشاركة.** إنّ الضغط الغريزي على زر **"المشاركة"** هو لحظة الطاعة الحديثة. فالنظام الرقمي لا يعيش على الإقناع، بل على التفاعل. كل انفعال هو طاقة تُغذّيه. لذلك فإنّ أبسط فعل نقدي هو الامتناع عن الانفعال التلقائي. قبل أن تُشارك خبرًا أو صورة، اسأل نفسك: هل أُسهم في نشر المعنى أم في نشر الضجيج؟ إنّ مقاومة التلاعب تبدأ من هذه المسافة الصغيرة بين الرغبة والفعل، لأنها المسافة التي تُعيد للعقل زمام المبادرة.

الخطوة الثانية هي **تتبّع المصدر قبل المضمون.** في فضاءٍ رقمي تختلط فيه الأخبار بالآراء، والشهادات الشخصية بالحقائق الموثقة، يصبح السؤال عن المصدر أهمّ من السؤال عن الحدث نفسه. فالمعلومة لا تُقيَّم بمعزل عن من أنتجها. المواطن الناقد لا يُسارع إلى تصديق الفيديو لأنه مؤثر، بل يتساءل: من نشره؟ ومتى؟ ولماذا الآن؟ إنّ التوقيت، في كثير من الأحيان، جزء من الرسالة.

ثم تأتي **المقارنة الأفقية** كأداة دفاع عقلية لا غنى عنها. فكل خطاب يحتاج إلى ضوء جانبي كي تتضح حدوده. لا يكتفي المواطن الناقد بقراءةٍ واحدة، بل يُقارن بين مصادر متباينة، لا بحثًا عن الحقيقة المطلقة، بل عن منطق الخطاب ذاته. إنّ المقارنة ليست ترفًا ثقافيًا، بل آلية لاكتشاف ما يُراد بنا ونحن نستهلك الأخبار. فحين تضع خطابين متناقضين جنبًا إلى جنب، تبدأ في رؤية الخيوط المشتركة بينهما، وتفهم كيف يُعاد بناء المعنى بطريقةٍ متكررة تحت أقنعة مختلفة.

وأخيرًا، **تحويل الشك إلى معرفة.** فالشك ليس نقيض الإيمان بالحقيقة، بل طريق الوصول إليها. الوعي النقدي لا يقوم على الريبة المرضية، بل على مسافةٍ هادئة من الانفعال، تتيح للفكر أن يعمل. حين يشك الإنسان بوعي، لا يصبح هشًّا، بل أكثر رسوخًا، لأنه لا يسلّم عقله بسهولة لأي سردية جاهزة. المطلوب ليس أن نعيش في حالة شك دائم، بل أن نُدرك أنّ الإيمان الأعمى - بأي خطاب - هو الشكل الأخطر من أشكال التلاعب.

في النهاية، بناء المواطن الناقد ليس برنامجًا تربويًا فحسب، بل **مشروع تحرّر يومي.** إنه يبدأ من هذه الممارسات الصغيرة: لحظة صمتٍ قبل المشاركة، نظرة بحثٍ قبل التصديق، ومساءلة بسيطة قبل

الحكم. تلك اللحظات الفردية المتكررة هي التي تصنع في النهاية مجتمعًا مقاومًا، لا لأنّه يملك الحقيقة، بل لأنه لا يتنازل عن حقّه في البحث عنها.

5- من الاستهلاك إلى المشاركة الواعية

ليست المشكلة في أن يستهلك الإنسان المعلومة، بل في أن يكتفي بالاستهلاك. فالمواطن غير الناقد يتعامل مع الخطاب كما يتعامل مع سلعة جاهزة: يأخذها كما قُدّمت له، دون أن يسأل عن مصدرها أو منطق إنتاجها. أما المواطن الناقد، فهو لا يكتفي بتلقّي المعنى، بل يشارك في **إعادة صياغته**. الفرق بينهما هو الفرق بين من يكرر ما يسمع، ومن يُعيد تركيب ما يسمعه وفق وعيه وتجربته ومسؤوليته الفردية.

إنّ المشاركة الواعية لا تعني التحوّل إلى صحفي أو محلل، بل أن تُمارس حقك في التفكير والتفسير. كل مشاركة في النقاش العام، إذا كانت مبنية على فهمٍ لا على ردّ فعل، تُساهم في إعادة التوازن إلى الفضاء العمومي. فالمعرفة، حين تُتداول بعقل نقدي، تصبح ملكًا جماعيًا لا أداة هيمنة. إنّ الخطاب السياسي أو الإعلامي يفقد سلطته حين يُواجه بجمهورٍ يقرأه بعينٍ فاحصة لا بانفعالٍ عابر.

في السياق التونسي، يمكن ترجمة هذه الفكرة إلى ممارسة ملموسة عبر **دعم الصحافة المحلية المستقلة**، وتشجيع المبادرات المدنية التي تُمكّن المواطنين من تحليل الأخبار بأنفسهم. فالمعركة ضدّ التضليل ليست تقنية، بل ثقافية بالأساس: كلما تحوّل الجمهور من متلقٍ سلبي إلى شريك في إنتاج المعنى، ضعُفت فعالية التلاعب. ليست الحرية في أن نعبّر فقط، بل في أن نُنتج ما نعبّر به - أي أن نصبح **فاعلين في اللغة لا مجرّد مستهلكين لها**.

بهذا المعنى، المشاركة الواعية هي الوجه العملي للوعي النقدي. إنها تربط الفكر بالفعل، والمعرفة بالمسؤولية. فحين يُدرك الإنسان أن الخبر ليس ملكًا للسلطة، بل **حقًّا عامًا**، وأنّ كلّ تفاعلٍ له أثر في تشكيل المجال العمومي، يتحول من مستهلكٍ للمعاني إلى صانعٍ لها. عندها فقط يمكن أن نقول

إنّ الحرية لم تعد شعارًا، بل أصبحت سلوكًا يوميًا يمارسه الناس، لا ضدّ السلطة فحسب، بل ضدّ كل أشكال الجهل والتسطيح التي تُعيد إنتاجها داخلهم.

6- مقاومة التلاعب تبدأ من اللغة

اللغة ليست وسيلة للتعبير فحسب، بل **نظام تفكير** يُحدّد ما نراه وما لا نراه، وما نعدّه ممكنًا أو مستحيلًا. لذلك فإنّ كل تلاعبٍ في الوعي يبدأ بتلاعبٍ في المفردات. فالسلطة، حين تريد إعادة تشكيل الإدراك الجماعي، لا تبدأ بالقوانين أو بالسلوك، بل بالكلمات. تُغيّر معانيها قليلًا، تُلطّف قسوتها، وتُلبسها ثوب القيم الأخلاقية. وهكذا، تتحول "الإصلاحات" إلى تقشف، و"الأمن" إلى طاعة، و"المصلحة الوطنية" إلى أداة لإلغاء النقاش. إنها عملية تبدو لغوية، لكنها في حقيقتها **هندسة للوعي**.

المواطن الناقد يدرك أنّ الكلمة ليست بريئة، وأنّ المعجم ليس محايدًا. كل مصطلح يحمل داخله رؤية للعالم. لذلك، لا يقبل المفردات الجاهزة كما تُقدَّم له، ولا يكرّرها دون فحصٍ أو مراجعة. إنّ وعي اللغة هو وعي الذات، لأنّ من يتحكم في لغتك يتحكم في طريقة تفكيرك. حين نُعيد تعريف الكلمات وفق معناها الإنساني الأصلي، نُفكك السحر الذي تُمارسه السلطة الرمزية حين تُقدّم خطابها في صيغةٍ أخلاقية لا سياسية.

من هنا تنبع أهمية **استعادة اللغة** بوصفها فعل مقاومة. فكل مرة نستخدم فيها الكلمة بدلالتها الأصيلة، نعيد تذكير الوعي بقدرته على الفهم. وحين نستعيد حقّنا في تسمية الأشياء بأسمائها، نستعيد قدرتنا على التفكير خارج الأطر المفروضة علينا. إنّ إعادة المعنى إلى اللغة ليست مجرّد تمرين بلاغي، بل أول خطوة في **تحرير الذات من قبضة الخطاب المهيمن** - لأنّ المعركة ضدّ التلاعب تبدأ من الكلمة التي ننطقها، وتنتهي في الفكرة التي نؤمن بها.

7- الذهن الحرّ كشرط للعدالة

العدالة لا تبدأ من القوانين، بل من **الذهن الحرّ** القادر على التفكير خارج حدود الخطاب السائد. فالعقل المقيّد بالشعارات والصور الجاهزة لا يرى إلا ما يُراد له أن يرى، ولا يستطيع أن يميّز بين العدل الحقيقي والتوازن الزائف الذي تفرضه السلطة. إنّ الحرية الفكرية ليست ترفًا نخبويًا، بل شرط وجود لأي عدالة اجتماعية. إذ لا يمكن أن يتحقق الإنصاف في مجتمعٍ يُفكّر بعين غيره، أو يُعيد تكرار المفاهيم التي صاغها من يملكون القوة والثروة.

حين يتحرر الذهن، يتحرر الإدراك من خداع التفاصيل. يصبح المواطن قادرًا على رؤية **الظلم في بنيته** لا في مظاهره، وعلى إدراك أن الفقر ليس قَدَرًا فرديًا، بل نتيجة منظومة سياسية واقتصادية متشابكة. في تونس، كما في مجتمعات عربية كثيرة، تُختزل النقاشات العامة في الأسماء والأحداث: فلان فاسد، وفلان مصلح، وهذه الحكومة سيئة، وتلك أفضل. لكنّ المواطن الناقد يذهب أبعد من ذلك. لا يكتفي بتبديل الوجوه، بل يسأل عن البنية التي تُنتج الفساد ثم تُعيد إنتاجه، وعن اللغة التي تُخفي الظلم خلف مفردات الاستقرار والمسؤولية.

إنّ الذهن الحرّ هو نواة العدالة، لأنه يرفض أن يُختزل الواقع في أشخاصٍ أو في لحظاتٍ إعلامية. هو عقل لا يطلب إجاباتٍ جاهزة، بل يسعى إلى فهم العلاقات بين **الاقتصاد والسياسة والإعلام**، وكيف تتضافر هذه القوى لتصنع الوعي وتُطبع الظلم في الوجدان. حين يمتلك الإنسان هذه القدرة على الربط، يصبح النقد فعلًا أخلاقيًا، لا مجرد رأي. فالحرية هنا ليست في أن تقول ما تشاء، بل في أن **تفهم ما يُقال لك**، وفي أن ترى ما لا يُقال أصلًا.

8- نحو ثقافة الشك المنهجي

الشكّ ليس نقيض الإيمان، بل شرط الفهم. هو القدرة على النظر إلى العالم دون أن تُسلم له مفاتيح وعيك. إنّ **الشكّ المنهجي** هو جوهر كل تفكير نقدي، لأنه لا يرفض من أجل الرفض، بل يُسائل

من أجل البناء. في المجتمعات التي أنهكها التضليل والانقسام، لا يكون المطلوب مزيدًا من الريبة، بل قدرة على **التفكيك والفهم**، أي على إعادة بناء الثقة على أسسٍ عقلانية لا عاطفية.

العقل العربي، بعد عقود من الخطابات المتناقضة والشعارات المفرطة، يحتاج إلى هذا النوع من الشكّ الذي لا يهدم العالم، بل يعيد ترتيبه. فالريبة في كل شيء تُنتج العدمية، أما المساءلة فهي التي تُنتج الوعي. المطلوب إذن أن ننتقل من "الشكّ في النوايا" إلى "التحليل في البنية"، من رفض الأشخاص إلى فهم الخطابات التي تُنتجهم.

ولبناء ثقافة الشكّ المنهجي، لا نحتاج إلى نظريات معقّدة بقدر ما نحتاج إلى **تربية جديدة على الانتباه.** أن نتعلم في المدارس كيف تُختار الكلمات في العناوين الإخبارية، وكيف يُبنى الرأي من خلال الإيحاء لا التصريح. أن نحلّل الإعلانات لا بوصفها دعوات استهلاكية، بل كخطابات رمزية تُحدّد ما يجب أن نرغب فيه وما يجب أن نخاف منه. وأن نُدرّب أنفسنا على تمييز الانفعال من الحجة، لأنّ أولى علامات الوعي أن نفهم متى نتحرك بالعقل ومتى يُحرّكنا الشعور.

حين تتحول هذه المهارات إلى عادةٍ يومية، يصبح المجتمع يقظًا دون أن يكون متشككًا، وحرًّا دون أن يكون عدميًا. يصبح الشكّ فضيلة لا تهمة، ومنهجًا للحياة لا موقفًا طارئًا. عندها فقط يمكن أن نؤسس لثقافةٍ جديدة ترى في السؤال قوة، وفي الفهم حرية، وفي العقل وسيلةً للعدل لا أداةً للجدال.

9- خاتمة الفصل: استعادة الفهم: من ردّ الفعل إلى فعل الوعي

المواطن الناقد ليس نقيض المواطن المطيع، بل نقيض المواطن الغافل. هو الذي يرفض أن يعيش بعقلٍ مُستعار، أو أن يكرّر ما يُقال له دون وعي. إنه لا يتمرّد من أجل الرفض، بل يتحاور مع المعنى من أجل الفهم. فالمقاومة الحقيقية لا تكون في الصراخ ضدّ السلطة، بل في تفكيك اللغة التي تمنحها مشروعيتها، وفي استعادة القدرة على أن نفكر بأنفسنا.

إنّ السلطة الرمزية، بكل أشكالها، تعيش على **طاعتنا اللغوية والعاطفية.** فهي لا تحتاج إلى قهرٍ مباشر ما دمنا نعيد إنتاج خطابها طوعًا، ونستهلك مفرداتها كما لو كانت جزءًا من وعينا. لذلك، فإنّ أول خطوة نحو التحرر ليست سياسية ولا اقتصادية، بل معرفية: أن نفهم كيف تُبنى الرسائل التي تشكل إدراكنا، وأن نمتلك الشجاعة على طرح السؤال قبل التصديق.

في النهاية، مقاومة التلاعب ليست معركة تقنية تُدار بالأدوات، بل **معركة إنسانية تُخاض بالعقل.** إنها صراع بين من يريد أن يفكر بنفسه، ومن يريد أن يفكر بدلاً عنه. و إذا كان الإعلام والسياسة قد نجحا في تحويلنا إلى جمهورٍ من المفعولين، فإنّ الطريق إلى الحرية يبدأ من فعل بسيط لكنه جوهري: أن نرى ما نسمع، وأن نسأل قبل أن نصدّق، وأن نختار الصمت حين يكون الكلام تكرارًا لصوتٍ ليس صوتنا.

وهكذا يعود المعنى إلى مكانه الطبيعي: في الإنسان الذي يفكر، لا في الخطاب الذي يُفكّر عنه.

الفصل الثامن:

تحويل الوعي إلى ممارسة مدنية جماعية

ليس الوعيُ غايةً في ذاته، بل طاقةٌ اجتماعية تنتظر التفعيل. فالوعي إن لم يُترجم إلى فعل، يبقى أشبه بشرارةٍ في فراغ، تومض سريعًا ثم تنطفئ. لا قيمة للتفكير النقدي إن لم يجد طريقه إلى الممارسة، ولا للمعرفة إن لم تُصبح شكلاً من أشكال البناء المشترك. في المجتمعات التي أنهكها التضليل وفقدان الثقة، يصبح السؤال المركزي ليس: *من يفكر؟* ، بل: *كيف نُفعّل ما نفكر فيه؟* أي كيف ننتقل من المواطن الناقد إلى المواطن الفاعل، من الفهم إلى المبادرة، ومن النقد إلى التنظيم.

لقد أفرزت المرحلة الرقمية وعيًا فرديًا عالي الحساسية، لكنه معزول. كل فرد يملك رأيًا، ويمتلك أدوات التعبير عنه، لكنّ المجال الذي يجمع هذه الطاقات غائب أو مُفرغ. إنّ ما ينقص المجتمعات العربية، ومنها تونس، ليس الذكاء الفردي ولا الوعي السياسي، بل **القدرة على تحويل الوعي إلى فعلٍ منسق.** الفوضى الرقمية جعلت النقد متاحًا، لكنها جعلت التنظيم صعبًا، لأنّ الفضاء العام لم يعد ماديًا، بل موزعًا بين شاشات ومجموعات وهاشتاغات.

ومن هنا تأتي ضرورة التفكير في **التحرر الفكري كمرحلة انتقالية نحو البناء المدني.** فالتحرر الذي لا يتجسد في مؤسساتٍ، مبادراتٍ، أو شبكاتٍ قائمة على المعنى، يبقى مجرد حالة وجدانية قابلة للارتداد مع أول موجة تضليل أو تعب. وحدها الممارسة الجماعية قادرة على تثبيت الوعي في التاريخ. لذلك، يناقش هذا الفصل الشروط الجديدة لتكوّن الفعل المدني في زمن الفردانية الرقمية، وكيف يمكن أن نعيد اختراع المجال العام من الأسفل، لا عبر الشعارات الكبرى، بل عبر الروابط الصغيرة: مجموعات

المبادرة، الأندية المحلية، المنصات المستقلة، والمساحات التي تُبنى على الثقة والمعرفة لا على الإشهار والضجيج.

1- من الفرد الناقد إلى الجماعة الواعية

لا يكتمل الوعي الفردي إلا حين يجد صداه في وعيٍ آخر، وحين يتحول التفكير المنعزل إلى حوارٍ يُنتج المعنى المشترك. فالنقد، مهما بلغ عمقه، إذا بقي حبيس الذات يتحوّل إلى شكل من العزلة، والعزلة الطويلة تُنبت العجز بدل الفعل. وحده التضامن المعرفي يحوّل الوعي من طاقة ذهنية إلى قوة اجتماعية.

إنّ الخطوة الأولى في هذا التحوّل هي **التلاقي بين الذوات الحرّة** - أولئك الذين لا يجمعهم انتماء حزبي أو عقائدي بالضرورة، بل رغبة صادقة في الفهم والعدل والكلمة الأمينة. هذه الشبكات الصغيرة من الأفراد القادرين على التفكير المشترك تشكل البذرة الأولى لأي حركة مدنية قادرة على الصمود. الوعي لا يحتاج إلى الزعيم، بل إلى الرابطة الفكرية التي تخلق الثقة بين المختلفين.

في التجربة التونسية بعد 2011، ظهرت مئات المبادرات الواعية: مجموعات إعلامية مستقلة، صفحات نقدية، جمعيات شبابية ناقشت قضايا الحرية والمواطنة. لكنها، رغم نبلها، سرعان ما تلاشت. السبب لم يكن غياب الفكرة، بل غياب البنية. فمعظم هذه المبادرات كانت رهينة الحماس أو التمويل أو الشخصية الكاريزمية لمؤسسها، لا رؤية جماعية تضمن الاستمرار. وهكذا تكررت المأساة ذاتها: **وعي بلا تنظيم، وحلم بلا هيكل.**

إنّ التحدي الأكبر اليوم هو الانتقال من **ثقافة ردّ الفعل إلى ثقافة التنظيم**، من المبادرة المؤقتة إلى المشروع المؤسسي، من النقد الموجّه ضد السلطة إلى النقد الذي يعيد بناء المجتمع نفسه على أسس جديدة. فالفرد الناقد يوقظ السؤال، لكن الجماعة الواعية وحدها قادرة على تحويل السؤال إلى طريق.

2- الفضاء المدني كبديل عن المجال السياسي

حين يُختزل الفعل العام في الانتخابات، يصبح المواطن مجرّد ناخب موسميٍّ، يُستدعى كل بضع سنوات ليمنح تفويضًا ثم يعود إلى موقع المتفرج. هذه الصيغة الضيقة للسياسة حوّلت الشعوب إلى جماهير تنتظر القرار من فوق، بدل أن تشارك في صياغته من الأسفل. أمّا **الفضاء المدني**، فهو السياسة في معناها الأوسع والأعمق - السياسة بوصفها تربيةً على المشاركة، وعلى الاختلاف البنّاء، وعلى الشعور بالمسؤولية الجماعية.

في هذا الفضاء، لا تكون المواطنة فعل تصويت فحسب، بل **منهج حياة يومي** يقوم على الحوار، والمساءلة، والإنتاج المشترك للمعنى. فالمجتمع الذي ينتظر الإصلاح من القصر أو البرلمان يظلّ في موقع المتلقي، بينما المجتمع الذي يبني فضاءاته المستقلة للنقاش والاقتراح والنقد يصنع السياسة الحقيقية، لا عبر الخطابات، بل عبر الممارسة.

لقد أثبتت التجربة التونسية بعد الثورة أن الفراغ الذي يتركه ضعف المجال المدني يُملأ سريعًا بالخطاب الشعبوي أو بالسلطوية المقنّعة. فحين تغيب الجمعيات القادرة على إنتاج النقاش العقلاني، تبرز الأصوات التي تتحدث باسم "الشعب" أو "الدين" أو "الأمة"، وتختزل التعدد في شعار واحد. أمّا المجال المدني، فهو الذي يُعيد توزيع الكلمة بعدلٍ بين الناس، ويمنح المختلفين إمكانية الالتقاء خارج القوالب الجاهزة للأحزاب والطوائف.

الفضاء المدني لا يُؤسَّس بقرارات حكومية ولا بتمويل دولي، بل **يتكوّن من اختيارات الناس اليومية**: أن يفضّلوا الحوار على الشتيمة، والتحقق على الشائعة، والمبادرة على الانتظار. بهذا المعنى، يتحوّل الوعي النقدي من مهارة فردية إلى ثقافة جماعية. فالمواطنة لا تتحقق حين ننتقد السلطة فقط، بل حين نبني، في مواجهة السلطة، فضاءاتنا المستقلة للقول والفعل.

3- الإعلام البديل والمجتمع المعرفي

يُمثّل الإعلام البديل أحد أهم مظاهر الانتقال من **الوعي الفردي إلى الفعل الجماعي**، لأنه يترجم النقد إلى ممارسة مستمرة داخل الفضاء العام. فحين يحتكر الإعلام التجاري الكلمة ويختزلها في الترفيه والإعلانات، يظهر هذا الإعلام الموازي كفعل مقاومة رمزية، يهدف لا إلى مراكمة الأرباح، بل إلى استعادة المعنى. إنه مشروع أخلاقي قبل أن يكون مهنة، يقوم على الشفافية والمساءلة، وعلى رفض الخضوع لمنطق السوق أو السلطة.

الإعلام البديل لا ينافس القنوات الكبرى في عدد المتابعين، بل في **مستوى الوعي الذي ينتجه.** فبينما تقيس المنصات التجارية النجاح بعدد النقرات والمشاهدات، يقيس الإعلام البديل أثره بقدرته على تمكين المواطن من الفهم، وعلى إعادة الاعتبار للخبر كأداة معرفة لا كسلعة. إنه يعيد تعريف الصحافة بوصفها عملًا مدنيًا هدفه كشف ما يُخفى، وتوثيق ما يُهمَل، و إعطاء صوتٍ لأولئك الذين لا صوت لهم في المشهد العام.

في تونس، بدأت تتشكل ملامح هذا النموذج رغم هشاشته البنيوية: صفحات متخصصة في التحقق من الأخبار، مبادرات صغيرة لشرح المفاهيم الاقتصادية والقانونية بلغة مبسطة، منصات تتابع الخطاب السياسي بالتحليل لا بالتحريض. هذه التجارب، مهما كانت محدودة، تُعبّر عن تحولٍ جوهري في الوعي: من استهلاك المعلومة إلى إنتاجها، ومن النقد العابر إلى الفعل المنظم.

إنّ المجتمع المعرفي لا يُبنى في المختبرات أو الجامعات وحدها، بل في **الفضاء العام حين يصبح إنتاج المعرفة فعلًا جماعيًا.** والإعلام البديل هو أحد البذور الأولى لهذا التحول، لأنه يعيد توزيع سلطة القول، وينقلها من المكاتب الرسمية إلى أيدي الناس، دون أن يفقد المعايير المهنية أو الأخلاقية. وهنا يبدأ الوعي المدني في اكتساب شكله العملي: حين يصبح الفهم نفسه شكلًا من أشكال المشاركة.

4- الثقة الاجتماعية: الشرط المسبق للممارسة المدنية

لا يولد الفعل الجماعي من النوايا الحسنة وحدها، بل من نسيجٍ من **الثقة المتبادلة** بين الأفراد. فالثقة هي المادة اللاصقة التي تُبقي المجتمع حيًّا رغم الخلاف، وهي التي تجعل الكلمة المشتركة ممكنة. غير أن زمن التضليل، كما رأينا في الفصول السابقة، دمّر هذه المادة بهدوء: لا أحد يثق في أحد. المواطن لا يثق في السياسي، والسياسي لا يثق في المواطن، والإعلام فقد ثقة كليهما، وحتى داخل المجتمع نفسه باتت الشكوك المتبادلة أقوى من الروابط.

ورغم ذلك، لا يمكن استعادة المجال العام أو بناء مشروع مدني دون **إعادة تأسيس هذا الحد الأدنى من الثقة الأفقية** - الثقة التي لا تأتي من فوق، ولا تُمنح بمرسوم، بل تُبنى من تحت، من خلال الممارسة اليومية للصدق والمسؤولية.

الثقة لا تُستعاد عبر الخطابات، بل عبر التجارب الملموسة. حين يرى المواطن أن المبادرات المدنية تتعامل معه باحترام، لا تستغل مشاعره، ولا تتحدث باسمه دون إذنه، ولا تُتاجر بقضاياه تحت عناوين الوطنية أو الدين، يبدأ بفتح المسافة التي أغلقها الخداع. فالثقة لا تُبنى بالكلمات، بل **بالتناسق بين القول والفعل.**

في تونس، كثير من المشاريع المدنية الجادة فشلت لأنها استعجلت النتائج، أو لأنها حاولت كسب الشرعية بسرعة عبر التماهي مع الخطاب السائد. لكنّ الشرعية الحقيقية لا تُشترى، بل تُكتسب تدريجيًا، من صدق التجربة واستمراريتها. حين يلمس الناس أنّ الفعل المدني يحترم عقولهم قبل عواطفهم، يبدأون باستعادته كفضائهم الطبيعي، وكامتدادٍ لإرادتهم الجمعية.

بهذا المعنى، **الممارسة المدنية ليست نشاطًا تنظيميًا فقط، بل عقدًا أخلاقيًا جديدًا** بين المواطنين الأحرار - عقد يقوم على الثقة في الإنسان، لا في الشعارات، وعلى الإيمان بأنّ الكلمة المشتركة ممكنة إذا صيغت بصدق. فبدون هذه الثقة، يظل الوعي حبيس الأذهان، والعقل الجمعي أسير الخوف، مهما كثرت المبادرات والبيانات.

5- من ثقافة الشك إلى ثقافة البناء

ليس كل وعي نقدي بالضرورة وعيًا بنّاءً. فالكثير من المجتمعات التي خرجت من قبضة السلطة الصلبة سقطت في فخّ **الشكّ المطلق**، ذلك الشكّ الذي لا يفرّق بين النقد والعدمية، فيتحول إلى طاقة هدّامة تشكّ في كل شيء حتى في نفسها. لكنّ الشك، في جوهره، ليس نفياً للمعنى، بل وسيلة لاكتشافه من جديد. ومن هنا، فإنّ التحدي الحقيقي ليس في زرع الريبة، بل في تحويلها إلى أداة بناء معرفي ومدني.

أن نسأل لا يعني أن نهدم، بل أن نُعيد ترتيب الأسس التي نريد العيش عليها. فالثقافة المدنية الناضجة لا تقوم على التسليم الأعمى، ولا على الرفض الدائم، بل على **إعادة الفحص المستمر للمسلّمات دون سقوط في الفوضى الفكرية**. إنّ الشكّ المنهجي، حين يُمارس ضمن مشروع جماعي، يصبح أداة لإعادة تعريف القيم لا لتفكيكها.

بهذا المعنى، **التحول المدني يبدأ حين يتحول السؤال من "مَن أخطأ؟" إلى "كيف نبني بشكل أفضل؟"**. فالتشخيص دون اقتراح هو نصف وعي، والنقد دون بدائل هو استمرار للجمود. يجب أن يتعلّم المواطنون أن التفكير النقدي لا يُقاس بحدة الرفض، بل بقدرتهم على تحويل الملاحظة إلى اقتراح، والمعرفة إلى مبادرة.

والمدنية الجديدة لا تُبنى على النيات أو الخطابات، بل على معادلة بسيطة: **لا سلطة بلا مساءلة، ولا مساءلة بلا معرفة، ولا معرفة بلا حرية، ولا حرية بلا تضامن**. هذه السلسلة الأخلاقية، إذا فهمها الناس وعاشوها، تتحول إلى نواةٍ لوعي جمعي جديد - وعيٍ قادرٍ على إنتاج البدائل بدل الاكتفاء بالشكوى، وعلى تحويل الشك من جدارٍ يعزل الأفراد إلى جسرٍ يربطهم في مشروع بناء مشترك.

6- استعادة الحوار العام المستقل

لا يمكن لأي مجتمع أن ينهض من حالة التشتت دون أن يمتلك **فضاءً للحوار العام المستقل**، فضاءً لا يخضع لمراكز النفوذ السياسية أو الإعلامية أو الاقتصادية، بل يدار بميزان العقل والاحترام. فالمجتمع الذي يفقد هذا الفضاء يُصاب بما يمكن تسميته "الشلل المعرفي": إما أن يكرر خطاب السلطة دون وعي، أو أن يغرق في فوضى الأصوات المتقاطعة التي لا تسمع بعضها. في الحالتين، يختفي الفهم المشترك، ويتحول الكلام إلى ضجيج لا ينتج معرفة.

الحوار المستقل لا يحتاج إلى قاعات فخمة أو مؤسسات ضخمة. يمكن أن يبدأ من **أماكن بسيطة وصادقة**: مقهى يجتمع فيه شباب يناقشون همومهم بلا خوف، صفحة رقمية تُدار دون تمويل سياسي، بودكاست يطرح أسئلة لا تخشى الخروج عن السائد، أو لقاء دوري يربط بين فئات مختلفة حول قضية عامة. المهم ليس الشكل، بل المبدأ: أن يكون الحوار قائمًا على الرغبة في الفهم لا في الغلبة، وعلى الاحترام قبل الاتفاق، وعلى الحقيقة قبل الولاء.

في تونس، تراجعت هذه المساحات لصالح خطاب الصراع والاستقطاب. فالشاشات تمتلئ بالمناظرات الصاخبة التي لا تُقنع أحدًا، والمنصات الرقمية تحولت إلى ساحة حرب لغوية، كل طرف فيها يصرخ ليؤكد ذاته. ما ينقص ليس حرية التعبير، بل **فنّ الإصغاء**، وهو الفنّ الذي يُعيد إلى الكلمة معناها الإنساني الأصلي: أن تكون وسيلة معرفة، لا وسيلة قتال.

استعادة الحوار العام المستقل ليست مسألة تقنية بل **رهان ثقافي**، لأنها تعني استعادة الثقة في أن التفاهم ممكن، وأنّ الحقيقة لا تُصنع بالضجيج، بل بالاستماع المتبادل. إنّ بناء مثل هذه الفضاءات هو الخطوة الأولى نحو مجتمع يتنفس بعقله، لا بانفعالاته، ويستبدل الانقسام بالمشاركة الواعية في إنتاج المعنى العام.

7- نحو شبكة من الوعي العملي

لم يعد التنظيم في زمن المنصات يشبه التنظيم في زمن الأحزاب أو النقابات. فالعالم الرقمي كسر المركزية، ووزّع القدرة، وفتح الباب أمام شكلٍ جديد من الفعل الجماعي يمكن أن نسميه **"الشبكات الواعية"** - شبكات لا تُبنى على الهرمية أو الولاء، بل على الفكرة والمعرفة والتفاعل الأفقي.

هذه الشبكات لا تحتاج إلى مقرات أو هياكل بيروقراطية، بل إلى **وعي مشترك** و إرادة للتعاون. مجموعة من الباحثين، أو الصحفيين المستقلين، أو المربين، أو المبرمجين، يمكن أن تشكل نواة شبكة وعي عملي، تتبادل المعرفة وتنتج محتوىً نقديًا أو تربويًا أو تقنيًا يخدم الصالح العام. إنها صيغة مدنية لما بعد التنظيم الكلاسيكي، تقوم على **الارتباط الفكري بدل الانتماء التنظيمي**، وعلى الثقة بدل التعليمات.

بهذا المعنى، يمكن القول إنّ الوعي حين يُنظَّم أفقيًا يتحول إلى طاقة مضاعفة. فكل مبادرة صادقة - مهما كانت صغيرة - تفتح ثغرة في الجدار الرمزي للهيمنة، لأنّها تُعيد تعريف الممكن. صفحة على الإنترنت تفضح المغالطات، أو بودكاست يناقش المفاهيم بحرية، أو مبادرة تربوية تُعيد الاعتبار للمعنى... كلّها لبنات في شبكة الوعي العملي التي تُعيد توزيع القوة من المركز إلى الأطراف.

إنّ **التحرر في زمن الرقمنة لا يعني إسقاط النظام القائم، بل إعادة توزيع الذكاء الجمعي.** حين تنتقل المعرفة من امتياز النخب إلى ملكية الناس، وحين تتقاطع الجهود الصغيرة لتشكّل نسيجًا من المبادرات المستقلة، يولد نمط جديد من الفعل المدني: لا يطلب الإذن، ولا يخشى العزلة، لأنه يعيش في العقول، لا في المكاتب.

هكذا يصبح الوعي حركة، لا شعارًا، ويصبح التنظيم فعلًا ثقافيًا قبل أن يكون هيكلاً إداريًا. ففي النهاية، المجتمعات لا تتغير بالقوة، بل حين يتغيّر شكل ذكائها المشترك - حين تتعلم كيف تربط بين الفكرة والممارسة، بين الفهم والفعل، بين الوعي والإرادة.

8- الخاتمة: من النقد إلى الفعل

حين يدرك الناس اللغة التي صيغ بها وعيهم، تبدأ لحظة التحرر الحقيقية. فالكلمات التي كانت تُستخدم لتوجيههم تصبح أدواتٍ في أيديهم، يصيغون بها رؤيتهم الخاصة للعالم. وما إن يكتبوا لغتهم الجديدة، حتى يشرعوا في **كتابة واقعٍ جديد.** فالتحول من المواطن الناقد إلى الجماعة الواعية لا يُقاس بعدد المقالات أو النقاشات، بل بقدرة الناس على تحويل الفهم إلى ممارسة، والمعرفة إلى فعل اجتماعي منظم.

هذه هي النقطة الفاصلة في التاريخ السياسي والثقافي الحديث: **الانتقال من شعبٍ يُحكم بالرموز إلى مجتمعٍ يصنع رموزه.** وحين يحدث ذلك، تصبح السلطة مجرد جزء من النسيج الاجتماعي لا مركزه، ويصبح الإعلام أداة نقاش لا أداة هيمنة، ويستعيد المواطن موقعه كمصدر للمعنى لا كمتلقي له.

الممارسة المدنية الواعية لا تقوم على الاحتجاج الدائم، بل على **التنظيم الذكي للمعنى.** فالفعل الحقيقي ليس في الصراخ ضد الخطأ، بل في بناء البديل الممكن. إنّ القدرة على تحويل الاختلاف إلى مشروع بناء، والوعي إلى مبادرة، والحقيقة إلى طاقة اجتماعية، هي ما يجعل من المجتمع كائنًا حيًّا لا قطيعًا من الأصوات المتنافرة.

وحين تتحول المعرفة إلى شكل من أشكال العمل، يصبح الوعي نفسه مؤسسة - مؤسسة للمقاومة الهادئة، التي لا ترفع الشعارات بقدر ما تبني البنية التحتية للعقل الجمعي الجديد. تلك هي لحظة التحول الكبرى التي ينتظرها التاريخ العربي: أن ينتقل من نقد الواقع إلى **صناعته**، ومن وعيٍ مكسورٍ بالخذلان إلى وعيٍ فاعلٍ بالمعنى.

القسم الخامس:

اللغة والتحرر

التحرر يبدأ من إعادة صياغة لغتنا

الفصل التاسع:

نحو لغة إنسانية: استعادة الأبعاد الأخلاقية للخطاب

اللغة ليست مجرد وسيلة للتفاهم بين الناس، بل هي **الوسيط الذي يربط الإنسان بالعالم، والمرآة التي تعكس ضميره الجمعي**. نحن لا نصف الواقع بالكلمات فقط، بل نصنعه بها. ومن هنا، فإنّ أي انحطاط لغوي ليس ظاهرة شكلية، بل أزمة وجودية تمسّ معنى الحقيقة والعدالة والكرامة. فحين تتشوه اللغة، لا تتشوه البلاغة فحسب، بل **تضيع البوصلة الأخلاقية للمجتمع**: يصبح الجميل بديلاً عن الصادق، والمقبول بديلاً عن العادل، والمألوف بديلاً عن الحق.

لقد عاشت تونس، ومعها معظم المجتمعات العربية، خلال العقدين الأخيرين، مرحلةً من **الانحدار الرمزي** غير المسبوق. لم تعد المشكلة في نقص حرية التعبير، بل في فراغ التعبير من المعنى. الكلمات التي كانت تحمل طاقة التحرر - مثل الحرية، الكرامة، العدالة، الإصلاح - استُهلكت حتى تآكلت، وصارت تُستخدم لتزيين القهر بدل مقاومته. فالخطاب السياسي يقول "حرية" ليبرر الرقابة، و"إصلاحًا" ليغطي التقشف، و"كرامة" ليتحدث عن الصبر على الفقر. ومع الزمن، فقدت هذه المفاهيم حرارتها الأخلاقية، وأصبحت **شعارات معلّبة** تشبه الإعلانات أكثر مما تشبه القيم.

وهكذا دخلنا زمن **اللغة المفرغة**، لغة تُردّد فيها المفردات الكبرى بلا أثر، حتى غدت البلاغة غطاءً للعجز، والبيان وسيلة لإخفاء غياب البيان الحقيقي. الكلمات التي وُلدت من رحم التجربة الإنسانية أصبحت الآن أدوات لتجميل السلطة أو تسويق السلع أو تهدئة الجماهير. لم تعد اللغة تُعبّر عن المعاناة، بل تُغطيها؛ لم تعد تحرّك الوجدان، بل تُخدّره.

لكن اللغة يمكن أن تُشفى. فكما يمكن أن تكون أداة تزييف، يمكن أن تكون وسيلة استعادة. **اللغة الإنسانية** التي نبحث عنها في هذا الفصل ليست لغة الوعظ أو الأخلاق الخطابية، بل لغة تُعيد للكلمة معناها الأصلي كعهدٍ بين المتكلم والعالم - عهدٍ على الصدق، وعلى المسؤولية، وعلى الإنصات للإنسان قبل الأيديولوجيا.

إنّ استعادة الأبعاد الأخلاقية للخطاب لا تعني العودة إلى خطابٍ مثالي أو شعري، بل تعني **تحرير اللغة من السوق ومن السلطة، وردّها إلى وظيفتها الأولى: أن تقول الحقيقة بصدقٍ، لا بجمالٍ مصطنع.** فالنهضة لا تبدأ بالمؤسسات، بل بالكلمات التي تبنيها؛ والحرية لا تُقاس بعدد المقالات، بل بنزاهة المعاني التي تحملها الجمل.

من هنا، فإنّ هذا الفصل يسعى إلى طرح سؤالٍ جوهريٍّ ومؤلم في آن:

هل يمكن للغة العربية، بكل إرثها الجمالي والديني والسياسي، أن تستعيد وظيفتها الإنسانية بعد أن استُهلكت في سوق الخطاب؟

وهل يمكن للكلمة أن تُصبح من جديد **بيتًا للعدالة والمعنى** بعد أن تحولت إلى سلعةٍ في أسواق الدعاية والفرجة؟

1- اللغة بين الإنسان والسلطة

منذ فجر التاريخ، أدركت السلطة أن السيطرة على الإنسان تمرّ عبر السيطرة على لغته. فالسلاح الذي يُطلق الرصاص أقل خطورة من الكلمة التي تُعيد تعريف الواقع. إنّ من يملك الكلمة يملك القدرة على تسمية الأشياء، ومن يملك التسمية يملك الحق في تحديد ما هو مشروع وما هو ممنوع، ما هو وطني وما هو خيانة، ما هو تقدم وما هو فوضى. لذلك، لم تكن اللغة يومًا ميدانًا بريئًا، بل كانت دائمًا **ساحة الصراع الأولى بين الإنسان والسلطة.**

لكنّ اللغة ليست دومًا حليفة القهر. إنها أيضًا أداة المقاومة الأعمق، لأنها الذاكرة التي تحتفظ بما لم يُقل بعد، والمرآة التي يمكن أن تعيد للإنسان صورته حين تُطمس. في الأزمنة التي يُغرق فيها الخطاب العام الناسَ بضجيج الكلمات الفارغة، يصبح استعادة المعنى فعلًا من أفعال التحرر. فالكلمة الصادقة في زمن التضليل ليست جملة، بل موقف. وحين يتعلم المجتمع أن يسمّي الأشياء بأسمائها الحقيقية، يبدأ في استعادة قدرته على الفهم وعلى الفعل.

اللغة السلطوية لا تفرض نفسها بالقوة العارية، بل **بآلية التكرار**. فهي تكرّر الكلمة حتى تُفرغها من محتواها الأخلاقي، وتجعلها قابلة لكل توظيف. حين تُقال عبارة "المصلحة الوطنية" مئات المرات لتبرير إجراءات لا تخدم إلا أصحاب القرار، تفقد العبارة معناها وتتحول إلى ضجيجٍ سياسيٍّ بلا مضمون. وحين يُرفع شعار "الكرامة" في خطابات لا تحترم الإنسان، تصبح الكلمة نفسها شكلًا من أشكال العنف الرمزي: تغطي الجرح بدل أن تكشفه.

من هنا، يصبح تحرير اللغة هو الخطوة الأولى في **تحرير الوعي**. فإعادة اللغة إلى طبيعتها الإنسانية لا تعني تزيينها بالبلاغة أو تهذيبها بالنحو، بل **فك ارتباطها بالبروباغندا**، وإعادتها إلى وظيفتها الأصلية: تسمية الأشياء كما هي، لا كما تُراد لنا أن نراها. اللغة الصادقة ليست التي تُرضي الجميع، بل التي تُعيد للإنسان صوته حين يُراد له أن يكون صدى.

2- من البلاغة إلى الصدق

لم تعد البلاغة، في زمننا، فنّ الإقناع، بل صارت في كثير من الأحيان **فنّ التجميل**. تُستعمل اللغة اليوم كما تُستعمل أدوات الزينة: لتغطية القبح لا لمواجهته، ولصناعة الانبهار بدل صناعة الفهم. ومع مرور الوقت، تحوّل الخطاب العام إلى مسرحٍ لغويٍّ صاخب، تتبارى فيه الأصوات على زخرفة الجمل، فيما تبهت الحقيقة خلف الستار. فالكلمة الجميلة التي تُقال لتُخفي الواقع ليست بلاغة، بل خداعٌ مُتقن.

ليست البلاغة في رشاقة العبارة أو في تناغم الأصوات، بل في **صدق المقصد.** الكلمة التي تُقال لتكشف، مهما كانت جافة أو مباشرة، أبلغ من ألف استعارة تُقال لتُغطي. الصدق في اللغة لا يُقاس بعدد المفردات ولا بقوة الخطابة، بل بقدرتها على قول ما يجب أن يُقال دون تحايل. لقد أصبحنا نعيش في مجتمعاتٍ تتقن فنّ الخطاب أكثر مما تتقن فنّ الحقيقة، فغابت الصراحة باسم الذوق، وغاب الوضوح باسم الفصاحة.

البلاغة حين تنفصل عن الصدق تفقد معناها الأخلاقي. إنها تصبح **زخرفة لجدارٍ متصدّع**: تثير الإعجاب لكنها لا تمنع الانهيار. فما قيمة الجمال اللغوي إذا كان يخفي ظلماً، أو يبرّر قهرًا، أو يُطبع الخضوع بعباراتٍ أنيقة؟ وما نفع الفصاحة إذا كانت تُغنّي للحقيقة من بعيد ولا تقترب منها؟

اللغة الإنسانية لا تحتاج إلى التهويل ولا إلى التجميل، لأنها تستمدّ قوتها من وضوحها، ومن تواضعها أمام الحقيقة. هي لغةٌ تعرف أن الصدق نفسه نوع من الجمال، وأن الشفافية ليست ضعفًا بل شجاعة. إنّها اللغة التي **تعترف قبل أن تبرّر، وتصف قبل أن تحكم**، لأنّها ترى في الكلام مسؤولية لا استعراضًا.

بهذه الروح فقط يمكن أن نُرمّم العلاقة المقطوعة بين الكلمة والواقع، بين القول والفعل. فكل إصلاح يبدأ من لحظة صدق لغوي، حين يجرؤ المجتمع على تسمية الأشياء بأسمائها دون تزيينٍ أو خوف. عندها فقط تستعيد البلاغة معناها الأول: أن تكون خدمةً للحقيقة، لا زينةً للسلطة.

3- اللغة الأخلاقية لا تعني اللغة الوعظية

حين نتحدث عن "الأبعاد الأخلاقية للخطاب"، لا نعني الوعظ أو الموعظة، ولا الدعوة إلى لغةٍ تزخر بالتحريم والتذكير. فالأخلاق في اللغة ليست دروسًا تُلقَّن، بل **وعيًا بالمسؤولية الكامنة في الكلمة.** اللغة الأخلاقية لا تُصادر الحرية، بل تمنحها معناها الحقيقي، لأنها تجعل من القول فعلًا مسؤولًا. الحرية التي تُنطق بلا وعيٍ بأثرها تتحول إلى فوضى لفظية، أما الحرية التي يرافقها حسٌّ أخلاقي فهي التي تُنضج الحوار وتمنع الانحدار نحو العنف الرمزي.

اللغة الأخلاقية لا تسأل "ما الذي يجب أن يُقال؟"، بل تسأل: **"ما الأثر الذي ستتركه كلمتي في وعي الآخرين؟"**. إنها لغة تنظر إلى الكلمة بوصفها حدثًا أخلاقيًا، لا مجرّد أداة تعبير. فالكلمة التي تُجرح، أو تُهين، أو تُضلّل، ليست "رأيًا" عاديًا، بل فعلًا يغيّر الواقع، ويشكّل الوعي الجمعي. الأخلاق هنا ليست نقيض السياسة، بل شرطها الإنساني، لأنّ السياسة بلا أخلاق تتحوّل إلى إدارة للمصالح، لا إلى بحثٍ عن العدل.

في التجربة التونسية، يمكن تلمّس هذا الخلل الأخلاقي في الفضاء العام بوضوح. الخطاب السياسي والإعلامي فقد حسّه الإنساني، واستبدل الحجة بالهجوم، والفكر بالسخرية، والاختلاف بالتحقير. تُختزل القيم في الولاءات، فيصبح من ينتقد الدولة خائنًا، ومن ينتقد المعارضة تابعًا، ومن يسأل خارج السرب "مشكوكًا في نواياه". هكذا تتحوّل اللغة من وسيلة للفهم إلى سلاحٍ في حرب الاصطفافات، ومن جسرٍ للتلاقي إلى خندقٍ للعزلة.

إنّ استعادة البعد الأخلاقي للغة لا تعني أن تصبح الكلمات "لطيفة"، بل أن تصبح **عادلة**. العدالة في اللغة هي أن تُنصف المختلف، وأن تصف الواقع دون تشويه، وأن تحترم عقل السامع كما تحترم عواطفه. حين تعود الكلمة إلى هذا التوازن، تستعيد اللغة دورها الطبيعي: جسرًا بين الناس، لا جدارًا يفصل بينهم.

4- اللغة المفرغة واللغة الملتبسة

حين تنهار المعاني، لا تحتاج السلطة إلى رقابة على الكلام، لأنّ الكلمات نفسها تصبح أدوات تضليل. فهناك نوعان من الانحطاط اللغوي يفتكان بقدرة المجتمع على التفكير: **الإفراغ** و**الالتباس**.

الإفراغ يحدث عندما تُستهلك الكلمة حتى تفقد معناها الأصلي. تُكرر في كل سياق حتى تُصبح صوتًا بلا مضمون. كلمة مثل "الكرامة" أو "الإصلاح" حين تُستعمل في كل خطابٍ سياسيٍ وشعاريٍ وإعلاني، تفقد معناها الجوهري، وتتحول إلى زخرفٍ لفظيٍّ بلا وزن. أمّا **الالتباس**، فهو أخطر: أن تُستخدم الكلمة نفسها لتغطية معانٍ متناقضة. حين تُقال "الإصلاحات" في الخطاب الرسمي، قد تعني أحيانًا

محاربة الفساد، وأحيانًا رفع الأسعار. وحين يُقال "الاستقرار"، قد يُقصد به الأمن، أو يُراد به تكميم الأفواه.

في الخطاب العربي المعاصر، يتعايش الإفراغ والالتباس معًا، فيخلق ذلك **ضبابًا لغويًا كثيفًا** يجعل المواطن عاجزًا عن التمييز بين الحقيقة والتبرير، بين المفهوم والقناع. فاللغة التي تُفترض أن تكون أداة للفهم، تتحوّل إلى شبكةٍ تربك الفهم ذاته. وحين يفقد الناس الثقة في الكلمات، يفقدون القدرة على الحوار، لأنهم لا يتحدثون اللغة نفسها و إن نطقوا بالألفاظ ذاتها.

تونس مثالٌ واضح على هذا المرض اللغوي: كلمة "التوافق" مثلًا كانت تُرفع شعارًا للوحدة الوطنية، ثم استُعملت لتغطية صفقاتٍ سياسية مغلقة. وكلمة "الإصلاح" تحولت من وعدٍ بالعدالة إلى تهديدٍ بالتقشف. وهكذا يصبح اللفظ الواحد **حمال أوجهٍ أيديولوجية**، تُستخدم لتسكين الوعي بدل تنويره.

ولا يمكن لأي مشروعٍ للتحرر أو للعدالة أن ينجح ما لم يبدأ بإعادة **بناء المعجم العام** على أسس واضحة وصادقة. فاستعادة اللغة هي الخطوة الأولى نحو استعادة الحقيقة. فحين تُسمّى الأشياء بأسمائها، يسقط القناع، ويبدأ الوعي في التنفس من جديد.

5- استعادة اللغة من السوق

لم تعد اللغة تُقاس بصدقها أو بقدرتها على الإقناع، بل **بقابليتها للبيع**. في عصر المنصات، لم تعد الكلمات تُتداول كأفكار، بل كسلعٍ رقمية تخضع لمنطق العرض والطلب. المنشور الأكثر رواجًا ليس الأعمق، بل **الأكثر اختصارًا و إثارةً**، والعبارة الأكثر تكرارًا ليست بالضرورة الأصوب، بل تلك التي تُثير النقرات والمشاركات. وهكذا دخلت اللغة نفسها في منطق السوق: الكلمة التي لا تُسوَّق تُهمَل، والفكرة التي لا تُثير لا تُرى.

تحوّل المعنى إلى **مؤشر أداء**، والصدق إلى خسارة تسويقية. فالخوارزميات تكافئ الإثارة لا الحقيقة، والانفعال لا الفهم. وبذلك، تآكلت اللغة من الداخل: لم تعد تُستخدم لبناء وعي مشترك، بل لبناء جمهور. لم تعد أداة تواصل، بل وسيلة استهلاك متبادل - استهلاك للوقت، وللانتباه، وللوجدان.

استعادة اللغة من السوق لا تعني الانسحاب من المنصات أو العودة إلى الصمت، بل تعني **استعادة الإيقاع الإنساني للكلام**: البطء، الإصغاء، والصدق. أن تتحدث لتضيف فهمًا لا لتربح متابعين، وأن تكتب لتُضيء لا لتنتصر. اللغة الحرة لا تُقاس بعدد الإعجابات، بل بقدرتها على تحرير الفكر من الانفعال، وإعادة المعنى إلى مكانه الطبيعي: بين الإنسان والإنسان، لا بين المعلن والمستهلك.

إنّ مقاومة اقتصاد اللغة تبدأ من الكلمة الصادقة، مهما كانت بطيئة في الانتشار. فالمعنى، على عكس الإعلان، لا يحتاج إلى جمهور، بل إلى قارئ واحدٍ **مستعدٍّ للفهم**. بهذه البساطة تُستعاد اللغة من السوق: بأن نعيد إليها وظيفتها الأولى - أن تُعبّر عن الإنسان، لا أن تُسوّق له.

6- نحو معجم جديد للوعي

لا يمكن أن يولد وعي جديد من لغةٍ عتيقة أو قاموسٍ فاسد. فالكلمات ليست أوعيةً بريئة، بل **هياكل تفكيرٍ تحدد شكل الوعي وحدود الخيال**. وحين يفسد القاموس، يفسد الإدراك، لأننا نفكر بالكلمات لا بالأشياء. لذلك، فإنّ أي نهضة فكرية أو أخلاقية لا تبدأ من الاقتصاد أو السياسة، بل من اللغة نفسها - من إعادة تعريف المفاهيم التي نعيش بها ونختلف حولها.

فالحرية ليست شعارًا، بل علاقة إنسانية بين الذات والمسؤولية. والكرامة ليست كلمة في الدستور، بل تجربة اجتماعية تُترجم في المساواة والاحترام. والإصلاح ليس "إجراءً إداريًا"، بل عملية أخلاقية تُوازن بين العدل والكفاءة. هذه الكلمات تحتاج إلى **استردادٍ من أيدي الخطاب السلطوي والإعلاني** الذي حوّلها إلى أدوات تزيين، حتى تعود إلى معناها الأصيل: أدوات للفهم لا للتلاعب.

من هنا تبرز الحاجة إلى ما يمكن تسميته بـ **"معجم الوعي الجديد"** - مشروع جماعي طويل المدى، يشارك فيه المفكرون، والمربّون، والإعلاميون، والفاعلون المدنيون، لإعادة بناء اللغة العامة على أسسٍ إنسانية دقيقة. هذا المعجم لا يُراد له أن يكون قاموسًا لغويًا يحصي الكلمات، بل **قاموسًا للمعنى** يعيد وصل المفاهيم بقيمها الأصلية، ويمنح المواطن مفاتيح للتفكير النقدي لا شعارات للحفظ.

إنّ معجم الوعي ليس ترفًا فكريًا، بل **ركيزة للتحرر المعرفي**. فحين تتوحّد اللغة على الصدق، يتوحّد الوعي على الفعل. والنهضة الحقيقية لا تبدأ من القوانين، بل من الكلمة التي تُنير الطريق إليها.

7- اللغة كبيتٍ للعدالة

قال هايدغر إنّ *اللغة بيت الوجود*، ويمكننا أن نضيف اليوم: إنها **بيت العدالة** أيضًا. لأنّ العدالة تبدأ من الكلمة؛ من الحقّ في التسمية، وفي السرد، وفي التعبير عن الذات. حين تُختطف اللغة، تُختطف العدالة معها، إذ يُعاد تعريف الخير والشر، والضحية والجلاد، والحقّ والواجب، بحسب ميزان القوة لا بحسب ميزان الحقيقة.

حين تتلوّث الكلمات، يمكن للظلم أن يبدو قانونيًا، وللقهر أن يُقدَّم كضرورة وطنية، وللسكوت أن يُسمّى حكمة. في مثل هذه البيئات، **تُرتكب الجرائم بالبلاغة**، وتُبرَّر المظالم بجمال اللغة. لذلك فإنّ كل مشروعٍ للعدالة يبدأ من تصحيح الأسماء: أن يُسمّى الفقر فقرًا لا "ضائقة"، وأن يُسمّى القمع قمعًا لا "إجراءً استباقيًا"، وأن تُسمّى الأكاذيب دعاياتٍ لا "خطابات وطنية".

العدالة ليست فقط في المحكمة، بل في **الجملة التي تُحكى بها القصة**. فحين يُحرم إنسان من حقّ الكلام، يُحرم من حقّ الوجود. اللغة هنا ليست وسيلة للتعبير، بل ميدانٌ لتوزيع الكرامة. من يُمنع من الكلام يُمحى رمزيًا قبل أن يُقصى ماديًا.

لذلك، فاللغة الإنسانية ليست ترفًا أدبيًا أو إصلاحًا ثقافيًا، بل **شرطٌ للعدالة الاجتماعية والسياسية.** إنها تضمن أن تبقى المسافة مفتوحة بين الكلمة والسلطة، بين الإنسان والآلة، بين الحقيقة والوظيفة. ما دام في اللغة متسعٌ للصدق، سيبقى في العالم متسعٌ للعدالة.

8- خاتمة الفصل: من إصلاح الخطاب إلى استعادة المعنى

التحرر يبدأ من الكلمة، والفساد يبدأ منها أيضًا. فحين تُستعبد اللغة، يُستعبد الإنسان، وحين تُستعاد، تُستعاد معه **قدرته على الفعل والمعنى.** إنّ كل إصلاح سياسي أو اجتماعي لا يمرّ عبر إصلاح لغوي يظلّ مجرّد شكلٍ بلا روح، لأنّ اللغة هي الوعاء الذي تُصاغ فيه الحقيقة، والعقل، والعدالة.

اللغة الإنسانية ليست ترفًا ولا حنينًا إلى البلاغة القديمة، بل **وعدٌ بأن يبقى الإنسان مركز العالم،** لا أرقامه ولا خوارزمياته. هي تذكير بأنّ الكلمة لا تُقال لتُقنع فقط، بل لتكون صادقة، وأنّ الديمقراطية لا تُقاس بعدد المنابر، بل **بنقاء الكلمات التي تُقال فوقها.**

وحين تُستعاد الأبعاد الأخلاقية للخطاب، نستعيد معها المجال الرمزي الذي يجعل الوعي ممكنًا. فالكلمة التي تُقال بصدق تفتح نافذة في جدار الزيف، وتعيد إلى المجتمع قدرته على الإصغاء إلى ذاته.

إنّ **استعادة اللغة** ليست مجرد تمرينٍ لغوي، بل **مشروع ثقافي لتحرير العقل العام:** أن تعود الحقيقة شأناً إنسانيًا مشتركًا، لا سلعة إعلامية أو أداة سياسية. بهذه الخطوة الأخيرة نكون قد عبرنا من مقاومة الهيمنة إلى بناء البديل - من **إصلاح الخطاب** إلى **استعادة المعنى.**

الفصل العاشر:

مشروع ثقافي لاستعادة العقل العام

حين تُصاب المجتمعات بفقدان الثقة في لغتها، وفي إعلامها، وفي نفسها، لا يعود الإصلاح الاقتصادي أو السياسي كافيًا. فالأزمة لا تكمن في نقص الموارد أو غياب الكفاءات، بل في **تآكل العقل الجمعي** - ذلك الإطار غير المرئي الذي يمنح الأفعال معناها، والأفكار اتساقها، والقيم ثباتها. حين ينهار هذا الإطار، يتحوّل المجتمع إلى كيان متعب، يتفاعل أكثر مما يفكّر، ويستهلك أكثر مما يبني.

إنّ **استعادة "العقل العام"** ليست مشروعًا فكريًا نخبويًا، بل ضرورة وجودية. فهي تعني إعادة تأسيس المجتمع على قاعدة المعنى المشترك، لا على المصالح العابرة أو الولاءات الآنية. فبدون عقل عام، تصبح الحرية فوضى، والنقد عبثًا، والتنوع تفككًا.

العقل العام هو الفضاء الذي يلتقي فيه المختلفون دون خوف، ويتناقشون دون إلغاء، ويبحثون عن الحقيقة لا عن الغلبة. هو **ضمير الجماعة العاقلة** الذي يوازن بين النقد والإيمان، بين الحرية والمسؤولية، بين الفكرة ومقتضيات الواقع.

وفي السياق التونسي والعربي، لم يعد هذا المشروع مؤجّلًا. فكل يومٍ يمرّ، تتآكل اللغة المشتركة أكثر، ويتعمق الانقسام بين الواقع والخطاب. إنّ **استعادة العقل العام هي اليوم المعركة الثقافية الكبرى:** معركة إعادة بناء الفهم المشترك للعالم، قبل أي إصلاح في مؤسساته أو قوانينه.

1- ما معنى استعادة "العقل العام"؟

استعادة **العقل العام** لا تعني فرض فكرٍ واحد أو بناء أيديولوجيا جديدة، بل تعني **إعادة تأسيس شروط التفكير المشترك.** فالعقل العام ليس فكرة ميتافيزيقية ولا مؤسسة رسمية، بل هو النسيج الذهني الذي يجعل الناس قادرين على الفهم المتبادل، وعلى تحويل اختلافاتهم إلى حوارٍ منتج بدل أن تكون صراعًا مدمّرًا.

إنها ليست دعوة إلى الوحدة الفكرية، بل إلى **التعدد المنظَّم بالمعنى** - إلى أن نختلف ضمن لغةٍ واحدة، لا أن نتناحر بلغاتٍ متنافرة. فالعقل العام يعيش في اللغة التي نتحدث بها، وفي المناهج التي نتعلم بها، وفي الإعلام الذي نصغي إليه، وفي الفن الذي نرى به أنفسنا. حين تتفكك هذه المنظومة الرمزية، يفقد المجتمع قدرته على التفكير الجماعي، حتى و إن امتلك كل أدوات التقدم المادي.

المجتمع الذي يُعيد بناء منطقه الداخلي على أساس **الحقيقة لا المصلحة، والنقد لا الولاء، والمعنى لا الشعارات**، هو مجتمع استعاد عقله، ولو كانت مؤسساته فقيرة. أمّا المجتمع الذي يملك الثروة ولا يملك القدرة على الفهم المشترك، فهو مجتمع مهدَّد مهما بدا مستقرًا - لأنّ الاستقرار بلا وعي ليس إلا سكونًا قبل الانهيار.

2- المعنى بوصفه بنية مقاومة

كلّ سلطة، قديمة كانت أو حديثة، تسعى قبل كل شيء إلى **احتكار المعنى**، لأنها تدرك أنّ من يعرّف الأشياء يملكها، ومن يملك اللغة يوجّه الوعي. غير أنّ المجتمعات التي ترفض هذا الاحتكار وتصرّ على المشاركة في صناعة المعنى، تُنتج شكلًا جديدًا من القوة: **القوة الثقافية المستقلة** - تلك التي لا تُمارَس بالعنف، بل بالوعي، ولا تفرض الطاعة، بل تُلهم الفهم.

المعنى ليس ترفًا رمزيًا ولا تزيينًا فكريًا للواقع؛ إنه **الطاقة التنظيمية العميقة للمجتمع**. فالقانون وحده لا يوحّد الناس، بل القيم التي تمنحه شرعيته الأخلاقية. وحين تضعف هذه القيم، يتحول القانون إلى آلية شكلية بلا روح، وتتحول الحرية إلى فوضى تبحث عن معنى ضائع.

لهذا، فإنّ المشروع الثقافي لاستعادة العقل العام يبدأ من **تحرير المعنى من هيمنة السوق والسياسة**، ومن استعادته إلى الناس عبر التربية الواعية، والإعلام المسؤول، والفنون الصادقة، والنقاش العام المفتوح. فالمجتمع الذي يستعيد حقّه في إنتاج معانيه، هو المجتمع الذي يمتلك قدرته على المقاومة - لا بالسلاح، بل **بالفهم**.

إنّها عملية بطيئة، لكنها الوحيدة التي تمنع تكرار الدائرة المأساوية بين الثورة والإحباط، بين الانفجار والأفول.

3- التربية والمعرفة: الجذر الأول للعقل العام

لا يمكن بناء **عقلٍ جمعي حرّ** دون تربية تحرّرية، تُعلّم الإنسان أن يفكر قبل أن يطيع، وأن يسأل قبل أن يكرّر. فالتربية التحررية ليست نقيض الانضباط، بل نقيض **التلقين**. هي التي تجعل النظام وسيلة للمعرفة، لا قيدًا عليها؛ وتحوّل الصفّ من مساحة للحفظ إلى مساحة للتفكير المشترك.

المدرسة، حين تُخرّج حافظين لا مفكرين، تُعيد إنتاج الحصار الذهني جيلاً بعد جيل. فهي لا تُنشئ مواطنين، بل موظفين في جهاز رمزي لا يُسائل أحدًا. أمّا المدرسة التي تعلّم الطالب **كيف يُحلّل الخبر، ويفكّك الصورة، ويقرأ السلطة في اللغة**، فهي التي تفتح الطريق نحو العقل العام، لأنها تُربّي وعيًا لا يكتفي بالاستهلاك بل يسائل، ولا يكتفي بالفهم بل يُحاور.

في تونس، آن الأوان لثورة معرفية هادئة تُعيد ترتيب أولويات التعليم: أن يصبح **التفكير النقدي مادة إلزامية** لا ترفًا أكاديميًا، وأن تتكامل اللغة والفلسفة والتاريخ والتكنولوجيا في مشروع واحد لتكوين **وعي إنساني شامل**، لا مهارات متفرقة. فالتعليم الذي يربط الفكر بالحياة، والحرية بالمسؤولية،

هو وحده القادر على خلق أجيالٍ تميّز بين **المعلومة والمعنى، وبين النجاح والكرامة، وبين الوظيفة والمواطنة.**

4- الإعلام كمسؤولية ثقافية

في مشروع **استعادة العقل العام**، لا يمكن للإعلام أن يظل مجرّد صناعة للفرجة أو قناة للدعاية؛ بل عليه أن **يعود إلى وظيفته الأولى**: خدمة الفهم العام، لا الإثارة العامة. فالإعلام، في جوهره، ليس مهنة نقل الأخبار فحسب، بل ممارسة ثقافية تُعيد تنظيم إدراك المجتمع للعالم من حوله.

الإعلام الذي نحتاجه اليوم هو إعلام **يعلّم قبل أن يُقنع، ويشرح قبل أن يُحكم، ويُضيء بدل أن يُضلّل.** لا يُقاس نجاحه بعدد المتابعين أو "الترند"، بل بقدرته على رفع الذائقة الفكرية للجمهور، وعلى توسيع مساحة النقاش العقلاني في المجال العام.

الإعلام النزيه ليس الذي يخلو من الأخطاء، بل الذي يملك **شجاعة الاعتراف بها**، ويعامل جمهوره كشريك في الحقيقة لا كمستهلك للخبر.

في تونس، حان الوقت لإعادة تعريف مفهوم **"الصحافة العمومية"** باعتبارها مرفقًا للمعرفة لا ذراعًا للدولة أو للسوق. الصحافة ليست لتطمين المواطن أو لتخويفه، بل **لاحترام عقله.**

ولذلك، يجب أن يتضمن أي إصلاح إعلامي حقيقي **بندًا أخلاقيًا صريحًا**: **"**حقّ المواطن في الفهم**".**

فحين يصبح الفهم حقًا عامًا، تتحول الصحافة من أداة نفوذ إلى **مسؤولية ثقافية** - من صناعة رأي إلى صناعة وعي.

5- الفن والثقافة: اللغة التي تتكلم العقل

العقل العام لا يُبنى في الجامعات وحدها، ولا في مقالات الرأي أو المنابر السياسية، بل يعيش في **الأغنية والمسرح والسينما واللوحة**، في اللغة الجمالية التي تتسلل إلى الوجدان لتعيد ترتيب الحسّ قبل الفكر. فالفن هو **اللغة العميقة للعقل**، والذاكرة الحيّة للوجدان الجمعي. وحين يصمت الفن، يصمت جزءٌ من العقل الوطني.

الفن ليس ترفًا في مشروع النهضة، بل **أداته الأعمق ومرآته الأصدق**. إنه يملك ما لا تملكه السياسة ولا الفلسفة: القدرة على جعل المعنى محسوسًا، والمأساة قابلة للفهم، والعدالة حلمًا ملموسًا. وحين يتكلم الفن بلغة الناس، ويعيد إليهم قصصهم المفقودة - عن الحب، والكرامة، والمكان، والذاكرة - يتحول إلى **جهاز مقاومة ثقافي**، يُعيد توازن الوعي، ويصوغ من الجمال شكلًا من أشكال المقاومة الهادئة.

أما الثقافة، فهي ليست مجالًا للترف الفكري أو لهواية النخبة، بل **ميدانًا لاستعادة المعنى الإنساني للوجود**. إنها الفضاء الذي تتلاقى فيه الفنون والمعارف والأخلاق لبناء تصورٍ شامل عن الإنسان والمجتمع.

وحين تتحرر الثقافة من منطق السوق، من مقاييس "المشاهدات" و"الترند"، وتستعيد دورها **التربوي والرمزي**، يصبح الإبداع نفسه **شكلًا من أشكال العدالة**: عدالة توزيع الجمال، وعدالة تمثيل التجربة الإنسانية.

إنّ المجتمعات التي تزرع فنًّا صادقًا، تزرع وعيًا حيًّا؛ وحين يُصاب الفن بالفراغ أو بالتكرار، يمرض العقل العام. لذلك، فإنّ **استعادة الثقافة من السوق** ليست مهمة الفنانين فقط، بل مشروعًا وطنيًا لاستعادة الذات من التبسيط، ولجعل الفنّ **لغةَ الحقيقة حين تصمت الخطابات**.

6- المجتمع المدني: من المراقبة إلى المشاركة

المجتمع المدني هو **الجسد الحيّ** الذي يحمل مشروع استعادة العقل العام من الفكرة إلى الفعل. لكنه لن يؤدي هذه الوظيفة ما لم يتحول من **ثقافة المراقبة إلى ثقافة المشاركة**. فالكثير من المنظمات، رغم نواياها النبيلة، اختزلت دورها في الرصد والتنديد، واكتفت بتوثيق الانتهاكات كما لو أن التوثيق في ذاته يكفي لإحداث التغيير. إنّ هذه المقاربة، و إن كانت ضرورية، تبقى ناقصة ما لم تُرافقها **قدرة على البناء والتخيل**.

الوعي لا يُصان بالتقارير، بل بالنقاش الحيّ. وحين يصبح المجتمع المدني فضاءً للنقد دون بدائل، فإنه يعيد إنتاج **الوعي السلبي** - وعي الاحتجاج الدائم بلا مشروع. أما حين ينفتح على الناس، ويخلق **منابر للحوار والتربية الإعلامية والمواطنة النقدية**، فإنه يتحول إلى **مختبرٍ للعقل العام الجديد**، حيث تتفاعل المعرفة مع الفعل، والفكرة مع التجربة اليومية.

في تونس، يمتلك المجتمع المدني إمكانيات هائلة لم تُستثمر بعد في المجال الثقافي والتربوي. فالجمعيات التي نشأت بعد الثورة ما زالت تُفكّر في منطق التمويل أكثر من منطق الأثر، وتعمل في جزر معزولة بدل أن تشكّل **شبكات تواصل معرفي وميداني**.

إنّ تحويل الجمعيات إلى **مدارس للنقاش والتجريب**، و إشراك الفنانين والمربين والباحثين في تصميم مبادراتها، يمكن أن يخلق **فضاءً مدنيًا موازيًا** يعيد بناء الوعي الاجتماعي من الأسفل، بعيدًا عن المركز السياسي والإعلامي.

وحين يتحول المجتمع المدني من مراقبٍ للسلطة إلى **مشاركٍ في إنتاج المعنى**، يكون قد أنجز أعمق مهماته: نقل الوعي من التفاعل إلى الفعل، ومن الشك إلى البناء، ومن النقد إلى المشاركة الواعية في صياغة المصير المشترك.

7- العقل العام كفضاء للحرية المشتركة

الحرية، في جوهرها، ليست حالة فردية خالصة، بل **علاقة إنسانية متبادلة**. أن تكون حرًّا لا يعني أن تقول ما تشاء فقط، بل أن **تسهم في بناء فضاءٍ يستطيع فيه الجميع أن يقولوا ما يشاؤون دون خوف**. الحرية الحقيقية لا تتحقق حين يُسمح للفرد بالكلام، بل حين تُضمن للجميع **إمكانية الإصغاء المتبادل** - تلك الإمكانية التي لا تقوم إلا في ظلّ عقل عام سليم، يوازن بين التعبير والمسؤولية، وبين النقد والاحترام.

العقل العام هو **الفضاء الذهني والأخلاقي** الذي يجعل الحرية ممكنة دون أن تتحول إلى فوضى، ويجعل النظام ممكنًا دون أن يتحول إلى قيد. إنه الإطار الذي يُعيد للإنسان إحساسه بالمسؤولية المشتركة: أن يفكر لا فقط لنفسه، بل للآخر أيضًا.

في المجتمعات التي تفقد هذا العقل، تتحوّل الحرية إلى **ضوضاء فردية**، والنقد إلى **كراهية متبادلة**، والحوار إلى **مبارزة استقطابية** لا تُنتج سوى العداء. أما حين يُستعاد العقل العام، تعود اللغة إلى معناها الأول، وتستعيد الأفكار جذورها الأخلاقية، ويستعيد الاختلاف وظيفته الأصلية: **الإغناء لا التفكيك**.

الحرية المشتركة لا تُبنى بالقوانين وحدها، بل بالثقة. والثقة لا تُولد من فراغ، بل من شعور الناس بأنّ أصواتهم مسموعة، وأنّ الكلمة لا تُستخدم كسلاح، بل كجسر. عندها فقط يصبح المجتمع قادرًا على أن يعيش **حرًّا في اختلافه، وعاقلاً في حريته** - وهي المعادلة التي تشكل جوهر مشروع استعادة العقل العام.

8- الخاتمة: نحو عقد ثقافي جديد

إنّ استعادة العقل العام ليست مشروعًا سياسيًا ولا إصلاحًا مؤسسيًا، بل **إعادة تأسيسٍ ثقافية شاملة**، تتطلب عقدًا جديدًا بين الإنسان ولغته، بين المجتمع ومعرفته، بين المواطن وحريته.

هذا العقد الثقافي لا يُكتب في الدساتير، بل في **الضمير الجماعي**؛ لا يُفرض من فوق، بل يُنسج من تحت، من تفاعل الناس في حياتهم اليومية - في المدرسة، في الإعلام، في الشارع، وفي الفضاء الرقمي.

العقد الثقافي الجديد يعني أن ندرك أن الكلمة **مسؤولية** لا أداة، وأن المعرفة **حق مشترك** لا ملكية حصرية، وأن الفهم مقدّم على الانفعال. إنه التزامٌ بأن تكون اللغة أداة كشفٍ لا تغطية، وأن يصبح الإعلام فضاءً للفهم لا للتعبئة، وأن يتحوّل التعليم إلى ورشة تفكير لا إلى مصنع حفظ.

لن يُبنى هذا العقد بمرسوم، ولا ببيانات الاحتفال، بل **بالممارسة اليومية**: في كل حوار يُدار باحترام، في كل فصلٍ دراسي يُطرح فيه سؤال حقيقي، في كل منشور يُكتب بلغةٍ صادقة لا بلغة السوق. فالعقل العام لا يُستعاد بالشعارات، بل **بتراكم الأفعال الصغيرة الصادقة** التي تُعيد بناء الثقة بين الناس والكلمة، بين الفكرة والفعل.

وحين تُستعاد هذه الثقة، يصبح المجتمع قادرًا على أن يفكر من جديد، وأن يرى من جديد، وأن يقول "نحن" دون خوفٍ ولا ادّعاء. عندها فقط يمكن أن نقول إنّ **الثقافة عادت إلى دورها الأصلي: حراسة المعنى، وصيانة الإنسان من النسيان.**

خاتمة الكتاب:

العقل تحت الحصار: من التشخيص إلى التحرير

حين انطلقت فكرة هذا الكتاب، لم يكن الهدف تأليف نصٍّ في النقد الإعلامي أو الفلسفة السياسية بالمعنى الأكاديمي، بل محاولة لقراءة **الوعي الجمعي التونسي والعربي** في زمنٍ تتداخل فيه الخوارزميات بالدعاية، واللغة بالسلطة، والمعلومة بالرأي، حتى بات من الصعب التمييز بين ما نعرفه وما يُراد لنا أن نعرفه. لقد كان الدافع الأساس هو سؤال بسيط في ظاهره، عميق في جوهره: **لماذا أصبح العقل العام هشًّا إلى هذا الحد؟**

ومن هذا السؤال، بدأ المسار.

1. من التشخيص إلى الوعي

في الفصول الأولى، حاول الكتاب أن يضع إصبعه على جوهر الأزمة: **اللغة كأداة سلطة**، وكيف تُمارس الهيمنة ليس بالقهر، بل بالتسمية، وكيف تتحول المفردات اليومية مثل "الإصلاح" و"المصلحة الوطنية" و"هيبة الدولة" إلى أدوات لتطبيع الخضوع.

ثم توسع التحليل إلى البنية الجديدة للسلطة في عصر الرقمنة: الخوارزمية التي لا تأمر لكنها توجّه، والإعلام الذي لا يقمع لكنه يغرق الوعي في الضجيج، والفضاء العمومي الذي تفتت إلى غرفٍ مغلقة من الأصداء المتبادلة. كان الهدف من هذا التشخيص أن يُظهر أن **الاستبداد الجديد لا يحتاج إلى طغاة، بل إلى منصاتٍ ومؤثرين وجمهورٍ متحمس يكرر دون وعي ما يُلقّن له.**

2. من الوعي إلى الفعل

لم يكتفِ الكتاب بالنقد، بل سعى إلى **تحويل الوعي إلى طاقة مدنية**. لذلك خُصصت الفصول اللاحقة للحديث عن "المواطن الناقد" كخط الدفاع الأول ضد التضليل، وعن التربية الإعلامية بوصفها مشروعًا للتحرر المعرفي، وعن ضرورة الانتقال من الوعي الفردي إلى **الجماعة الواعية** التي تبني بدائل ثقافية ومدنية من خارج دوائر السلطة والسوق.

فالتحرر، كما ورد مرارًا، لا يكون بالاحتجاج الدائم، بل **ببناء المساحات المستقلة للتفكير والفعل**: الجمعيات التي تتحول إلى مدارس للحوار، والإعلام البديل الذي يُعيد المعنى إلى الخبر، والفن الذي يعيد اللغة إلى صدقها الإنساني.

3. من اللغة إلى العدالة

في مرحلة أعمق، تناول الكتاب **البعد الأخلاقي للخطاب**: كيف تتحول الكلمات إلى أدوات تبرير، وكيف يمكن استعادتها لتكون أدوات عدل.

فاللغة ليست مجرد وسيلة نقلٍ للمعنى، بل هي "بيت العدالة" كما قيل في الفصل التاسع. وعليه، فإنّ إصلاح المجتمع يبدأ بإصلاح معجمه: إعادة تعريف المفاهيم الكبرى - الحرية، الكرامة، الإصلاح، الوطنية - لتستعيد جذورها الأخلاقية والاجتماعية بعد أن فرّغها الخطاب السلطوي والإعلامي من مضمونها.

ومن هنا، جاءت الدعوة إلى **معجمٍ جديد للوعي**، يشارك في صياغته المثقفون والمربّون والإعلاميون، ليعيدوا للغة دورها التأسيسي في بناء الوعي الجمعي.

4. من النقد إلى البناء

في فصوله الأخيرة، تحوّل الكتاب من التفكيك إلى الاقتراح. فقد دعا إلى **مشروعٍ ثقافي لاستعادة العقل العام**، يقوم على عقدٍ جديد بين الثقافة والمعرفة والمواطنة.

هذا المشروع لا يهدف إلى إنشاء أيديولوجيا جديدة، بل إلى تأسيس **بيئة فكرية مفتوحة**، يتعلم فيها الناس كيف يفكرون معًا دون وصاية، وكيف يختلفون دون عداء.

يتطلب ذلك، كما أوضح الفصل الأخير، أربعة مسارات متكاملة:

- **إصلاح تربوي** يجعل التفكير النقدي مادة إلزامية في التعليم.
- **إعلام مسؤول** يقوم على حقّ المواطن في الفهم، لا في الإلهاء.
- **ثقافة فنية حرة** تُعيد صياغة الوجدان الجماعي خارج منطق السوق.
- **مجتمع مدني واعٍ** ينقل الديمقراطية من صندوق الاقتراع إلى الحياة اليومية.

5. التوصيات العامة

انطلاقًا من هذه الرؤية، يمكن تلخيص التوصيات العملية للكتاب في ثلاث دوائر مترابطة:

أ. في التربية والمعرفة:

- إدراج برامج للتربية الإعلامية والمعلوماتية في التعليم الأساسي والثانوي.
- تشجيع الجامعات على بحوثٍ في نقد الخطاب الإعلامي والسياسي.
- دعم التكوين الفلسفي واللغوي في التعليم التقني والعلمي لخلق توازن معرفي.

ب. في الإعلام والثقافة:

- إنشاء منصات إعلامية مستقلة للشرح والتحليل لا للإثارة.

- تطوير ميثاق شرفٍ إعلامي يُلزم المؤسسات باحترام حقّ المواطن في الفهم.
- ربط الإنتاج الثقافي (الفني، السينمائي، المسرحي) بالمجال المدني والمعرفي، لا بالسوق فقط.

ج. في المجتمع المدني والسياسة:

- تحويل الجمعيات إلى مختبرات للنقاش العمومي وتكوين الوعي المدني.
- تشجيع التحالفات الأفقية بين المثقفين والإعلاميين والمربين.
- دعم المبادرات التي تربط بين التكنولوجيا والوعي النقدي بدل الانقياد للخوارزميات.

6. نحو أفق إنساني جديد

الرسالة الأخيرة لهذا الكتاب هي أنّ **التحرر لا يبدأ من السياسة بل من الثقافة**، وأنّ العدالة لا تقوم في المحكمة قبل أن تقوم في الكلمة. فالعقل العام، حين يُستعاد، لا يمنحنا إجابات جاهزة، بل يعلّمنا كيف نسأل بصدق، وكيف نفكر معًا رغم اختلافنا.

إنّ المجتمعات لا تنهض حين تتشابه، بل حين تعرف كيف **تحاور اختلافها** وتحوّله إلى طاقة بناء.

وهذا الكتاب، في جوهره، ليس سوى محاولة متواضعة للمساهمة في هذا الحوار الكبير - حوارٌ يبدأ من اللغة، ويمتد إلى العقل، ويصبّ في غايته القصوى: **أن يعيش الإنسان حرًّا وعاقلًا في آنٍ واحد.**

الملحق الأول:

تحليل نصوص وخطابات من الإعلام التونسي والعربي

تمهيد

يهدف هذا الملحق إلى إنزال الأدوات النظرية التي طوّرها الكتاب على أرض الممارسة الإعلامية، عبر قراءة نصوص وأمثلة واقعية تُبيّن كيف تعمل الهيمنة الرمزية داخل اللغة، وكيف تتحوّل المفردات اليومية إلى آلياتٍ لإنتاج القبول وترويض الخيال العام. المقصود هنا ليس إدانة أشخاصٍ أو مؤسساتٍ بعينها، بل تحليل **اللغة** نفسها بوصفها المجال الذي تُمارَس فيه السلطة ويُعاد فيه ترتيب المعنى. لذلك سنقارب الأمثلة من زاوية بنيوية: كيف يُصاغ العنوان؟ ما الكلمات المفتاحية التي تُستدعى؟ ما الصور المصاحبة؟ وأيُّ سردية تُبنى حول الحدث بحيث تُصبح قراءته تكاد تكون واحدة حتى قبل أن نسمعه؟

1- خطاب "هيبة الدولة" في الإعلام التونسي

منذ السنوات الأولى التي تلت 2011، صعدت عبارة "استعادة هيبة الدولة" إلى واجهة نشرات الأخبار والحوارات السياسية. يظهر هذا الخطاب عادة في سياق احتجاجات اجتماعية أو نزاعات جهوية أو أزمات أمنية، فيُقدَّم مفهوم "الهيبة" باعتباره قيمةً عليا سابقة على النقاش، وكأنها معيارٌ أخلاقيٌّ مطلق لا يحتمل الموازنة. الملاحظة المركزية أنّ التغطية تميل إلى قلب ترتيب الأسئلة: بدل سؤال **لماذا** يحتج الناس، يصبح السؤال **كيف** نوقف الاحتجاج. وهكذا تُنقل نقطة التركيز من المطالب إلى المشهد، ومن الأسباب إلى المظاهر.

حين يُستخدم هذا الإطار اللغوي، تتغيّر دلالات الأفعال تلقائيًا. الاعتصام يُرى عرقلة، والهتاف يُسمّى إخلالًا بالنظام العام، والتفاوض يُصبح تنازلًا يهدّد "الهيبة". وترافق هذه اللغة صورٌ منتقاة لطرقات مغلقة أو مناوشاتٍ مع الأمن أو لقطاتٍ مُقربة لوجوهٍ غاضبة، وهي لقطات لا تكذب بالضرورة لكنها **تُنتج الحقيقة بصريًا**: الحقيقة التي تريدك أن تراها باعتبار ما يجب ضبطه لا باعتبار ما يجب فهمه. بهذا المعنى، يتحوّل مفهوم قانوني أصيل - سيادة القانون - إلى **رمزٍ للانضباط المفروض**، ويُمارس عنفًا رمزيًا مزدوجًا: عنفًا على الدلالة حين تُجرّد "الهيبة" من شرطها الأخلاقي (العدالة)، وعنفًا على المخيال حين يُصوَّر النقد باعتباره تهديدًا للمجتمع.

في السياق التونسي تتكرر عبارة "لا أحد فوق القانون" في مستهلّ التقارير، لكنها تُستَخدم أحيانًا كافتتاحيةٍ تُغلق النقاش بدل أن تفتحه. فحين لا تُستتبع بسؤالٍ عن **حسن تطبيق القانون** وعن **تكافؤه** وعن **تناسب الإجراءات**، تتحول إلى قفلٍ لغويٍّ يعلّق المساءلة. وهنا يتبدّى الفارق بين خطابٍ يحمي الدولة القانونية وخطابٍ يحمي "صورة" الدولة. الأول يعترف بالاحتجاج كحقّ، ويُخضع الأداء العمومي للنقد. الثاني يُعيد تعريف الحق باعتباره تهديدًا محتملًا، ويستبدل المساءلة ببلاغة الطمأنة.

2- خطاب "الإصلاح" الاقتصادي في الفضائيات العربية

قلّما يُواجَه مصطلحٌ بقدرٍ من الإجماع الإيجابي مثل كلمة "الإصلاح". فهي كلمةٌ تطمئن الذهن وتَعِد بالتقدّم وتوحي بالكفاءة. غير أنّ التحليل اللغوي لتغطيات اقتصادية واسعة في المنطقة يكشف أنّ "الإصلاح" يُقدَّم في أغلب الأحيان بوصفه **ضرورةً تقنية** لا **اختيارًا سياسيًا**، فيُوضع خارج الجدل العمومي. يتكرّر تركيبٌ لغوي ثابت: "الإصلاحات المؤلمة ضرورية"، "لا مناص من الإصلاح"، "الإصلاح كلفته قصيرة لكن عوائده طويلة". يُبنى الخبر إذن على قاعدةٍ افتراضيةٍ لا تُناقَش: أن الألم اقتصاديٌّ "لازم"، وأنّ البدائل إمّا غير موجودة أو غير عقلانية.

في هذه الصياغة يختفي سؤال العدالة خلف لغة الأرقام. تُعرض نسبٌ ومعدلاتٌ ومؤشراتٌ في جداول جذّابة، لكن المؤشرات تُحوَّل من أدواتٍ للفهم إلى **غطاءٍ للقيمة**. تُذكر مثلًا أرقام العجز والمديونية

وسلالم التصنيف الائتماني، وتغيب معها مفردات توزيع الكلفة وحماية الفئات الهشة وسياسات التعويض. يشتغل هنا **التجريد السياسي** بكفاءة: ترتفع اللغة إلى مستوى "الضرورات" و"الالتزامات الدولية" و"ثقة الأسواق"، فيما تُهمَّش مصطلحات العدالة الجبائية والاحتكار والريع. وحين يتكرّر هذا البناء بما يكفي، تستقرّ لدى الجمهور معادلةٌ نفسية: رفض "الإصلاح" يعني رفض "العقل".

لا يكذب هذا الخطاب صراحةً، لكنه **يعيد هندسة الواقع** بحيث يبدو الألم قدرًا طبيعيًا، لا نتيجةً لقرار قابلٍ للنقاش والمفاضلة. الفارق حاسم: إصلاحٌ يُبرَّر بلغة "الضرورة التقنية" لا يُحاسَب سياسيًا، أما إصلاحٌ يُعرض بوصفه "اختيارًا عموميًا" فيتحمّل واضعوه مسؤولية آثاره. هنا تتبدّى وظيفة الإعلام: إما أن يضيء سلالم الخيارات والتكاليف، وإما أن يُحوّل الخيار إلى قَدَرٍ لغويٍّ لا يُجادَل.

3- خطاب "الخطر الداهم" في الأزمات السياسية

للخوف نحوٌ لغويٌّ خاص: إنه يحتاج إلى صيغةٍ تُختزل فيها كلّ التعقيدات في مفردةٍ واحدة. في أزماتٍ عربيةٍ متفرّقة، صعد تعبير "الخطر الداهم" ليقوم بهذه الوظيفة. تُفتتح به النشرات، وتُقدَّم به الإجراءات الاستثنائية، ويُسوَّق بوصفه **لغة الوعي الوطني**. من الناحية البلاغية، يجمع المصطلح بين استعجال الزمن ("داهم") وغموض الفاعل ("الخطر") لتكوين **سقفٍ نفسيٍ مشترك** يُعلّق تحته الجدل ويُعاد تعريف الاعتراض باعتباره مجازفةً أخلاقية.

يُلاحظ في هذه التغطيات أنّ "الحالة الاستثنائية" لا تُقدَّم كأداةٍ مؤقتة تُقاس بضرورتها وتُراجع بصرامة، بل كإطارٍ سيكولوجي جديد للحياة العامة. يتكرر نَصٌّ إعلامي مألوف: "المرحلة دقيقة"، "لا مجال للمزايدات"، "الوحدة الوطنية فوق كل اعتبار". هي عباراتٌ لا تُخطئ بذاتها، لكنها تتحول - إذا غابت معها شروط النزاهة والرقابة والتناسب - إلى **هجينة لغوية** تُجمّل الاستثناء وتحوّله إلى قاعدةٍ ممدّدة. هنا تبلغ **الهيمنة الرمزية** ذروتها: الكلمات لا تُقنع بالعقل، بل تُحاصر المخيلة بالخوف، وتُعيد تعريف الاعتراض باعتباره تهديدًا للنسيج الوطني.

4- من "المصلحة الوطنية" إلى "لغة الأرقام"

على تخوم المحاور الثلاثة السابقة تبرز في تونس بنيتان لغويتان لافتتان. الأولى هي **"المصلحة الوطنية"** التي تُستدعى لتأمين إجماعٍ لغويٍّ عاجل على قرارٍ خلافي. حين يقول العنوان "اتُّخذ القرار حمايةً للمصلحة الوطنية"، يبدو الجدل غير لائقٍ في حدّ ذاته. تُنقل القيمة من حقل التداول العمومي إلى حقلٍ أخلاقيٍّ مغلق، وتُحسم القصة قبل أن تبدأ. ما يُهمَل هنا هو سؤال **من يُعرِّف المصلحة؟** و**من يستفيد من تعريفها؟**

الثانية هي **"لغة الأرقام"** التي تُستخدم بوصفها حقيقةً محايدة بينما تُمارس أعلى درجات الانتقاء. يظهر هذا جليًا في تقارير الميزانية والتشغيل والدَّين، حيث يُقَدَّم رقمٌ صحيح مع **سياقٍ ناقص.** يُقال مثلًا إنّ نسبة التضخم تراجعت، لكن لا يُذكر أيُّ سلةٍ معياريةٍ استُعمِلت أو أيُّ أثرٍ طبقيٍّ أصاب الأُسر الفقيرة. هكذا تتحوّل الأرقام - حين تُنتزع من سياقاتها - إلى **بلاغةٍ صامتة** تُعطي الانطباع بالموضوعية وهي تخدم سرديةً بعينها.

وفي الطرف المقابل من المشهد، تتكفّل صيغة "العاجل" في القنوات والصفحات بإنتاج انفعالٍ فوريٍّ يسبق الفهم. العناوين المقتضبة المُحاطة بموسيقى إنذارٍ ووميضٍ بصري تُحوّل الحدث إلى **نبضةٍ عاطفية** لا إلى معلومة. ومع تكرارها، ينشأ لدى الجمهور "إدمانُ طوارئ" يُضعف قابليته للإصغاء الطويل، ويُسهِّل تمرير الرسالة التي تلي الصدمة.

6- توسيع العدسة العربية: هجينة "الخبر–الرأي"

في عددٍ من الفضائيات العابرة لحدود الدول، يتجاور الخبر والتحليل والرأي في بنيةٍ واحدةٍ تكاد تُلغي الفواصل. مقدمٌ كاريزميٌّ يقرأ العناوين، ثم يعلّق بسخريةٍ محسوبة، ثم ينتقل إلى ضيفٍ يحمل الوصف الغامض "محلّل سياسي"، فتختلط **وظيفة الإخبار** بوظيفة **التأطير العاطفي.** هذه الهجينة لا تُقصَد دائمًا لسوء نية، لكنها تؤدي عمليًا إلى **توجيه التلقي:** فالرأي الممزوج بالسرد يسبق الحجّة ويؤطّرها، ويمنح السردية شعورًا بالبداهة قبل أن يواجهها عقلٌ نقدي.

7- خلاصة الملحق

تُظهر هذه القراءات أنّ الإعلام لا "ينقل" الواقع فقط؛ إنه **يصنعه لغويًا وبصريًا**. وأنّ الكلمات - من "الهيبة" إلى "الإصلاح" إلى "الخطر الداهم" و"المصلحة الوطنية" - ليست محايدة، بل تعمل كـ**مفاتيح إدراكية** تُغلق أبوابًا وتفتح أخرى. في اللحظة التي تُغادِر فيها المفردة معناها الأخلاقي وتستقرّ في وظيفةٍ أيديولوجية، تغدو أداةً للعنف الرمزي: تُعيد ترتيب المشاعر قبل الأفكار، وتحوّل السؤال من "ما الحقيقة؟" إلى "مع أيّ معسكر تقف؟".

لهذا السبب، فإنّ **الوعي اللغوي** ليس ترفًا أكاديميًا، بل شرطٌ أوّليٌّ للمواطنة النقدية. أن نُجيد قراءة الخبر لا يعني أن نعرف "ماذا حدث" فقط، بل أن نرى **كيف قيل إنّه حدث**، وأن نميّز بين لغةٍ تُنير ولغةٍ تُخدِّر، بين رقمٍ يشرح ورقمٍ يبرّر، بين "عاجلٍ" يُنَبِّه و"عاجلٍ" يُهيِّج. حين نستعيد هذه القدرة، نستعيد **حقّنا في المعنى**، ومعه القدرة على النقاش العقلاني الذي يقوم عليه العقل العام.

الملحق الثاني:

مسرد المصطلحات النقدية

يهدف هذا المسرد إلى تقديم تعريفات دقيقة ومبسطة لأهم المفاهيم النظرية التي اعتمدها الكتاب، لتكون مرجعًا سريعًا للقارئ والباحث والطالب. تم ترتيب المصطلحات وفق التسلسل المنطقي لا الألفبائي، إذ يوضح كل مصطلح الطريق إلى الآخر.

فاللغة ليست حيادية، والمفاهيم ليست كلمات جامدة، بل أدوات فكرية لفهم كيف تُدار العقول وتُبنى الشرعية وتُعاد صياغة الوعي الجمعي.

1. العنف الرمزي (Symbolic Violence)

هو شكل من السيطرة الخفية التي تُمارس عبر **المعنى** لا عبر القوة.

يحدث حين تُفرض رؤية أو قيم معينة على الناس بطريقة تجعلهم يتقبلونها طوعًا، لأنهم لا يدركونها كقهرٍ بل كـ"منطق طبيعي."

صاغ المفهوم عالم الاجتماع الفرنسي **بيير بورديو**، ليصف كيف تعمل المدرسة، والإعلام، والدين، والإدارة، على "تطبيع" التراتب الاجتماعي بحيث يبدو مقبولًا.

في السياق التونسي، يظهر العنف الرمزي حين تُقدَّم الطبقات الفقيرة باعتبارها "فاقدة لثقافة العمل" أو حين يُربَط الفشل الفردي بسلوكٍ شخصي لا بالبنية الاقتصادية. هكذا تُخفي اللغة التفاوت البنيوي تحت ستار الأخلاق الفردية.

2. الهيمنة الرمزية (Symbolic Hegemony)

هي قدرة فئة اجتماعية أو فكرية على **تحديد ما يُعتبر معقولًا أو مشروعًا** في المجتمع.

الهيمنة ليست بالضرورة قمعًا، بل هي نجاح جماعة في جعل رؤيتها للعالم تُقبَل بوصفها الحقيقة العامة.

ارتبط المفهوم بالمفكر الإيطالي **أنطونيو غرامشي**، الذي بيّن أن السيطرة السياسية لا تدوم إلا إذا رافقتها سيطرة فكرية وثقافية تُقنع الناس بالرضا عن وضعهم.

تتجلى هذه الهيمنة اليوم في الخطاب الإعلامي الذي يُقدّم النموذج النيوليبرالي باعتباره "العقلانية الاقتصادية الوحيدة"، أو حين يُصوَّر التمرد الاجتماعي كفوضى لا كحقٍّ في العدالة.

3. الرأسمال الرمزي (Symbolic Capital)

هو القيمة المعنوية التي يكتسبها الفاعل - فردًا كان أو مؤسسة - بفضل **صورته في الوعي العام.**

فكما أن المال يشتري السلع، فإن السمعة تشتري الشرعية.

قد يكون الرأسمال الرمزي نابعًا من المكانة (كالوجاهة أو الشهرة أو النسب)، أو من الاعتراف الأخلاقي (كالنزاهة أو الخبرة).

في الإعلام التونسي مثلاً، تملك بعض الشخصيات رأسمالًا رمزيًا يجعل تصريحاتها تُستقبل كحقائق قبل أن تُفحَص. وفي السياسة، يتحول "تاريخ النضال" أحيانًا إلى رأسمال رمزي يُستخدم لتبرير الحاضر حتى و إن تناقض مع مبادئه الأولى.

4. الخطاب السلطوي (Authoritarian Discourse)

هو الخطاب الذي يُعيد إنتاج السلطة عبر **الإقناع الأخلاقي** بدل القهر المباشر.

لا يقول لك "أطعني"، بل يقول "أطعني لأنّ الوطن يحتاج إلى ذلك"، أو "لأنّ الظروف لا تسمح الآن بالنقاش."

يستعمل مفردات مثل: الاستقرار، المصلحة الوطنية، هيبة الدولة، اللحظة التاريخية، الواجب الوطني.

تكمن خطورته في أنه **يُفرغ القيم من مضمونها** ليجعلها تخدم غاية الطاعة.

في تونس، يُستدعى هذا الخطاب كلما تصاعدت الاحتجاجات، فيُربَط النظام العام بالوطنية، والمعارضة بالفوضى، فيختفي السؤال الجوهري: من يعرّف المصلحة العامة؟ ومن يملك حقّ الكلام باسمها؟

5. الدالّ الطافي (Floating Signifier)

هو مصطلح في تحليل الخطاب يشير إلى الكلمات التي فقدت معناها الثابت وأصبحت **قابلةً للملء حسب المصلحة.**

صاغه إرنستو لاكلو وشانتال موف لشرح كيف تعمل السياسة على إعادة شحن الكلمات بمعانٍ متغيّرة: فـ"الإصلاح" قد يعني العدالة الاجتماعية في خطاب، والخصخصة في خطابٍ آخر.

في العالم العربي، تُستخدم كلمات مثل *الإصلاح، الكرامة، الشفافية، التغيير* كدوالٍّ طافية، تجتذب الجميع لأنها جميلة، لكنها تُخفي اختلافًا جذريًا حول معناها.

في تونس، استُخدمت عبارة "إصلاح الصناديق الاجتماعية" مثلاً لتبرير تقليص الدعم، وليس لتقويتها. هنا يتجلى كيف تُستخدم اللغة لتبديل المعاني دون تغيير الكلمات.

6. غرف الصدى (Echo Chambers)

هي الفضاءات الإعلامية أو الرقمية التي يتفاعل فيها الناس فقط مع من يشاركونهم الرأي، فيسمعون **صداهم** أكثر مما يسمعون الآخر.

تُنتج هذه الظاهرة شعورًا زائفًا بالإجماع، وتُضعف قدرة الفرد على التساؤل أو التراجع، لأنها تُغلق عليه دائرةً من التعزيز المستمر.

في تونس، يمكن ملاحظة هذا في المجموعات السياسية أو الصفحات الداعمة لشخصيات عامة، حيث تُحذف التعليقات المعارضة أو تُهاجَم بشراسة. وهكذا، تتحول المنصّة إلى مرآة مغلقة تكرّر ما نريد سماعه فقط.

7. التكييف اللغوي (Linguistic Conditioning)

هو العملية التي يُعاد من خلالها **برمجة الوعي** عبر التكرار الممنهج لمفرداتٍ محددة في الإعلام والخطاب السياسي.

حين تُكرَّر عبارات مثل "الإصلاحات المؤلمة"، "المرحلة دقيقة"، "لا مجال للمزايدات"، فإنها تزرع في اللاوعي الجماعي شعورًا بأن الألم واجب، وأن النقاش ترف.

هذا النمط من التكييف يجعل بعض الكلمات **أوامر ناعمة** تُطاع دون وعي.

وفي الإعلام التونسي، نرى أثره في كيفية تعامل الناس مع مفردة "المسؤولية" مثلًا، التي أصبحت مرادفة للصمت أو القبول، بدل أن تعني المشاركة والمساءلة.

8. اقتصاد الانتباه (Attention Economy)

هو النظام الذي يجعل **الانتباه البشري سلعةً** تُباع وتُشترى.

المنصات الرقمية لا تبيع محتوى، بل تبيع وقتك وتركيزك للمعلنين. لذلك تصمّم الخوارزميات لتُبقيك أطول وقت ممكن أمام الشاشة، عبر إثارة الغضب، أو الفضول، أو الخوف، لأنها المشاعر التي تُبقيك متصلاً.

في هذا النظام، يُقاس النجاح بعدد النقرات لا بجودة المضمون.

الإعلام يُكافئ من يصرخ أكثر، لا من يفكر أعمق.

وهكذا تتحول الحقيقة إلى منتَجٍ تنافسي، وتُستبدل المصداقية بسرعة الانتشار.

في التجربة التونسية، يمكن رؤية هذا المنطق في "البثّ المباشر" الذي يحوّل الجدل السياسي إلى عرضٍ مسرحي، حيث القيمة ليست في المعلومة، بل في الإثارة.

9. الشرعنة اللغوية (Linguistic Legitimization)

هي تحويل القرار إلى **قيمةٍ أخلاقية أو قانونية** عبر اللغة، حتى و إن كان مخالفًا لجوهر القانون.

تُمارس عبر تكرار عبارات مثل: وفقًا للدستور، بناءً على المصلحة العليا، تنفيذًا للتعليمات، دعمًا للاستقرار.

الكلمة تُمنح سلطة تغطي الفعل وتُحيطه بهالة من "الواجب".

في الخطاب الرسمي التونسي، يتكرر مثلاً استعمال عبارة "في إطار تطبيق القانون" حتى في الحالات التي يُستخدم فيها القانون بشكل انتقائي.

هنا لا تُلغى الشرعية القانونية بل تُحاكى لغويًا، فتُصبح **القانونية خطابًا لا ممارسة.**

10. البلاغة التضليلية (Misleading Rhetoric)

هي استعمال الأدوات البلاغية (المجاز، التكرار، الغموض الجميل، العاطفة المفرطة) لصرف الانتباه عن جوهر المشكلة.

تبدو الكلمات صادقة، لكنها **تخفي أكثر مما تكشف.**

تُستخدم كثيرًا في الحملات السياسية والإشهار التجاري على حد سواء.

في تونس والعالم العربي، تُستعمل البلاغة التضليلية حين تُغلَّف القرارات المؤلمة بخطابٍ شعريٍّ عن "المصلحة الوطنية" أو "المسؤولية التاريخية"، أو حين يُستبدَل التحليل الجاد بالتأثير العاطفي.

هي بلاغة تُبهر الذهن لتمنع التفكير، وتُغرق المعنى في الجمال اللفظي.

11. الصمت اللولبي (Spiral of Silence)

نظرية صاغتها **إليزابيث نويل-نيومان**، تصف كيف يميل الناس إلى الصمت حين يظنون أن رأيهم مخالف للأغلبية، خوفًا من العزلة أو السخرية.

في الفضاء الرقمي، تتحوّل هذه الظاهرة إلى آلية خفية لإسكات الأقليات الفكرية، لأنّ الخوارزميات تُظهر فقط ما يتكرر، فيبدو وكأنه رأي الأغلبية.

في تونس، يمكن رصد هذه الظاهرة في النقاشات حول الدين أو الحريات الفردية، حيث يفضّل كثيرون الصمت على الخوض خوفًا من التشهير أو التنمر.

12. اللغة المزدوجة (Double Language)

هي أسلوبٌ يقوم على استعمال كلماتٍ تُوحي بالوضوح وهي تخفي الغموض المتعمَّد.

مثلاً، عبارة "الإصلاح الهيكلي" تُستخدم دون تحديد: أيّ هياكل؟ وبأي أثر اجتماعي؟

تمنح هذه اللغة للمتحدث حريةً في التراجع أو التأويل، وتحميه من المساءلة، لأنها تبدو دائمًا "صحيحة" من زاويةٍ ما.

هي اللغة التي يعيش فيها السياسي بألف معنى، فلا يُمسَك عليه شيء محدد.

13. اللغة كأداة هيمنة

تُشير إلى الفكرة المركزية في هذا الكتاب: أن اللغة ليست وسيلة تواصل فقط، بل **وسيلة حكم.**

من يملك الكلمات يملك القدرة على ترتيب الواقع.

ولذلك، فإنّ المعركة الحقيقية في المجتمعات الحديثة ليست على الأراضي ولا على الوزارات، بل على القاموس نفسه:

من يعرّف "الإصلاح"، و"الحرية"، و"الكرامة"، يملك القدرة على تحديد الممكن والممنوع.

14. المجال العمومي (Public Sphere)

هو الفضاء الذي يلتقي فيه المواطنون كمواطنين متساوين لتداول القضايا العامة، كما صاغه **يورغن هابرماس.**

لكن في زمن المنصات الرقمية، تفتت هذا الفضاء إلى غرفٍ مغلقة ودوائر هوية ضيقة.

في تونس، لم يعد هناك "رأي عام وطني"، بل آراء متوازية لا تتقاطع إلا عند الأزمات.

15. المواطن الناقد (Critical Citizen)

هو المواطن الذي لا يكتفي بحرية التعبير، بل يمارس حرية الفهم.

لا يرفض الخطاب الرسمي تلقائيًا، ولا يصدقه تلقائيًا، بل يُخضعه للسؤال: *من المستفيد من أن أصدق هذا؟*

هو جوهر المشروع الذي دعا إليه الكتاب: أن يكون الوعي النقدي خط الدفاع الأول في زمن التضليل الخوارزمي.

خاتمة المسرد

إنّ هذه المصطلحات ليست أدوات لغوية فحسب، بل **بوصلات فكرية**.

فكل مفهوم منها يفتح بابًا لفهم آلية من آليات السيطرة أو التحرر، ويذكّرنا بأنّ اللغة هي ساحة المعركة الأولى والأخيرة.

وحين يفهم المواطن كيف تُدار الكلمات، يصبح قادرًا على إدارة المعنى - وهذه هي الخطوة الأولى لاستعادة العقل العام.

الملحق الثالث:

قائمة المراجع المفسّرة

لا تُقدَّم هذه القائمة كفهرسٍ تقليديٍّ للمصادر، بل كخريطة فكرية توضّح الجذور التي بُني عليها هذا الكتاب. فهي تجمع بين مدارس فكرية متنوّعة - سوسيولوجية، لغوية، فلسفية، تربوية، و إعلامية - يجمعها خيطٌ واحد: **السعي إلى فهم كيف تُدار العقول عبر اللغة، وكيف يمكن تحرير الوعي من داخل الخطاب نفسه.**

1. نعوم تشومسكي (Noam Chomsky)

المرجع الأساسي:

- **Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media**– 1988، مع إدوارد هيرمان

يُعدّ تشومسكي أحد أهم النقاد المعاصرين لبنية الإعلام في الديمقراطيات الغربية. أطروحته الجوهرية أنّ "حرية الصحافة" لا تُلغى بالقمع، بل تُختزل عبر **التحكّم في مسارات التمويل والإعلانات ومصادر الأخبار**، أي عبر السوق ذاته.

في هذا الإطار، تصبح مهمة الإعلام ليست كشف الحقيقة، بل "صناعة القبول" الشعبي بالسياسات القائمة.

يقدّم تشومسكي نموذج "بوّابات الفلترة الخمس" التي تحدّد ما يُقال وما يُخفى: (الملكية – الإعلانات – المصادر – الردود السلبية – الأيديولوجيا).

تُعدّ هذه النظرية خلفية مباشرة لتحليلنا في الفصول الأولى من الكتاب حول علاقة **الإعلام النيوليبرالي بترويض الرأي العام**، وحول كيف تتحوّل حرية الكلمة إلى واجهةٍ لاقتصاد الانتباه.

2. بيير بورديو (Pierre Bourdieu)

المراجع الأساسية:

- 1996 - Sur la télévision
- 1979 - La Distinction.

أسّس بورديو مفهوم **العنف الرمزي** و**الرأسمال الرمزي** اللذين يشكّلان أحد أعمدة هذا الكتاب.

يرى أن الهيمنة الحديثة لا تُمارس بالقهر المباشر، بل عبر اللغة والتعليم والإعلام، التي تُعيد إنتاج التفاوت الاجتماعي في هيئة "ذوق" أو "كفاءة".

في تحليله لوسائل الإعلام الفرنسية، يبيّن كيف أن منطق السرعة والإثارة يُفرغ النقاش العمومي من عمقه، فيتحوّل الفكر إلى سلعةٍ زمنية.

بالنسبة للسياق التونسي، يُتيح فكر بورديو قراءة دقيقة لكيفية **إعادة إنتاج التراتبية الثقافية بعد الثورة** عبر المنابر الإعلامية التي تُوزّع الشرعية على الخطابات السياسية والجهوية بطريقة غير معلنة.

3. ميشيل فوكو (Michel Foucault)

المراجع الأساسية:

- 1969 - L’archéologie du savoir

- 1975 - Surveiller et punir
- 1976 - La volonté de savoir

فيلسوف **السلطة والمعرفة**. يرى أن السلطة ليست شيئًا يُمتلك، بل شبكة علاقات تنتشر في الخطابات والمؤسسات، وتعمل عبر "ما يمكن قوله" و"ما لا يمكن قوله".

تحليله لمفهوم "الخطاب" أساسي لفهم هذا الكتاب، لأنّ ما نسمّيه "الوعي العام" ليس محصلة معلومات، بل نتيجة **نظامٍ من القول** يحدّد من يحق له الكلام، وفي أي سياق، وبأي لغة.

فوكو يعلّمنا أن أخطر أشكال السلطة ليست في الشرطة أو الجيش، بل في **المناهج المدرسية، والنشرات الإخبارية، واللغة الطبية والقانونية** التي تعيد تشكيل الذات.

تستند فصول الكتاب حول "التكييف اللغوي" و"الهيمنة الرمزية" مباشرة إلى هذا التصور الفوكوي.

4. حنّة آرنت (Hannah Arendt)

المراجع الأساسية:

- 1958 –The Human Condition
- 1951 -The Origins of Totalitarianism

تُعتبر آرنت من أبرز منظّري الفضاء العمومي والحرية السياسية.

ترى أن السياسة لا تُختزل في الدولة، بل في القدرة على الظهور والكلام في فضاءٍ عموميٍّ مشترك، حيث يلتقي الناس بوصفهم مواطنين متساوين.

تحذّر من خطر "اللاعقلانية الجماعية" حين يفضّل الناس الراحة النفسية للانتماء على عناء التفكير المستقل، وهو ما نعيشه اليوم في عصر الشبكات الاجتماعية.

في كتابها عن "أصول التوتاليتارية"، توضّح كيف يبدأ الاستبداد دائمًا بتفكك الحقيقة العامة وبفقدان الثقة في الواقع المشترك - وهي الفكرة التي تشكّل الخلفية الفلسفية لخاتمة هذا الكتاب حول "العقل العام".

5. مدرسة فرانكفورت (The Frankfurt School)

أبرز الأسماء: ماكس هوركهايمر، تيودور أدورنو، هربرت ماركوزه، فالتر بنيامين

المرجع الأهم:

- 1944 -Dialectic of Enlightenment

قدّمت هذه المدرسة نقدًا عميقًا لـ"العقل الأداتي"، أي العقل الذي يُقيس كل شيء بمعيار النفع والجدوى، فحوّل الثقافة إلى صناعة والإنسان إلى مستهلك.

اعتبرت أن الإعلام الجماهيري أخطر أدوات هذا الانحطاط، لأنه يروّض الخيال ويُنتج وعيًا زائفًا يظنّ أنه حرٌّ وهو مُبرمَج.

يشكّل فكر فرانكفورت الخلفية الفلسفية الكبرى لهذا الكتاب، خاصة في نقد العلاقة بين التقنية والوعي.

فالتحليل الذي نقدّمه لمفهوم "اقتصاد الانتباه" و"الضجيج المعرفي" هو استمرار حديث لتلك الرؤية التي ربطت **الهيمنة الاقتصادية بالهيمنة الجمالية والمعرفية.**

6. جيل دولوز وغي ديبور (Gilles Deleuze & Guy Debord)

المراجع:

- ديبور، La Société du spectacle – 1967

- دولوز، 1990 -Post-scriptum sur les sociétés de contrôle

يُعدّ ديبور من أوائل من كشفوا أنّنا نعيش في **مجتمع المشهد**، حيث لا تُقدَّم الأشياء لذاتها، بل في شكل صورٍ وتمثيلاتٍ تُغذّي الفرجة الدائمة.

كل ما نراه في الإعلام هو عرضٌ مستمر، يُخفي أكثر مما يُظهر، ويُنتج واقعًا افتراضيًا يحلّ محلّ التجربة.

أما دولوز، فقد طوّر لاحقًا مفهوم "مجتمعات التحكّم"، حيث تنتفي الحواجز الصلبة وتتحول السيطرة إلى مراقبةٍ ناعمةٍ عبر البيانات والخوارزميات.

تلتقي أفكارهما مع تحليلنا في الفصول حول **التحكّم الخوارزمي** و**الهشاشة الإدراكية** في الفضاء الرقمي، وكيف تتبدّل الحرية من مقاومةٍ إلى "قابليةٍ للمتابعة".

7. باولو فريري (Paulo Freire)

المرجع الأساسي:

- 1970 - Pedagogy of the Oppressed

يمثّل فريري الضمير التربوي لهذا الكتاب.

يرى أن التعليم ليس نقلًا للمعرفة من المعلم إلى المتعلم، بل **حوارٌ يحرّر الوعي**.

في "التربية البنكية" التقليدية، يُعامل الطالب كوعاءٍ فارغ، أما في التربية النقدية التي يدعو إليها، فيُعامل كفاعلٍ قادر على التساؤل وتغيير واقعه.

أهمية فريري هنا أنه يربط التحرر الفكري بالتحرر السياسي.

فالإنسان الذي يتعلم أن يقرأ لغته قراءة نقدية، يتعلم أن يقرأ سلطته أيضًا.

ولهذا، استلهم الكتاب في فصله السابع مفهوم **"المواطن الناقد"** من بيداغوجيا فريري، ليجعل من التربية الإعلامية أداة استعادةٍ للعقل العام لا مجرد تدريبٍ على المهارة.

8. يورغن هابرماس (Jürgen Habermas)

المرجع الأساسي:

- **1962 -The Structural Transformation of the Public Sphere**

من أهم منظّري الفضاء العمومي الحديث.

يرى أن الديمقراطية لا تقوم على التصويت فقط، بل على حوار عقلاني مفتوح في مجال عامٍّ مستقل عن الدولة والسوق.

لكن هذا الفضاء، كما يلاحظ، يتآكل حين تهيمن عليه الإعلانات والمصالح التجارية.

يشكّل فكر هابرماس أحد أعمدة التحليل في الفصول التي تناولت تفتت الرأي العام وتحول الإعلام من منبرٍ للنقاش إلى أداةٍ للترفيه السياسي.

كما يُعدّ من المراجع الموحِّدة بين النقد الفلسفي والتطبيق الاجتماعي الذي يسعى إليه هذا الكتاب.

9. أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci)

المرجع الأساسي:

- **1935-1929 – Prison Notebooks**

المفكر الإيطالي الذي أسّس مفهوم الهيمنة الثقافية.

يرى أن الطبقة الحاكمة لا تسيطر فقط بالقوة الاقتصادية أو العسكرية، بل عبر **القبول الثقافي** الذي تحققه عندما تُقنع المجتمع برؤيتها للعالم.

لذلك تصبح المعركة الحقيقية في ميدان **المعنى**، لا في ميدان السياسة فقط.

استفاد الكتاب من غرامشي في فهم كيف تُعاد صياغة الشرعية في السياق التونسي بعد 2011، حيث تحوّل الصراع السياسي إلى صراعٍ على تعريف مفاهيم مثل "الإصلاح"، و"الاستقرار"، و"المصلحة الوطنية".

10. المفكرون العرب المعاصرون

رغم أن البنية النظرية للكتاب تقوم على المرجعيات الغربية النقدية، فإنه يستأنس أيضًا ببعض الأصوات العربية التي سعت إلى نقد بنية الخطاب، مثل:

- **عبد الله العروي** في تفكيكه لمفهوم الأيديولوجيا في الفكر العربي.
- **محمد عابد الجابري** في مشروعه حول *العقل العربي* بوصفه نتاجًا لبنية لغوية–ثقافية قابلة للنقد.
- **إدوارد سعيد** في كتابه ***Orientalism***، الذي كشف آليات التمثيل الخطابي للشرق بوصفه موضوعًا للهيمنة.

هذه المساهمات، وإن لم تُقتبس حرفيًا، فإنها تُغذي الروح العامة للكتاب: **تحرير المعنى من قدسيته السياسية والدينية والإعلامية**، وجعل التفكير النقدي فعلًا مواطنيًا لا نخبويًا.

ليست هذه المراجع مجرد خلفية نظرية، بل هي **شركاء في الرؤية**.

فكل مفكرٍ من هؤلاء قد فتح نافذةً في جدار الوعي الحديث: من تشومسكي الذي كشف هندسة القبول، إلى بورديو الذي عرّى بلاغة الهيمنة، إلى فوكو الذي جعل الخطاب مرآة السلطة، إلى فريري

الذي أعاد للتربية معناها التحرري. ومجموع هذه الروافد هو ما حاول الكتاب أن يصوغه بلغةٍ تونسية–عربية معاصرة، لتصبح الفلسفة النقدية أداة عملية لفهم واقعنا، لا مجرد درسٍ في التاريخ الفكري.

فما نحتاجه اليوم ليس نظريات جديدة بقدر ما نحتاج **لغةً جديدة للفهم** - لغةً تعيد المعنى إلى الكلمة، والعقل إلى مكانه الطبيعي: في مركز الوعي الجمعي.

الملحق الرابع:

اتجاهات قراءة مقترحة

هذا الكتاب ليس نهاية الرحلة، بل بدايتها. فاستعادة "العقل العام" لا تتم بقراءةٍ واحدة، بل ببناء مكتبةٍ صغيرة داخل كل قارئ. ولأن هدف هذا العمل هو إعادة الوعي إلى التفكير النقدي لا إلى التلقين، فإنّ ما يلي ليس قائمة كتب فحسب، بل **اتجاهاتٍ فكرية** تفتح مجالات مختلفة للتعمّق في المفاهيم التي طُرحت عبر الفصول.

1. في نقد الإعلام والدعاية الحديثة

- **Edward S. Herman & Noam Chomsky, *Manufacturing Consent***
  لفهم كيف تُدار الديمقراطيات عبر الإعلام لا عبر الشرطة، وكيف تتحول حرية التعبير إلى نظامٍ دقيقٍ لصناعة الرأي العام.
- **Neil Postman, *Amusing Ourselves to Death***
  تحليلٌ مبكر لعصر الترفيه، يشرح كيف تتحوّل وسائل الإعلام إلى أدوات لإفقار المعنى تحت قناع المتعة والمباشرة.

2. في اللغة بوصفها مجالًا للسلطة

- **Pierre Bourdieu, *Language and Symbolic Power***
لقراءة كيف تتحوّل الكلمات إلى أدواتٍ للتمييز الاجتماعي، وكيف تُبنى "الهيبة اللغوية" كسلطةٍ ثقافية.
- **Michel Foucault, *The Archaeology of Knowledge***
مدخل إلى تحليل الخطاب بوصفه شبكةً تنتج الحقيقة لا تنقلها. مناسب لمن يريد فهم الأسس النظرية لمفهوم "الخطاب السلطوي".

3. في التربية النقدية وبناء المواطن الواعي

- **Paulo Freire, *Pedagogy of the Oppressed***
الكتاب الذي أسّس لفكرة التعليم كتحرّرٍ لا كتلقين. يُلهم كل من يعمل في الحقل التربوي أو المدني لفهم العلاقة بين المعرفة والسلطة.
- **bell hooks, *Teaching to Transgress***
نصٌّ هام عن التعليم كفعل حبٍّ ومقاومة، يوسّع أفكار فريري ويحوّلها إلى تجربة معاصرة في التربية النسوية والنقد الثقافي.

4. في المجتمع الرقمي واقتصاد الانتباه

- **Shoshana Zuboff, *The Age of Surveillance Capitalism***
أحد أهم المراجع الحديثة في فهم كيف تحوّلت البيانات إلى أداةٍ للهيمنة الخفية، وكيف تغيّرت فكرة الحرية في زمن الخوارزميات.
- **Byung-Chul Han, *In the Swarm*** و***The Burnout Society***
تأملات فلسفية قصيرة وعميقة في الإنسان المعاصر الذي تآكلت قدرته على الإصغاء والاختلاء، وانقلبت الحرية إلى مراقبةٍ ذاتية.

5. في الفكر النقدي والسياسة الثقافية

- **Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks***

لفهم مفهوم الهيمنة الثقافية بوصفها معركة المعاني، لا معركة المصالح فقط.

- **Hannah Arendt, *The Human Condition***

قراءة أساسية لفهم الفضاء العمومي كشرطٍ للحرية الإنسانية، ولفهم الخطر الذي يهدد الديمقراطيات حين ينسحب المواطن من التفكير.

خلاصة الاتجاهات

هذه القراءات لا تُضاف إلى مكتبتك لتزيد عدد الكتب، بل لتوسّع مساحة الوعي.
من خلالها، يمكن للقارئ أن يُعمّق فهمه لثلاثة محاور مترابطة هي:

1. **اللغة كقوة** - كيف تُدار المجتمعات عبر الكلمات.
2. **المعرفة كمسؤولية** - كيف نحول الوعي إلى فعلٍ نقدي.
3. **المعنى كفضاءٍ للحرية** - كيف نصنع مجتمعًا قادرًا على التفكير المشترك دون وصاية.

وبين هذه الكتب وتلك التي سبقتها في الملاحق، يتكوّن ما يشبه "المنهج الموازي" لمشروع هذا الكتاب:
منهجٌ لا يُعلّم القارئ *بماذا* يفكر، بل *كيف* يفكر، وكيف يميّز بين الحقيقة وصورتها، بين اللغة كبيتٍ للعدالة واللغة كأداةٍ للهيمنة.